المجلس العربي
للعلوم الاجتماعية
Arab Council
for the Social Sciences
Conseil Arabe
pour les Sciences Sociales

إضافات

آب/أغسطس 2019

عدد خـــــاص

عن برنـــــامج

زمالة "مشغل النماذج الفكريّة الجديدة"

الصورة المنذرية

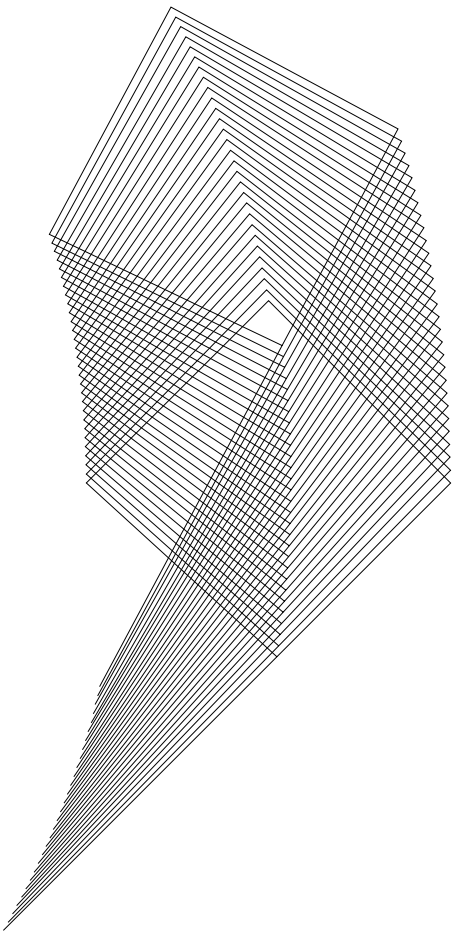

المجلس العربي للعلوم الاجتماعية
Arab Council for the Social Sciences
Conseil Arabe pour les Sciences Sociales

صدر عام 2019 عن المجلس العربي للعلوم الاجتماعية
بناية علم الدين، الطابق الثاني
شارع جون كينيدي، رأس بيروت
بيروت، لبنان

© المجلس العربي للعلوم الاجتماعيّة
آب/أغسطس 2019

هذا الكتاب متوفر تحت رخصة المشاع الإبداعي نَسب المُصنَّف 4.0 دولي (CC BY 4.0). وبموجب هذه الرخصة، يمكنك نسخ، وتوزيع، ونقل، وتعديل المحتوى من دون مقابل، شرط أن تنسب العمل لصاحبه بطريقة مناسبة (بما في ذلك ذكر اسم المؤلف، وعنوان العمل، إذا انطبقت الحالة)، وتوفير رابط الترخيص، وبيان إذا ما أُجريت أي تعديلات على العمل.
للمزيد من المعلومات، الرجاء مراجعة رابط الترخيص هنا: https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

إن التسميات المستخدمة في هذا الكتاب وطريقة عرض المواد فيه لا تعبر ضمنًا عن أي رأي للمجلس العربي للعلوم الاجتماعية بشأن الوضع القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة، ولا بشأن سلطات هذه الأماكن أو رسم حدودها أو تخومها.

إن الفِكَر والآراء الواردة في هذا الكتاب هي من مسؤولية المؤلفات ولا تعكس بالضرورة آراء المجلس العربي للعلوم الاجتماعية كما أنها لا تلزم المجلس أبدًا.

تمت الطباعة في لبنان.

ISBN 978-9953-0-4969-4

المحتويات

- تمهيد ---------- 1
- مقدّمة المرشدات ---------- 3
- «المشاركة في اللعبة»: مفاوضة الذاتيّات الجندريّة داخل المقاومة المناهضة للطائفيّة في بيروت ---------- 13
  رشا يونس
- في تحدّي التفاوض: الحشد النسوي، والدولة، وتجريم العنف الزوجي المبني على الجندر في مصر ---------- 25
  مريم مكي
- «راجلي كيتكرفص عليا»... العنف الجنسي داخل مؤسسة الزواج-الجنسانية النسائية (النسوية) في المغرب ---------- 37
  إيمان الرامي
- تدخلات تمكين النساء والفتيات ضحايا العنف الأسري في فلسطين ---------- 49
  سلمى حنتولي
- المقاومة الجسدية والجندرية في الأماكن المخصّصة للنساء فقط ---------- 65
  مي أبو الذهب
- النساء في المرحلة الانتقالية: مقاومة بتر الأعضاء التناسلية الأنثوية في مصر ---------- 79
  سلمى أبو حسين
- رحلة البحث عن مي ---------- 93
  باسكال غزالي

عن مشغل النماذج الفكريّة

مع إصدار هذا الكتاب، يُنهي المجلس العربي للعلوم الاجتماعيّة الدورة الثالثة لواحدٍ من أطول برامجه، وهو مشغل النماذج الفكرية الجديدة. وكانت «المقاومة الجندريّة»[1] محور اهتمام دورة هذا العام.

يشكّل برنامج مشغل النماذج الفكريّة الجديدة مشروع زمالة للإنتاج والكتابة، يهدف إلى توفير مساحة للناشطين والناشطات والباحثين والباحثات العرب الناشئين ودعمهم في تحويل أبحاثهم إلى مواد ومشاريع قابلة للنشر، تتوجّه إلى جماهير متنوّعة من نُشطاء وصنّاع سياسات، والجمهور الأوسع في المجتمع. يدعم هذا البرنامج، عبر مِنَح الكتابة، زملاء أتمّوا وضع الإطار النظري وجمع المعلومات اللّازمة لإنجاز مشروعهم البحثي، فيأتي المجلس العربي للعلوم الاجتماعيّة بعد هذه المرحلة لتوفير الإرشاد والدعم المالي لمشاريع المشاركين والمشاركات المُختارة، بالإضافة إلى تأمين منبرٍ لنشر أعمالهم.

جاء اختيار موضوع هذه الدورة، «المقاومة الجندريّة»، في الوقت المناسب، إذ يتزامنُ مع سياقٍ تزدهر فيه الدراسات الجندريّة في المنطقة العربيّة، وتلقى فيه الخطابات النسويّة مزيدًا من الأضواء. كما يتزامن مع مرحلةٍ تعجّ بالأنشطة الحقوقيّة والصراعات العديدة في المنطقة، مع ما يرافق ذلك من أعمالٍ متزايدةٍ ينكبّ أصحابها على استكشاف التحدّيات القديمة والجديدة من منظورٍ جندريّ، بطرائق فريدة ومثيرة للاهتمام. تعدُّد النقاشات المحليّة والدوليّة، والتبادلات المتوتّرة، ووجهات النظر المتباينة، وارتباط الجندر بجوانب مختلفة من الهويّة، وتداخل النظام الأبوي مع سرديّاتٍ تاريخيّة وأنظمة أخرى، عوامل ساهمت في تحويل العدسة الجندريّة إلى عدسة مُنتِجة تُغني البحوث في قضايا اجتماعيّة وسياسيّة واقتصاديّة شتّى. إلى ذلك، شجّعت الدعوة إلى تقديم الأوراق البحثيّة على اتّباع مقاربةٍ تأخذ في الاعتبار الأشكال المختلفة للمقاومة التي تتّبعها الأجساد الجندريّة،

1 هذا البرنامج مموّل بدعمٍ ممنوح من الوكالة السويدية للتنمية والتعاون الدولي (سيدا) إلى المجلس العربي للعلوم الاجتماعية.

بعيدًا من حصر التركيز في الرابط الشائع البسيط والمُبسّط بين النساء وموقع الضحيّة الذي لطالما وُضعن فيه.

عندما فتحنا باب تقديم المواضيع في حزيران/يونيو 2018، طلبنا من المتقدّمين والمتقدّمات أن يفكّروا في مشاريع لا تبحث فقط في مسألة العنف الاجتماعي والبنيوي وأشكال الاضطهاد، إنّما أيضًا في أشكال مقاومة هذا العنف. دعَوْنا المهتمّين والمهتمّات إلى تقديم أوراق ومشاريع تنظر إلى فعل المقاومة من خلال أنماطٍ فكريّة عدّة، وإلى كيفيّة تصوير هذه المقاومة في أطرٍ نظريّة مختلفة. وقد رحّبنا بالمشاريع التي كشفت سبل المقاومة التي اعتمدتها النساء والفتيات والأشخاص غير الممتثلين للمعايير الجندريّة النمطيّة، وقدرة هذه السبل على تحدّي الأطر النظريّة والتحليليّة السائدة حاليًا. رحّبنا أيضًا بمواضيع أخرى تتناول مقاومة النساء والفتيات، خصوصًا المنتميات منهنّ إلى مجموعاتٍ إثنيّة وثقافيّة ومهاجرة ولاجئة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بالإضافة إلى المقاومة الجندريّة للأشخاص المعوّقين، وغيرها من المواضيع. دعَوْنا أيضًا المهتمّين والمهتمّات إلى تقديم أوراق تهدف إلى دراسة مصطلحاتٍ معيّنة، وتفكيك معانيها، وفهم استخداماتها. ومن بين هذه المصطلحات: المقاومة، والمرونة، والثورة، والصراع، في السياقات المعنيّة المختلفة.

مقدّمة

ديما قائدبيه

كاتبة وباحثة والشريكة الإداريّة للمنظمة النسوية في بيروت، ورشة المعارف، التي شاركت في تأسيسها في العام 2015. هي أيضًا عضو في المجموعة النسوية، صوت النسوة، ومحررة مشاركة في موقعها الإلكتروني حيث تقوم بنشر العديد من كتاباتها. تستكشف أبحاثها أُطر العمل النسوية الكويرية التي تبني تواريخ بديلة ومُشتملة للنسوية في لبنان كما تدرس الروابط بين المحطات التاريخية والحالية للنشاط النسائي. قائدبيه حائزة شهادة دكتوراه في دراسات المرأة والجندر والجنسانية من جامعة ولاية أوهايو، وشهادة ماجستير في الأدب الإنجليزي من الجامعة الأميركية في بيروت. كما تعمل حاليًا كمستشارة في المجلس العربي للعلوم الاجتماعية، حيث تتولّى تنسيق مجموعة العمل حول الممارسات النقديّة في النظريّة العربيّة.

سوسن عبد الرحيم

أستاذة مشاركة ورئيسة قسم تعزيز الصحة والصحة المجتمعية في كلية العلوم الصحية في الجامعة الأميركية في بيروت. حازت شهادة الدكتوراه من كلية الصحة العامة في جامعة ميشيغان، في آن أربور. وتُركّز أبحاث عبد الرحيم على اللامساواة الاجتماعية والصحة، والمعاني الاجتماعية والثقافية للتقييمات الصحية الذاتية، والظروف الهيكلية التي تؤثر على رفاهية العمال المهاجرين واللاجئين. وقد ركّزت أعمالها السابقة على العوامل الاجتماعية المحدّدة لصحة المهاجرين العرب في الولايات المتحدة وعاملات المنازل المهاجرات في المنطقة العربية. وهي تقوم حاليًا بإجراء أبحاث حول صحة اللاجئات السوريات في لبنان، مع التركيز على نتائج الصحة الإنجابية والزواج المبكر. كما تدرّس دورات في نظرية تعزيز الصحة، والهجرة القسرية والصحة، والصحة العامة العالمية.

المرشدات

مروة مرموش

حائزة شهادة الدكتوراه في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والاثنولوجيا من مدرسة الدراسات العليا في العلوم الاجتماعية في فرنسا (2015)، بالإضافة إلى ماجستير في الأنثروبولوجيا الاجتماعية من جامعة تورينو في إيطاليا (2011) وماجستير في الفلسفة من جامعة تونس (2003). تتركّز اهتماماتها الأكاديمية على "الأقليات الجنسية والجندرية" في السياقات غير الغربية واستراتيجيات مقاومتها. أجرت بحوثًا إثنوغرافية في جزيرة كاليدونيا الجديدة في المحيط الهادئ، وركزت على مغايري الهوية الجنسانية. وبالنسبة لزمالة ما بعد الدكتوراه 2017 ـ 2018 (ACSS)، قامت ببحث إثنوغرافي حول الممارسات المثلية الجنسية بين النساء في بيروت .

هدى الصدة

ناشطة نسوية ومن مؤسسات ملتقى المرأة والذاكرة وتشغل الآن منصب رئيسة مجلس الأمناء.

هي أستاذة الأدب الإنجليزي والمقارن في جامعة القاهرة. عملت كأستاذة كرسي في دراسات العالم العربي المعاصر في جامعة مانشستر (2005-2011)، كما كانت مديرة مشاركة لمركز العالم العربي للدراسات المتقدمة في المملكة المتحدة (2006-2011). تتركز اهتماماتها البحثية في مجال دراسات الجندر والأدب المقارن والتاريخ الشفوي الجندري.

من أعمالها:

هدى الصدة وميسان حسن. بناء ونضال: من أرشيف الحركة النسوية المصرية. القاهرة، مؤسسة المرأة والذاكرة، 2018.

Hoda Elsadda, Gender, Nation and the Arabic Novel: Egypt: 1892-2008. Edinburgh University Press and Syracuse University Press, 2012.

نودّ بدايةً، كمرشدات للدورة الثالثة، التعبير عن اعتزازنا بالمشاركة في هذا البرنامج الذي أتاح لنا فرصة العمل وتبادل الفِكَر مع مجموعةٍ مميّزة من الزميلات اللواتي تميّزن بتفانيهنّ لإنجاز مشاريعهنّ وإتقانهنّ مواضيع أبحاثهنّ التي نعرضها هنا. وتمّ اختيار طلبات الزميلات من بين أكثر من 30 طلبًا مقدّمًا ضمن البرنامج.[1]

منذ المراحل الأولى لانخراطنا في البرنامج، اعترتنا رغبة واضحة في رؤية مشاريع تتحدّى التعريفات الجامدة لمفهوم المقاومة وتتناولها بأسلوبٍ نقدي. وقد سعينا إلى العمل مع مجموعتَين من الأشخاص: الباحثون/ات الناشئون المهتمّون في دمج نشاطهم الحقوقي بعملهم النظري، والناشطون/ات الحقوقيّون المهتمّون في تعزيز نضالهم بمعرفةٍ بحثيّة أصلب. وبصرف النظر عمّا إذا كان المشاركون/ات ناشطين/ات أو باحثين/ات، أو الاثنين معًا، كان الغرض من المشروع إشراك الزملاء بوصفهم أشخاصًا باحثين-ناشطين يتمتّعون بمعرفةٍ ميدانيّة وفهمٍ وافٍ للأحداث ورغبةٍ حقيقيّة

يستمرّ مفهوم المقاومة بخلق العديد من المشاكل، رغم شيوعه ونجاحه في مجال العلوم الاجتماعيّة، لا سيّما لدى محاولة رسم حدوده

في إحداث فرقٍ في مجتمعاتهم. أردنا على وجه الخصوص أن نستكشف مشاريع يمكن للناشطين/ات الحقوقيّين، لا سيّما النسويّات منهم، التفاعل معها والاستفادة منها في خطاباتهم وحراكهم الحقوقيّ. بالإضافة إلى ذلك، كنّا كمرشدات نبحث عن مشاريع تطرح مواضيع جديدة، أو مقارباتٍ جديدة، أو سبلًا جديدة لإيصال نتائج البحوث وعرضها.

تضمّنت عمليّة الإرشاد ثلاث ورش عمل عقدناها في بيروت. وقد شكّلت هذه الورش فرصةً لإحياء نقاشٍ جماعي تناول مواضيع أوراق المشاركات، إلى جانب قراءاتٍ ومفاهيم عدة على صلةٍ بها. صُمِّمت ورشات العمل على نحوٍ هدف إلى توجيه الزملاء في خلال عمليّة الكتابة، ودعوتهم إلى الغوص أكثر في العلاقة بين النشاط البحثي والنشاط الحقوقي. في هذا الإطار، ارتأينا أن نوجّه دعوة المشاركة في ورش العمل إلى أكثر من فئة، فشملت الدعوات محامين ومحاميات متمرّسين، وناشطين وناشطات حقوقيّين، وباحثين-ناشطين يعملون على قضايا حقوقيّة مختلفة، مثل قضايا مجتمع الميم (LGBTIQ)، ومسألة الإنتاج المعرفي النسوي، وحقوق المواطنة. تحدّث الضيوف المدعوّون الذين حضروا ورش العمل عن تجاربهم الشخصيّة المتعلّقة بأشكال ارتباط نشاطهم البحثي بنشاطهم الحقوقي، وتداعيات ممارسات بناء الجسور بين النشاطَين لناحية مساهمتها في تطوير ما يعنيه كلّ نشاطٍ على حدة. وقد دارت بين المشاركين/ات في البرنامج والضيوف نقاشات وحوارات مُنتجة تناولت الإمكانات التي تتيحها الأطر النظريّة ومنهجيّات البحث المتعلّقة بالنشاطَين البحثي والحقوقي، ومخاطر بعضها. علاوةً على ذلك، أتاحت ورش العمل الوقت للمشاركات للعمل على نصوصهنّ وعقد اجتماعاتٍ فرديّة مع مرشداتهنّ. وقد خُصّص جزءٌ من الورش لمساعدة المشاركات على كتابة أعمالهنّ والتمرّن على عرضها أمام شريحةٍ معيّنة من الجمهور. وقد حظيت المشاركات بفرصة تقديم مشاريعهنّ في خلال المؤتمر الرابع للمجلس العربي للعلوم الاجتماعيّة الذي عُقد في نيسان/أبريل 2019، ضمن ندوتَين حواريّتَين تميّزتا بمشاركة وتفاعل لافتَين.

من هنا، كان أحد أهمّ أهداف هذا البحث استكشاف أشكالٍ جديدة من الكتابة والنشر تُسهم في تقليص حجم الفجوة بين العمل الأكاديمي والنشاط الحقوقيّ. وقد شجّعنا المشاركات على تجربة أساليب كتابة وإبداع مختلفة في معرض تقديم المعلومات والاستنتاجات، بالقدر نفسه الذي شدّدنا فيه على أهمّية إنجازهنّ لجهدٍ بحثي جدّي ومكثّف، واعتمادهنّ المنهجيّات البحثيّة السليمة، والتفاعل النقدي مع المواضيع التي يتناولنها. في النهاية، كان هدفنا الأساسي مصوّبًا نحو استكشاف سبل تجعل أبحاثنا في متناول جماهير أوسع. وعليه، يمكن اعتبار هذا الكتاب إصدارًا تجريبيًّا، شكلاً ومضمونًا، علمًا أنّه يتضمّن نصوصًا مبنيّة على جهدٍ بحثيّ، إلا أنّ طرائق عرض المضامين وإيصالها تختلف بين مساهمةٍ وأخرى، وتجمع بين أساليب أكاديميّة، وسرديّة، وصوريّة، وبنائيّة متنوّعة. أمّا تصميم هذا الكتاب، فيشكّل، بالنسبة إلينا كمشاركات ومرشدات، جزءًا أساسيًّا من رؤيتنا الخاصّة بالأسلوب الذي تُعرض فيه هذه المشاريع للجمهور العام.

---

1 تجدر الإشارة إلى أننا نستخدم صيغة المؤنّث في النصّ برمّته نظرًا إلى أنّ المشاريع المختارة تعود كلّها إلى إناث.

عن المقاومة الجندريّة

لـكلّ مقـالٍ واردٍ فـي هـذا الكتـاب علاقـة مـع شـكلٍ مـن أشـكال المقاومـة الجندريّـة، وهـو موضـوع بـات مرتبطًـا بشـكل وثيـق بالسـياق العربـي المُعاصـر الـذي شـهد موجـة ثـوارتٍ ولـدت ولمّـا تـزل تولـد فـي المنطقـة منـذ العامَيـن 2010 و2011. أمّـا اسـتخدام العدسـة الجندريّـة لفهـم أشـكال تلـك المقاومـة والأعمـال المرتبطـة بهـا فيفـرض نفسـه شـرطًا أساسـيًّا للتوصّـل إلـى فهـمٍ أعمـق لـردود الفعـل والمبـادرات المختلفـة الآيلـة إلـى مواجهـة حـالات القمـع والظلـم ومكافحتهـا.

فـي خـلال السـنوات الثلاثيـن الماضيـة، أصبـح مفهومـا المقاومـة والهيمنـة موضوعَيـن محوريَّيْـن فـي مجـال العلـوم الاجتماعيّـة. وفـي حيـن تُركّـز معظـم الدراسـات علـى جانـبٍ واحـد دون الآخـر مـن ثنائـي المقاومـة والهيمنـة[2]، تتبنّـى بعـض التحليـلات منظـورًا قائمًـا علـى دراسـة العلائقيّـة بيـن المسـائل المطروحـة، وفـي هـذه الحالـة عـن طريـق التركيـز علـى مـا تُعلّمنـا ممارسـاتُ المقاومـة عـن أشـكال

عربيًّا، حوّلت الثورات الأنظار إلى المشاركة الواضحة والفاعلة للنساء في الاحتجاجات والاعتصامات والتظاهرات الكبيرة

الاسـتبداد والقـوّة التـي تُواجهها (Abu-Lughod 1990). تتعـدّد نطاقات تطبيـق «المقاومـة» كمفهـوم: فهنـاك مقاومـة الفلّاحيـن ومقاومـة الدولـة فـي عمـل جايمـز سـكوت (Scott 2009)؛ وهنـاك مقاومـة العمـل، ومقاومـة السـيطرة التـي يـرزح تحتهـا الفـرد فـي العمـل (Ackroyd 1999; Fleming 2007; Alpaugh 2016; McDaniel 2018).

وبالنظـر إلـى التعامـل السـائد مـع المقاومـة كالجـزء المتلقّـي للسـيطرة، أو الجانـب الآخـر منهـا، غالبًـا مـا ركّـزت الدراسـات التـي تتنـاول ثنائيـة المقاومـة والهيمنـة علـى المجموعـات والأفـراد الذيـن يقعـون علـى «الجانـب الخطـأ» مـن العلاقـة مـع السـلطة، مقابـل تركيـزٍ أقـلّ وأضعـف علـى مقاومـة المجموعـات والأفـراد الذيـن تتعـرّض مواقعهـم للتهديـد والذيـن يقعـون علـى «الجانـب الصحيـح» مـن العلاقـة مـع السـلطة. وقـد خلقـت تداعيـات «موجـة التظاهـر» فـي الغـرب فـي خـلال ستّينيّات وسـبعينيّات القـرن الماضـي، علـى الأقـل فـي العالـم الأكاديمـي، عمليّـة إعـادة توجيـه لمواضيـع البحـوث واهتماماتهـا. فاسـتُبدل التركيـز علـى أشـكال المقاومـة الظاهـرة والجَمعيّـة – مـن عصيـان وثـورات الفلاّحيـن وحـالات تمـرّد – باهتمـامٍ جديـد بأشـكال المقاومـة اليوميّـة والعاديّـة، الأقـلّ مرئيّـة، وغيـر الاسـتعراضيّة.

شـهد التغييـر فـي وجهـة تركيـز سـكوت، تحديـدًا فـي أعمالـه الممتـدّة بيـن عامَـي 1976 و1985، لهـذا التطـوّر، الأمـر الـذي سـاهم فـي تشـكيلنا صـورةً أوضـح وأكمـل لأشـكال الصـراع والمقاومـة، العاديّة والاسـتثنائيّة، التـي اتّبعتهـا المجموعـات الخاضعـة للهيمنـة. وقـد حـوّل كتـاب سـكوت المفصلـي، «سـلاح الضعفـاء: الأشـكال اليوميّـة لمقاومـة الفلاحيـن»، والـذي نُشـر فـي العـام 1985، المقاربـات التقليديّة لمفهـوم «المقاومـة»، وذلـك عبـر طـرح مفهـوم «الأشـكال اليوميّـة أو العاديّـة للمقاومـة». أدّى هـذا التحـوّل إلـى الاعتـراف بالمجموعـات العاديّـة والثانويّـة فـي المجتمـع، والتـي لا تكـون بالضـرورة مُنظَّمـة ضمـن الهيكليّـات والتنظيمـات الاجتماعيّـة الأوسـع، كمجموعـاتٍ فاعلـة سياسـيًّا وقـادرة علـى التأثيـر فـي النظـام السياسـي ومكوّناتـه، عـن طريـق تأديتهـا أعمـالَ مقاومـة فرديّـة، غالبًـا مـا تكـون خفيّـة وغيـر تصادميّـة أو مباشـرة.

أسّسـت مساهمة سـكوت النظريّـة للمجـال الحيـويّ الراهن للدراسـات التـي تتنـاول أفعـال المقاومـة، وسـاعدت فـي الاعتـراف بتعدّديّـة الممارسـات والتكتيـكات أو أسـاليب المواجهـة. كمـا سـمح عمـل سـكوت بإعـادة التفكيـر فـي الثنائيّـات والتناقضـات الجامـدة المرتبطـة بفهمنـا لكيفيّـة التعامـل الأنسـب مـع هياكـل السـلطة، كثنائيّـة المقاومـة والتواطـؤ. فعلـى سـبيل المثـال، ابتكـر آصـف بيـات مفهـوم «الزحـف الهـادئ» (Bayat 2010)؛ وقـد أدّى هـذا المفهـوم إلـى الاعتـراف بأفعـال سـكّان العشـوائيّات الذيـن يقطنـون فـي المناطـق غيـر الشـرعيّة وغيـر المُنظّمـة فـي دول العالـم الثالـث، كممارسـات مقاومـة لحالـة تهميشـهم وإضعافهـم مـن قبـل الفئـات النخبويّـة فـي الدولـة. يتصـرّف هـؤلاء السـكّان عـادةً كأفـراد مسـتقلّين، ولكـن، بإمكانهـم فـي أيّ لحظـة الانتقـال إلـى الفعـل ضمـن مجموعـات، فـي حـال تعرّضـوا لتهديـد يرتّـب عليهـم ذلـك. أمّـا جوديـث بتلـر التـي تناولـت فـي أعمالهـا مسـألة تحـدّي «الأنمـاط» الجندريّـة ومقاومتهـا، فتـرى أن الهويّـات

2 إنّ الهيمنة، مثلاً، موضوع مهمّ في عمل بيير بورديو؛ والمقاومة موجودة في صلب عمل جايمز سكوت (انظر/ي بالتحديد، بورديو ب.، الهيمنة الذكورية؛ أسئلة حول حراك المثليين والمثليات، باريس، سوي، 2002؛ سكوت ج.، سلاح الضعفاء: الأشكال اليوميّة لمقاومة الفلّاحين، نيو هيفن، دار نشر جامعة ييل، 1985؛ سكوت ج.، السيطرة وفنّ المقاومة: مخطوطات مخفيّة، نيو هيفن، دار نشر جامعة ييل، 1990).

الجندريّة هويّاتٌ تُؤدّى ويُحفظ وجودها بفعل تكرارها. لذا، من شأن تكرار الأفعال والسلوكيّات الفرديّة المقاوِمة لها وللتمثيلات السائدة للجندر، أن يؤدّي إلى التغيير (Butler 1990).

يستمرّ مفهوم المقاومة بخلق العديد من المشاكل، رغم شيوعه ونجاحه في مجال العلوم الاجتماعيّة، لا سيّما لدى محاولة رسم حدوده: فإلى أيّ حدّ يمكن تصنيف هذه الممارسة أو تلك كنوعٍ من أنواع «المقاومة»؟ أمّا الإطار المفاهيمي المستخدَم اليوم فيحصر المفهوم بالممارسات الخاصّة بالفئات الخاضعة للهيمنة، كما بيّنا سابقًا، ولا يكفي للإجابة عن السؤال الشائك المرتبط بالقصديّة أو النيّة: فهل يجب أن نعتبر، كما فعل براين فيغين، أن لا مقاومة من دون نيّة للمقاومة؟ (Fegan 1986). ولكن في المقابل، يُخشى أن تفرض هذه النظرة إطارًا نظريًّا جامدًا لممارساتٍ هي في طبيعتها متغيّرة وفي تطوّرٍ مستمر: فما لا يُصنَّف بدايةً كفعلٍ مُقاوِم من قبل المعنيّين/ات أو المراقبين/ات، قد يُنظر إليه في وقتٍ لاحق على أنّه مقاومة.

عربيًّا، حوّلت الثورات الأنظار إلى المشاركة الواضحة والفاعلة للنساء في الاحتجاجات والاعتصامات والتظاهرات الكبيرة، علمًا أنّ ظاهرة مشاركة النساء ليست جديدة. فالنساء، عبر التاريخ، كنّ، وما زلن، جزءًا لا يتجزأ من الحركات الداعية إلى الاستقلال، والسيادة، والتغيير؛ ولا يمكن البتّة التقليل من أهمّية المساهمات والتعبيرات الجماعيّة والمرئيّة وتأثيرها. لكن في المقابل، يجب ألا تؤدّي المرئيّة إلى تجاهل «الأشكال اليوميّة للمقاومة» التي تنتهجها النساء العربيّات ويحافظن عليها.

على امتداد فصول هذا البرنامج، تناقشنا مطوّلاً، كمرشدات ومشاركات، في ما يعنيه مفهوم المقاومة. أيّ فعل يمكن وصفه بالمقاومة الجندريّة؟ وما هي الأشكال والسبل التي نمارس المقاومة من خلالها؟ هل تُعدُّ الأعمال الصداميّة المباشرة النطاق الحصري للمقاومة؟ وعلى وجه التحديد، طرحنا على أنفسنا الأسئلة الآتية: هل المجموعات النسويّة التي تشبّك وتتفاعل مع الدولة هي جزء من المقاومة الجندريّة، أم أنّها تشرعن اضطهاد الدولة وممارساتها القمعيّة بتعاملها معها؟ هل يمكننا أن نعدّ التكيّف مع العنف الجنسي في العلاقة الزوجيّة كشكلٍ من أشكال المقاومة، أم أنّه تقبّل سلبي وخاضع للنظام الأبوي؟ هل كان ما شهدناه من تحويلٍ لسلطة السيطرة على جسد المرأة من أيادي المعالجين والمعالجات التقليديّين إلى أيادي الأطبّاء المهنيّين، تطوّرًا مفيدًا أم مُفاقمًا للقمع؟

كما كان متوقّعًا، كانت للزميلات المشاركات والمرشدات آراء مختلفة إزاء هذه الأسئلة؛ لكن ممّا لا شكّ فيه أنّ هذا التنوّع في وجهات النظر أغنى النقاشات وزادها حيويّةً في خلال ورش العمل وأيضًا لدى تقديم المشاركات أعمالهنّ للجمهور.

وجّه التفاعل مع الجمهور الحوار حول المقاومة بطرائقَ بنّاءة ومثمرة. ففي إحدى حلقات النقاش في إطار مؤتمر المجلس العربي للعلوم الاجتماعيّة حيث قدّمت الزميلات مشاريعهنّ، أشارت ريم سعد، أستاذة الأنثروبولوجيا في الجامعة الأمريكيّة بالقاهرة، إلى إمكانيّة وصف الأعمال التي قدّمتها الزميلات بمانيفستو «النخر»، والمقصود «النخر التخريبي» الذي يزعزع النماذج الفكريّة والأطر النظريّة الجامدة. في عمليّة «النخر» هذه، اعترافٌ بالتعقيدات السائدة وحجم البنى السلطويّة والنظريّة التي نواجهها، حيث

أحد أهمّ أهداف هذا البحث استكشاف أشكال جديدة من الكتابة والنشر تُسهم في تقليص حجم الفجوة بين العمل الأكاديمي والنشاط الحقوقيّ

المرجّح ألّا يكفي نمطٌ واحد من المقاومة في تجاوزها والتغلّب عليها. بدلاً من ذلك، يُلحظ كيف تنخر أفعال المقاومة، بتجلّياتها العديدة ومن المواقع المختلفة التي تحتلّها النساء، ببطء ورويّة، في جسم النظام الأبوي وغيره من الهياكل القمعيّة.

أن نكون مدركين/ات وواعين/ات باستمرار لعمليّة النخر البطيء هذه، يعني أن نكون مؤمنين/ات بالأمد الطويل لهذا الصراع وأهمّية المثابرة: يترتّب عن ذلك وجوب أن نكون مؤمنين/ات بفاعليّة بعض أعمال المقاومة الأقلّ شهرة ومرئيّة، وبأهميّة ما نقوم به جميعًا، حتّى تلك الأفعال الصغيرة التي نمارسها ضمن نطاقاتٍ ضيّقة، وأن نؤمن بأنّ هذه الأفعال قادرة على إحداث فرق، وأنّ مجموعها ونتاج جهودنا سيؤدّيان في نهاية المطاف إلى خلخلة هذه

الهياكل والبنى الصلبة. و«النخر» يعني أيضًا أن نأخذ في الاعتبار الجهة التي تُقاوم، والنيّة المقصودة من بعض أفعال المقاومة.

يغطي هذا الكتاب مروحةً واسعة من المواضيع التي يمكن تقسيمها إلى محورَين رئيسَين. يبحث المحور الأوّل في كيفيّة تشبيك النساء والنسويّات مع القانون والدولة. في هذا الإطار، تتّخذ رشا يونس من حملة «بيروت مدينتي» في خلال الانتخابات البلديّة للعام 2016 مثالًا لتحليل مقاومة النساء المرشّحات، ضمن ما تسمّيه بـ«اللعبة السياسيّة» الطائفيّة وقواعدها الصارمة. من خلال نظرة نقديّة، ومرحة بعض الشيء، تكشف يونس ما عنته المقاومة الجندريّة، ومفهوم الوكالة، والقدرة على الفعل والتفاوض، بالنسبة إلى النساء المرشّحات، من دون الوقوع في فخّ الرومانسيّة أو الانهزاميّة. أمّا مريم مكّي، فتتناول الحراك النسوي في مصر، وتحديدًا العنف الزوجي المبني على الجندر، للبحث أكثر في مسألة التشبيك النسوي مع الدولة ومشاركة الحقوقيّات في معترك الإصلاحات القانونيّة. وعبر تسليطها الضوء على وجهات نظر الناشطات النسويّات المنتميات إلى منظّمات ومبادرات مختلفة، تُبيّن مكّي حجم التعقيدات الخاصّة بالاستراتيجيّات النسويّة التي تتجاوز ثنائيّة المقاومة والتواطؤ.

وفي إطار موضوع التفاعل مع الدولة نفسه، تتطرّق إيمان الرامي إلى الاغتصاب الزوجي في المغرب، لتصبّ اهتمام بحثها على كيفيّة عيش النساء المغربيّات لتجربة الاغتصاب الزوجي ومقاومتهنّ له، خاتمةً نصّها بلمحةٍ عن تحرّك هيئات المجتمع المدني المغربي ضد الاغتصاب الزوجي. تنظر الرامي عن كثب إلى الاستراتيجيات التي تستعملها النساء لمقاومة الاعتداءات الجنسيّة في علاقاتهنّ الزوجيّة، وذلك من خلال تكييف مصطلح الاغتصاب الزوجي مع عبارة مغربيّة شعبيّة (متداوَلة باللّهجة المغربيّة: «واش راجلك كيتكرفص عليك»). وفي الورقة الأخيرة من هذا المحور، تكتب سلمى حنتولي تأمّلاتها النقديّة لمفهوم تمكين المرأة كما تستخدمه وزارة التنمية الاجتماعيّة الفلسطينية، خصوصًا حين يُستعمل للحديث عن نساء وفتيات تعرّضن للعنف المنزلي والأسري.

يتمعّن المحور الثاني للكتاب في التمثيلات والمواقف الاجتماعيّة المختلفة. وفي هذا الإطار، تتفحّص مي أبو الذهب خيار نساء الطبقة العليا في المجتمع المصري بارتياد الأماكن المخصّصة للنساء فقط في القاهرة، كطريقةٍ يتّبعنها لمقاومة أشكال الضغط والمضايقة التي يمارسها عليهنّ الرجال في الأماكن المختلطة، وللتفاوض أيضًا من أجل الحصول على مساحةٍ حرّة خاصّة بهنّ كنساء في المدينة. أمّا سلمى أبو حسين، فتضيء في مساهمتها على نظريّة الحداثة وتنتقدها عن طريق دراستها وتحليلها لعمليّة تحويل ممارسة قطع الأعضاء التناسليّة الأنثويّة إلى مسألة مهنيّة طبّية. تجادل أبو حسين أن تاريخ الحملات المناهِضة لقطع الأعضاء التناسليّة الأنثويّة، ومن خلال تجاهلها لقضايا مثل جنسانيّة المرأة وقدرتها على الفعل والتفاوض والمبادرة، لم يؤدِّ عمليًّا إلى وضع حدّ لهذه الممارسة والتخلّي عنها، بل إلى إعطاء المهنيّين/ات من

هل يمكننا أن نعدّ التكيّف مع العنف الجنسي في العلاقة الزوجيّة كشكل من أشكال المقاومة، أم أنّه تقبّل سلبي وخاضع للنظام الأبوي؟

أطبّاء، سلطة التحكّم بأجساد النساء وجنسانيّتهنّ. وأخيرًا، تستعرض باسكال غزالي قصّة الكاتبة التي عاشت في خلال الحقبة الأولى من القرن العشرين، مي زيادة، مُلقيةً الضوء على هويّاتها المتعدّدة، وعلى شخصيّتها البارزة في الحركة النسويّة العربيّة والنهضة. أمّا المادّة المؤلَّفة من مجموعة صور فتشكّل في حدّ ذاتها فعل مقاومةٍ للتهميش الذي تعرّضت له زيادة في السرديّات الحداثويّة السائدة للتاريخ العربي.

في الختام، نأمل في أن يشجّع هذا الكتاب على استكشاف المزيد من أساليب التعبير والكتابة التي تعزّز الرابط بين المجالَين البحثي والحقوقي.

◆◆◆

المـــــــــــــــراجـــــــــــــــــع

(Abu-Lughod L. 1990. « The Romance of Resistance: Tracing Transformations of Power Through Bedouin Women ». American Ethnologist, Vol. 17, No. 1, pp. 55-41.

Ackroyd S., Thompson P. 1999. Organizational misbehaviour, London, Sage;

Alpaugh M., 2016. The Right of Resistance to Oppression: Protest and Authority in the French Revolutionary World, French Historical Studies 39, no. 3, pp. 89-567.

Bayat, A. 2010. Life as Politics: How Ordinary People Change the Middle East. Stanford University Press.

Butler, J. 1990. Gender Trouble: Feminism and the Subversion of Identity. Routledge.

Fegan B. 1986. « Tenants' non-violent resistance to landowner claims in a central Luzon». The Journal of Peasant Studies, vol. 13, n° 2, pp. 106-87.

Fleming P., Spicer A., 2007. Contesting the corporation : struggle, power and resistance in organizations, Cambridge, Cambridge University Press,, pp. 326-305.

McDaniel I. 2018. Resistance in intellectual history and political thought, History of European Ideas, 44:4, pp. 403-397.

Scott J.C. 2009. The Art of Not Being Governed: An Anarchist History of Upland Southeast Asia. New Haven, Yale University Press.

المحور الأوّل

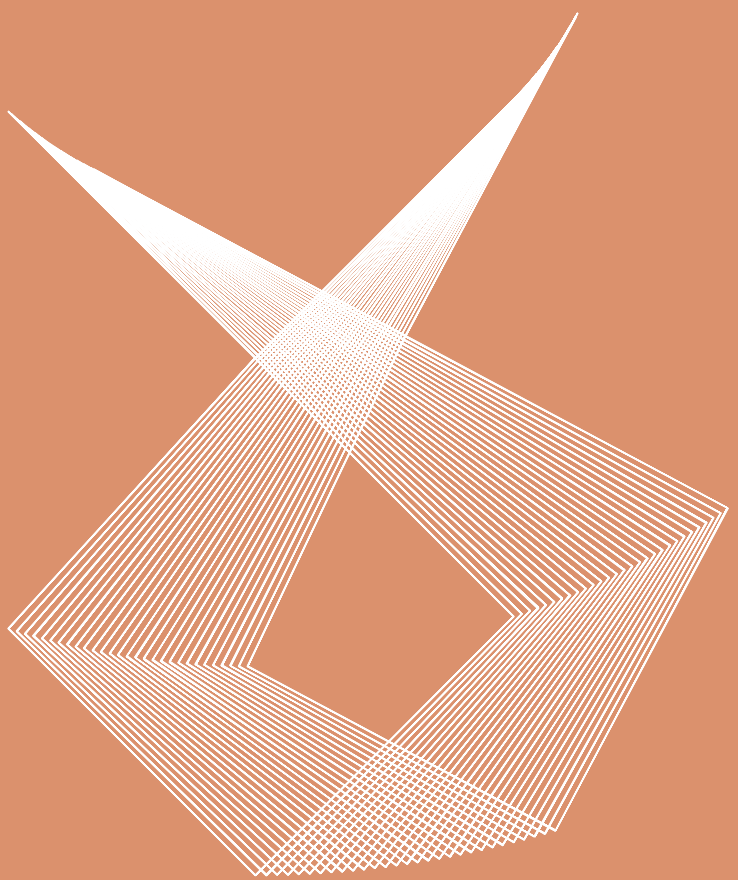

المقاومة الجندريّة: بين المساومة مع الدولة وتحدّيها

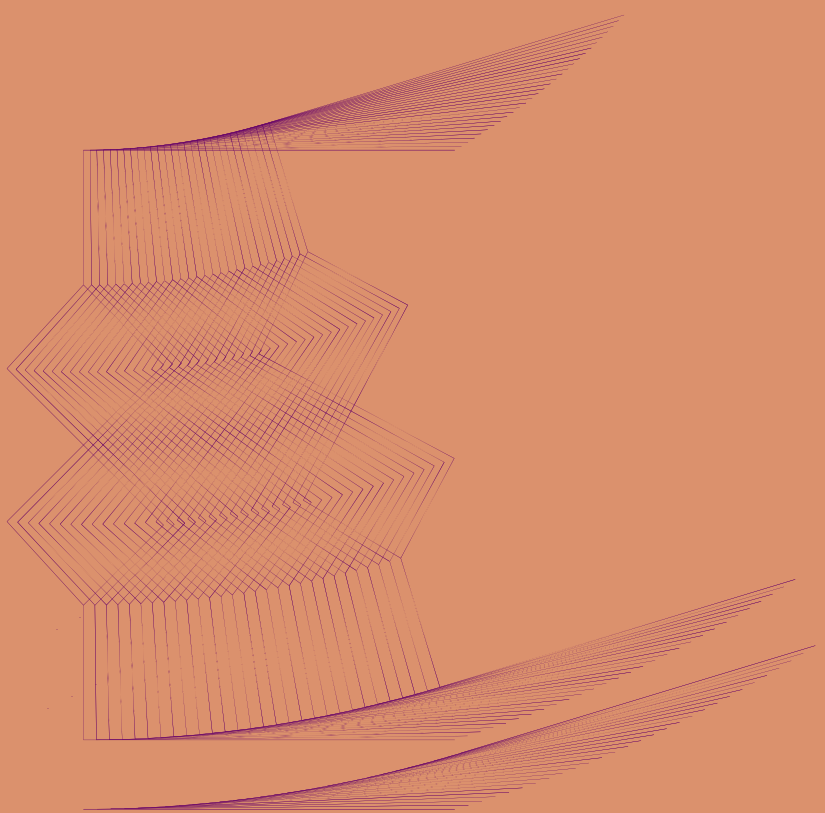

رشا يونس

رشا يونس نسوية وكاتبة. حصلت على درجة الماجستير في الأنثروبولوجيا من "Central European University" في بودابست، حيث ركزت اهتماماتها البحثية على الاقتصاد السياسي للمقاومة. كما حصلت على درجة البكالوريوس في الأنثروبولوجيا وعلم النفس من "Bryn Mawr College" في فيلادلفيا. بصفتها كاتبة إبداعية، حصلت رشا على زمالة Thomas J. Watson، حيث سافرت لمدة سنة للبحث في فنون وثقافات التقاليد الشفوية ورواية القصص كأشكال للتمكين في جنوب إفريقيا وأيرلندا والهند وألمانيا وتشيكيا. حاليًا، هي باحثة في قسم حقوق مجتمع الميم في منظمة هيومن رايتس ووتش في بيروت.

"المشاركة في اللعبة": مفاوضة الذاتيّات الجندريّة داخل المقاومة المناهضة للطائفيّة في بيروت

رشا يونس

مقدمة

المقاومة الجندريّة هي رفض أي دور اجتماعي فرض عليك من غير أن تكوني راضية عنه؛ مقاومته أو مفاوضته بطريقة أو بأخرى.[1]

هذا المقال هو سردٌ غير اعتذاريّ لقصص نساءٍ أربع دخلن لعبة السياسة. «اللعبة» هي الانتخابات البلدية في بيروت عام 2016. وكما هي حال كل رصيفٍ وزاويةٍ في لبنان، يسيطر على هذه «اللعبة» الرجال ذوو الامتيازات الطبقية ممّن أنجبتهم الطائفية. النساء اللواتي تحدّثتُ إليهنّ لم يضعن قواعد «اللعبة» التي صُمّمت بغرض إقصائهن، لكنهنّ دخلن اللعبة على أيّ حال. بالنسبة إليهن، «اللعبة» هي ميدان معركةٍ تغزوه المفاوضات والمساومات والإرهاق المتوارث. الراويات في هذه القصة - ندى، وسلمى، وربى وسحر - دخلن «اللعبة» بوعيٍ انعكاسيّ وقدرة مستنيرةٍ على التصرف (agency) وفهمٍ نقديّ للمقاومة. لكن في محاولتهنّ تحقيق تلك المقاومة، كان عليهنّ لعب أوراقٍ معينةٍ في مفاصل معينةٍ من اللعبة - وهي أوراقٌ توظّف ذاتياتهنّ الجندريّة أحيانًا وتساوم عليها في أحيانٍ أخرى. وقامت هؤلاء النسوة بتسليح أجسادهنّ وتواريخهنّ كنساءٍ في السياسة من أجل تحقيق أهدافهنّ السياسية والرمزية، ومارسن اللعبة بقدرة على التصرف وعلى المساومة، واختيار المساومة أحيانًا ، بالإضافة إلى قرارهنّ الامتثال للسائد واستخدام تكتيك (عدم) التماهي (disidentify).

وإذا كانت الهيمنة مزيجًا من الإكراه والرضى (Gramsci 1971)، فما الذي يشكّل المقاومة؟ بعيدًا من تقديم إجابةٍ عن هذا السؤال، يهدف هذا المقال إلى تعقيد ثنائيات المطابقة والمقاومة، القدرة على التصرف (agency) والهيكلية ، الحرية والهيمنة، من خلال حكايات أربع نساءٍ شاركن بفعاليةٍ في السياسات الرسمية في بيروت. وتبيّن هذه القصص أنه لا توجد مقاومة «سيئة»، حتى تلك التي تتجاوز المساومة والمفاوضة والامتثال. ومن خلال هذه التجارب، نشرع في رسم تدخلاتٍ براغماتيةٍ ونظريةٍ مصقولةٍ سعيًا للوصول إلى مقاومةٍ قصديةٍ ومنظّمة. ويؤكد هذا المقال أن التغيير البنيوي هو ضرورةٌ حتميةٌ كي تتحقّق المشاركة السياسية الفعالة للنساء في لبنان وفقًا لشروطهنّ الخاصة. بالتوازي مع ذلك، يبني المقال على تجارب هؤلاء النسوة ليبيّن أن الحاجة إلى جهود المقاومة المنظّمة لا تنحصر في معادلةٍ ما، بل لا بدّ لها أن تحدث داخل الأنظمة المسيطرة وخارجها، عن طريق رفض تلك الأنظمة والعمل ضمنها في آنٍ معًا.

ومن خلال التركيز على الطرائق التي من خلالها يعمد النموذج الجندريّ للمقاومة في لبنان إلى تعطيل الهيكلية الطائفية المهيمِنة وإعادة تعريفها والتقاطع معها، يسلّط هذا المقال الضوء على الطرائق التي تتوسّلها النساء لصياغة مواقع وأفعال المقاومة ضمن سياقهنّ الخاص. وكنساءٍ لبنانياتٍ ممتثلاتٍ جندريًّا ومنتمياتٍ إلى الطبقة الوسطى، تمارس راوياتي الأربع بطبيعة الحال سلطتهنّ السياسية من خلال نموذجٍ من المواطنة الجندريّة. إن قدرتهنّ على ممارسة حقوقهنّ السياسيّة، ناهيك عن توظيف خطابٍ مناهضٍ للطائفية، مرهونةٌ في مشاركتهنّ الفعالة في الأيديولوجية البطريركية الطائفية التي يحاولن مقاومتها.

ومن خلال التحدث إلى نساءٍ شاركن في «بيروت مدينتي»

1 من مقابلة مع سحر في 29 آب/أغسطس 2018

كناشطاتٍ سياسيات، أحاول فهم تجاربهنّ الذاتية مع الامتثال للهيمنة البطريركية الطائفية، واستكشاف إمكانات مقاومة الهيمنة الطائفية من داخل حدودها الصلبة إنما المهترئة: ماذا تعني مقاومة الطائفية البطريركية بالنسبة إلى هؤلاء النسوة المشاركات في «بيروت مدينتي»؟ كيف كانت ممارسة المقاومة بالنسبة إليهنّ «مشروطة»، وما المساومات الكامنة في ظروف المقاومة التي تمارسها النساء في المجال السياسي العام؟ ما هي الاستراتيجيات والتكتيكات التي توظفها هؤلاء النسوة لمفاوضة السلطة البطريركية الطائفية وجعل مشاركتهنّ في «اللعبة» جائزة؟ كيف يتغيّر فهمنا لمعنى المقاومة عندما نقارب الأمر من منظورٍ جندريّ؟

السّيرورة

هذا البحث هو ثمرة أربع مقابلاتٍ شبه هيكليةٍ أجريتُها شخصيًّا مع أربع عضواتٍ في «بيروت مدينتي»، من بينهنّ عضوة مؤسّسة، ومنسّقة برامج، ومديرة مركز اتصالٍ ومرشّحة. ومنذ انطلاق المشروع، اخترت اسمًا مستعارًا لكل راويةٍ منهنّ وامتنعتُ عن ذكر أسمائهنّ الحقيقية في ملاحظاتي أو نتائج البحث المدوّنة. تتحدّث الراويات بالعربية في معظم الأحيان لكنهنّ يتكلّمن الإنكليزية بطلاقةٍ أيضًا، وبالتالي يستخدمن بعض العبارات والكلمات الإنكليزية في معرض الحديث. وبينما استُخرجت الاقتباسات حرفيًّا من المقابلات، قمت بتحليل المقابلات وفقًا لتفسيراتي الخاصة، وهو بالتالي تحليلٌ لا يعكس بالضرورة آراء الراويات.

الراويات - كنساءٍ لبنانياتٍ، ممتثلاتٍ جندريًّا، متعلّماتٍ ومنتمياتٍ إلى الطبقة الوسطى - يمثّلن فئةً صغيرةً من المجتمع، ولا يمكن تعميم تجاربهنّ على الوقائع المختلفة. لا يهدف هذا البحث إلى تأصيل تجربةٍ واحدةٍ لما تعنيه مقاومة النساء للهيمنة الطائفية في لبنان، بل يعمل على توثيق السرديّات الفردية للمقاومة في سياقاتها الذاتية والمحدودة. إن التركيز المحدّد على الهوية الجندرية في هذا المقال لا يقصد صرف النظر عن التعقيدات التقاطعية للذاتيّات في المجال السياسي الرسمي في لبنان، إذ أقرّ بوجود تفسيراتٍ متعدّدةٍ للمقاومة الجندريّة النابعة من الذات، ما يعقّد أيّ محاولةٍ لتصوير «حقيقةٍ» ما للمقاومة الجندريّة.

على نحوٍ أكثر تحديدًا، لا يتضمّن هذا البحث تقاطعات العرق، والطبقة، والمواطنة، والجنسانية، والقدرة الجسدية، وسياسات الاحترام ومفاهيم الجمال السائدة. ومن المهم ذكر تلك العوامل لاعتبارها جزءًا لا يتجزأ من الممارسات الطائفية والبطريركية في بيروت الحديثة، وهي أحيانًا تسبق العوائق الطائفية أو تعتّم عليها وتوجّهها في اتجاهاتٍ عدّة غير متوقعة، كما تجعل تجربة الفرد أكثر صعوبةً أو سهولةً مع الطائفية الاعتيادية. ويركّز هذا البحث حصرًا على المواطنات اللبنانيات ومواجهاتهنّ مع الهيمنة الطائفية، لكنه لا يغطّي التهميش الشائع لغير المواطنين/ات والمهاجرين/ات واللاجئين/ات، كما لا يتطرّق إلى أنماط المتاجرة بالسلطة التي يواجهها يوميًّا الكثير من المجموعات غير المهيمِنة في بيروت الحديثة.

ممارسة اللعبة

القاعدة 1#: إذا كان هدفك «الفوز» باللعبة، فعليك مطابقة معاييرها لجهة السن، والجندر، والطبقة، والطائفة والديموغرافيا

ندى

«الطائفية مرض. منذ ما قبل استقلال لبنان، وحتى ما قبل العثمانيين، كان كل عاملٍ سياسيّ يتضمّن الطوائف والطائفية. وحتى اليوم، في كل تجمّعٍ سياسي أو اجتماعي أو اقتصادي، وفي كل القطاعات العامة، تقرّر الطائفية كل شيء، لقد أصبحت متجذرةً في النسيج اللبناني. كان يُفترض باتفاق الطائف أن يمحو الطائفية السياسية، لكنه ضمن انقسام الشعب اللبناني من خلال أسطورة الاختلاف. لقد أثّر ذلك في الجماعات على نحوٍ مختلف، وبالنسبة إلينا نحن الذي نُعدّ في الأساس بمثابة «الآخر»، لعب الطائف على هويّاتنا ليفرّقنا أكثر. ومن خلال تشكيل «بيروت مدينتي»، أردنا زعزعة الطائفية من الداخل، لنريهم أننا هنا، وأننا منظّمون، وبإمكاننا إنجاز عملهم على نحوٍ أفضل منهم».

آراء ندى جريئة وغير مهادِنة، كما أن العبوس والإيماءات التي تزيّن وجهها بينما تستمع تكشف موقفها من الحديث قبل أن تنطق به. انخرطت ندى في السياسة العامة اللبنانية منذ عقود، وبصفتها عضوة مؤسّسة في «بيروت مدينتي» وعضوة في لجنتها التوجيهية، كانت ندى مسؤولة عن صنع القرارات الاستراتيجية المتعلّقة بالأجندة السياسية للحركة وتحقيق برنامجها الأيديولوجي

على الأرض. وأشارت ندى إلى أن خيار «بيروت مدينتي» تحدّي الهيمنة الطائفية على المستوى البلدي كان خيارًا قصديًّا. وكان السبب المباشر في أن الانتخابات البلدية، وقتذاك، كانت الانتخابات الديموقراطية الوحيدة المقرّرة لبيروت في المستقبل القريب. أكثر من ذلك، وعلى عكس التكوين البرلماني، لا تخضع المجالس البلدية في لبنان للكوتا الطائفية، ما يجعل أن التحالفات العابرة للطوائف ممكنة ومرغوبة.

لكن ندى تشرح كيف تغدو الطبيعة غير الطائفية للنظام الانتخابي البلدي أكثر تعقيدًا في الممارسة، إذ يُرغم الأفراد على الترشح والاقتراع في محل الإقامة الأصلي المُحدّد وفقًا للتصنيفات الأبويّة التي تتبع محل الإقامة الأصلي للأب (Moawad 2018) بالنسبة إلى الرجال والنساء غير المتزوجات، ومحل الإقامة الأصلي للزوج بالنسبة إلى النساء المتزوجات (Abu-Rish 2016). بالتالي، ورغم أن السياسات البلدية غير طائفيةٍ رسميًّا، فإنها تستحيلُ طائفيةً بفعل نظام النسب الأبوي والسياسات المساحية الطائفية المسيطرة. وبالنسبة إلى النساء، يحدّد هذا النظام مواطنتهنّ ويسِمها كمواطناتٍ جندريّة، بينما «يتحكّم الرجال بمكان النساء في السجلّات العائلية ولا يمكن للنساء أن يوجَدن كمواطناتٍ خارج علاقتهنّ بآبائهنّ وأزواجهنّ» (Moawad 2018: 5). إن هذا الإدخال غير الرسمي للهيمنة الأبوية الطائفية في السياسات البلدية غير الطائفية يمثّل أحد التعقيدات التي تبيّن الارتباط الوثيق بين الجندر والطائفة في تحديد مواطنة النساء ومفاعيلها السياسية.

وبغرض وضع سياقٍ لتوصيف ندى للطائفية، فإن إعادة إنتاج هيكلية القرابة الأبويّة تترافق في لبنان مع الأجندة الطائفية لبناء الدولة التي يتحكّم بها الرجال النخبويّون (Joseph 1997). فعندما تكون العلاقات العائلية في قلب الحياة المدنية والسياسية، يصبح وجود القيم الأبويّة مدوّنًا ومطبّعًا ومحوريًّا في طريقة ممارسة السياسة في كافة المجالات، ما يعني أن الذكور والمسنّين يحظون بالامتيازات على حساب الإناث والنساء والذكور الأصغر سنًّا (المصدر ذاته، 79). ومن خلال نظامٍ من «الرعاية والسيطرة» (Joseph 2003: 153) تفرضه النخب السياسية، تغدو قدرة المواطنين/ات اللبنانيين/ات على تأمين معيشتهم المادية والخدمات الأساسية (Narotzky 2005) رهنًا بتشكيل هويّاتهم من خلال نموذج القرابة الأبويّة. وتفاقم هذه الخطابات الجندريّة قوةَ الممارسات الظالمة والتمييزية بين الرجال والنساء، وترسّم حدود المشاركة السياسية للنساء بحيث تغدو أيّ محاولةٍ لتخطّي تلك الحدود موقعًا للصراع. لذا، يهتمّ هذا المقال بكيفية تحدّي النساء عمدًا لتلك الحدود من أجل موضَعة أنفسهنّ في السياسة العامة وفقًا لشروطهنّ الخاصة.

فعليًّا، يمثّل هذا النظام تحديًا لـ«بيروت مدينتي» كحملةٍ تصنّف نفسها غير طائفيةٍ لكنها تشارك في العمل السياسي عبر السياسات الطائفية. بالتالي، كان على «بيروت مدينتي» اختيار مرشّحيها ومرشّحاتها على نحوٍ استراتيجي، من خلال ترشيح مرشّحين/ات من السنّة في المناطق ذات الغالبية الديموغرافية السنيّة، وترشيح المسيحيّين/ات الموارنة في المناطق ذات الغالبية المسيحية، إلخ. وعلى الرغم

هناك واقعٌ على الأرض - لا يمكنك إرسال «علي حيدر» إلى الأشرفية

من أن لوائح الحملة كانت تضمّ عن قصدٍ عددًا متساويًا من النساء والرجال، كان لا بد من مواءمة تلك الاختلافات الجندرية مع الطائفة والديموغرافيا. واستخدم الأعضاء المؤسّسون/ات لـ«بيروت مدينتي» في عملية اختيار المرشّحين/ات شبكاتهم/ن الاجتماعية المباشرة، والكلمة المنقولة، وعملية فحصٍ دقيقةٍ لضمان مرشّحين/ات صالحين/ات لا يتمتعون «بتاريخ نظيفٍ» و«سمعةٍ ممتازةٍ» فحسب، بل يطابقون المتطلّبات الطائفية أيضًا. بالتالي، حتى إذا ما كانت امرأةٌ سنيةٌ أكثر أهليةً للترشّح من نظيرها السنّي، فإنّ «الواقع» يقضي بأن الفئة الديموغرافية ستميل أكثر لدعم المرشّح الذكر.

وإذ أخذت شعبية «بيروت مدينتي» بالازدياد، انشغل بعض أعضائها بإمكانية الفوز وأرادوا الانضمام إلى السباق من أجل السلطة، في وقتٍ أصرّ فيه آخرون/ات مثل ندى، على اقتلاع الخطاب الطائفيّ من جذوره. بالنسبة إلى النساء في الحركة، عنى ذلك العودة إلى خطاب المجتمع المدني المعياري الذي يولي مسائل الجندر أهميةً ثانويةً في الحركات السياسية، بدلًا من التعامل مع البطريركية والطائفية ككيانَين غير قابلَين للفصل يعملان معًا للحفاظ على القمع المهيمِن. وتصف ندى الصراع الذي خاضته «بيروت مدينتي» كحركةٍ هدفت إلى تحدّي هيمنة الطائفية من خلال المشاركة السياسية لكنها لم تستطع تجاهل الوقائع السياسية التي أرادت مقاومتها. في الواقع، كان من الصعب على صعيد الممارسة التطبيق الفعال للأيديولوجيا الرسمية لـ« بيروت مدينتي» في المساحة المدينية المحكومة بالشقوق غير الرسمية للطائفية البطريركية:

«هناك واقعٌ على الأرض - لا يمكنك إرسال «علي حيدر» إلى الأشرفية. كان علينا أن نأخذ بالحسبان القواعد الطائفية كي نحجز مكانًا لنا في السياسة، ما يعني أنه كان علينا تقديم بعض التضحيات، مع البقاء مخلصين للأيديولوجيا خاصّتنا».

تُبلوِر عبارات ندى كيف عدّلت «بيروت مدينتي» سيرورة مطالباتِها عند المفاصل السياسية المختلفة في خلال مواجهتها مع الطائفية البطريركية ومحاصصتها المساحية. وكما تبيّن سرديّة ندى، فإن حركات المجتمع المدني التي تحاول تحدّي النظام الطائفي تتعرّض للأشكال اليومية من العنف المُؤسّسي أو التهديدات بالعنف على يد النظام الطائفي البطريركي. وفي غالب الأحيان، تكون المجموعات المهمّشة أو الشخصيات غير المسيطِرة في قلب ذلك العنف وتدفع ثمن «البيروقراطية العتيقة» (Moawad 2018: 5) التي لم تشارك في تشكيلها. من الواضح في سرديّة ندى أن الالتزام بقواعد اللعبة المهيمِنة ليس بنّاءً في تحقيق التغيير. ومن المهم من الآن فصاعدًا أن تقوم الحركات التي تتشكّل كمواقع للمقاومة بإعادة صياغة قواعد اللعبة بدلًا من إعادة إنتاجها. بالإضافة إلى ذلك، تصرّح ندى، إذا كان «الفوز» سيأتي على حساب تحقيق التغيير، فلا يجب أن يكون الفوز هو الهدف الرئيس، كما تجب مراجعة تعريف «الفوز» ومعناه.

القاعدة 2#: عليك الاعتماد على أدائية جندرية من أجل دخول اللعبة

سلمى

«صوتي بالغ الخشونة، لذا يعتقد كثيرون/ات عبر الهاتف أنني رجل. وبما أنني كنت أدير مركز الاتصال التابع لـ«بيروت مدينتي»، كنت أحيانًا أتغاضى عن تصويب الناخبين/ات المحتملين/ات ممّن كانوا يظّنون أنهم/ن يتحدّثون إلى رجل. ومن خلال مشاركتي في السياسة البديلة، كان عليّ دومًا التفكير في جمهوري - وهو في غالبيّته طائفي وبطريركي - وفهم أيديولوجياته السياسية. عندما كنت أجري اتصالًا، كان عليّ أن أدخل في المفاوضات».

تتحدّث سلمى بنوعٍ من الراحة الساخرة. تراجع كلماتها بينما تنطق بها، وتدفع بكل جملةٍ حتى تؤدّي غرضها الرئيس، ولا تتوقف عن الكلام إلا لتسحب نفسًا طويلًا من سيجارتها. وجدت سلمى في «بيروت مدينتي» مساحةً لوضع إيمانها بالتغيير الذي لطالما حملته في داخلها طيلة حياتها. وفي أثناء محادثتنا، تطرّقت سلمى إلى المفاوضات التي اضطرّت إليها كي تشارك في مجالٍ سياسي عامٍ يسيطر عليه الذكور، بما في ذلك طريقة تصرّفها ولباسها وفقًا للسياق الذي كانت تنخرط فيه كناشطةٍ سياسية. إن خيارات سلمى

> **كان عليّ دومًا التفكير في جمهوري وفهم أيديولوجياته السياسية**

القصديّة، كخيارها عدم تصويب مَن يظنّونها رجلًا، تِسم جسدها كموقعٍ للسياسة المتشابكة مع محوريّة أدائها الجندري (Sandoval 2000)، كما أن هذه السيرورة الأدائية تجعل من صوت سلمى سلاحًا تستخدمه في «اللعبة» كتكتيكٍ للمقاومة.

«رفضنا المساومة، لكنّ هناك واقعًا وحقيقةً طائفيةً مستعصيةً واجهناها وكان علينا أخذها بالحسبان عمليًا، لكن ليس أيديولوجيًا. في الممارسة، كان علينا أن نكون واقعيّين/ات إن أردنا أن نصنع فرقًا حقيقيًا. لكن كان لمساومتنا حدود، على المستوى الشخصي كما على مستوى الحملة. لقد كيّفت مبادئي لكنّني لم أتخلّ عنها. كحركة، رفضنا التحالف مع الأحزاب الطائفية، فالتحالف مع الطائفية هو كالقول: «النازيّون يعيدون تشكيل مهمّتهم ويبتكرون أيديولوجيا معارِضة جديدة، فلنوحّد جهودنا معهم لتحقيق التغيير». لا يمكنك، كحركة مجتمعٍ مدني، توحيد الجهود مع مجرمي الحرب ومع أحزابٍ تقوم أيديولوجيتها برمّتها على إلغاء الآخر/ الأخرى، بصرف النظر عن أيديولوجيّتها وممارستها السياسية الحالية».

إن مرونة ادعاءات سلمى الكامنة في ذاتيّتها كامرأةٍ في السياسة، لا تشير على الإطلاق إلى كونها مقموعة أو خاضعة (Joseph 2012)، فتفاوضُها القصدي مع العوائق التي تواجهها هو مؤشرٌ إلى العلائقية التي تِسم ذاتيّتها، أي قدرتها على التبدل باستمرارٍ وفقًا لطبيعة التفاعل والتوقعات القائمة (المصدر ذاته، 16). سلمى التي تمتلك

وعيًا ذاتيًّا شديدًا والتزامًا بمعتقداتها السياسية، تمارس ذاتيةً تكتيكيةً تعدّل قواعد «اللعبة» لصالحها، كما توظّف النظرة العامة السائدة لها بما يخدم مقاومتها السياسية. إن «المساومات» التي لجأت إليها سلمى في «بيروت مدينتي» جاءت نتيجةً لخياراتٍ اتخذتها عن قصد، فهي تعرف أن دخولها «اللعبة» يحتّم عليها أداءً معينًا، لذا تمتثل رمزيًّا لتلك القواعد بهدف تقويضها بنيويًّا في نهاية الأمر من دون أن تخضع للهيمنة البطريركية الطائفية.
إن الهيمنة البطريركية الطائفية ليست وحدةً كاملةً متماسكة، بل هي مصفوفةٌ علائقية (Mitchell 1988, 9) تتكوّن من أجزاء متحرّكة. وبحسب كل مواجهة، لا بد أن تتحوّل ظروف المقاومة والذاتيّات التي تمارس تلك المقاومة. وتكشف أفعال سلمى الممارسات الكامنة التي من خلالها تضمن الطائفية البطريركية السيطرة على الحياة اليومية للنساء، كما تبيّن في الوقت عينه إمكان التفاوض مع تلك السيطرة وتقويضها. لكن علاقات القوة الجندريّة التي تمنح الأفضلية للرجال تقضي بأن على النساء أن يكنّ «الأكثر مرونة» (Joseph 2012) – أي المستعدات للانحناء لمجرد أن يتمكنّ من وضع قدمٍ داخل «اللعبة».

تصف سلمى نفسها كناشطة، ولدى سؤالي لها عمّا يعنيه ذلك، تجيب «أن تكوني ناشطة يعني ببساطةٍ أن تنشطي عن قصد». سبق للمفكرات النسويّات في المنطقة ونظّرن لمسألة «القصديّة» المتكرّرة هذه، ولا سيما سعاد جوزف التي ميّزت بين الفعالية أو القدرة على التصرف (agency) التي تحدث في أعقاب الفعل، والقصديّة التي تسبق الفعل وترافقه في حدوثه (2012: 2). ويفيد هذا التمييزُ عملَ بعض النساء اللواتي يشاركن في المقاومة السياسية، حيث يمكن استخدام القصديّة لرسم الحدود الرخوة بين الفعالية الذاتية والامتثال للهيكلية القائمة. وفي حالة سلمى، تعني حميميّة تفاعلاتها في المجال العام أن عليها المناورة لإرساء موقعها، من خلال ممارسة الامتثال المتّسم بالفعالية الذاتية والمدفوع بالقصديّة.

تؤكّد سرديّة سلمى أنه لا توجد طريقة واحدة للمقاومة، ولكن لا مفر من أن ترافق القصديّة أفعال المقاومة تلك. ويجدر بالناشطات النسويات (ومَن يخترن ألا يطلقن على أنفسهن تلك التسمية) أن يحضرن في أماكن عدّة في آنٍ معًا – مكان يحظين فيه بدخول «اللعبة» وتمثيل حاجات النساء من الداخل، وآخر يعملن فيه على المستوى البنيوي وينسحبن من شروط «اللعبة» الصارمة. ولا تكتسب أيٌّ من المقاربتَين أهميةً على حساب الأخرى، لكن المزج بينهما قد يساعد أولئك النسوة على الجمع بين ممارساتهنّ وتكتيكاتهنّ ومعارفهنّ المتنوعة من أجل إرساء التضامن بما يضمن المشاركة السياسية للنساء وفقًا لشروطهنّ الخاصة.

القاعدة 3#: عليك الحفاظ على وعيٍ كاملٍ بهيكليات الطائفية ومكانكِ فيها في كل الأوقات

ربى

«دخلت «بيروت مدينتي» والشك يساورني. لكن بالنسبة إلي، كان من المهم جدًّا أن أنخرط في الحملة وأطوّر برنامجها من خلال المشاركة فيه بدلًا من ألا أكون جزءًا منها على الإطلاق. كانت لدي مشكلة كبيرة مع كيفية ممارستنا السياسة. شعرت أننا كنا نلعب لعبة – نختار بعض العائلات والخبراء، في وقتٍ كان يمكن لمقاربتنا أن تركز على السياسة المحلّية الفعلية. كان الجندر والخبرة والطائفية العوامل الرئيسة في صنع القرار. لكن ما كنا نفتقر إليه كان التمثيل الحقيقي للناس في هذه المدينة وفئاتها الاجتماعية الاقتصادية والجغرافية المستهدفة. حاولت بجدٍّ أن أقنع الناس في مار مخايل حيث أعيش، بالترشّح، لكنهم كانوا خائفين من الترشّح باسم «بيروت مدينتي» وبالتالي خسارة روابطهم الطائفية. أما بالنسبة إلى مَن أبدوا الاستعداد للترشّح، فكنت أذهب إلى اللجنة المركزية باقتراحات أسماءٍ ليأتيني الرد: «من هي؟ ماذا تعمل؟ أين سيرتها الذاتية»، فكنت أجيب: «تمتلك متجرًا في مار مخايل».

تتمتع ربى بحضورٍ قياديّ وحازم، وتشغل مساحة الكلام على نحوٍ دبلوماسيٍ لتضمن أن تظلّ المساحة مفتوحةً ومتشاركة. وفي خلال محادثتنا، ذكرت مرارًا أن «الشيطان يكمن في التفاصيل»، مجسّدةً ذلك في إجاباتها الدقيقة والمصقولة. تمتلك ربى مروحةً من المهارات والمعارف الاستراتيجية، وقد تمكنت من الجمع بين خلفيّتها الهندسية ونشاطها في السياسة العامة الذي بدأته في أثناء دراستها الجامعية. منذ ذلك الوقت، منحت ربى مساهماتها الدينامية لحركاتٍ عدة في بيروت من بينها «نقابتي» – حركة المجتمع المدني في انتخابات نقابة المهندسين في بيروت، و«بيروت مدينتي». وتشير ربى إلى الدور الأساسي الذي أدّته

نسويّتها في بقائها في الميادين التي يهيمن عليها الرجال على امتداد خبرتها البالغة خمسة عشر عامًا:

«أعدّ نفسي شخصًا اضطر دومًا إلى التعامل مع واقع كوني امرأةً في المجتمع، إلى درجةٍ حتّمت عليّ أن أكون نسويّة. من البيت إلى العمل، وحتى مشاركتي في هذه الحركات السياسية. كان عليّ التعامل مع واقع كوني امرأة. من تربية أسرتي لي إلى علاقاتي بالرجال، لطالما كان واقع كوني امرأة ماثلًا، ولطالما تصارعت معه لأنني أرفض أن أوضع في صندوقٍ معيّن. أشعر بأن نسويّتي هي وعيٌ وعقيدةٌ صاغتها التجربة».

حتمًا، لطالما كانت موقعيّة ربى كامرأةٍ ماثلةً في عملها. ورغم عدم ارتياحها لشبكات الأحكام التي تنسجها هويّتها الجندرية، اختارت ربى الاستثمار في هويّاتها كـ«تكتيكات». ووفقًا للعلاقات المهيمِنة التي لطالما وجدت نفسها فيها على نحوٍ واعٍ، تموضِع ربى ذاتها كـ«لاعبةٍ» في «اللعبة» التي عمدت تاريخيًّا إلى السيطرة على جسدها وعقلها. بمعنًى آخر، تستكشف ربى «وعيًا مضادًا» وتساهم فيه (Sandoval 2000) من خلال مشاركتها السياسية، بحيث تتحدّى الأيديولوجيا المسيطرة في وقتٍ توظّف فيه على نحوٍ واعٍ جوانبها كافةً بما يخدم صالحها. بالتالي، تقول:

«في الواقع، شعرتُ بأنني قوية جدًا لأني أعرف كيف أقول الأمور في الاجتماعات أو أديرها بطريقةٍ لا تهدّد أحدًا، ولا تدوس على كبرياء أحد، وأعتقد أن السبب في ذلك هو كوني امرأة، إذ لا أشعر أن بمستطاعي الصراخ في غرفةٍ مليئةٍ بالناس. لذا، على العكس، أعتقد أن ذلك زادني قوّةً وتمكينًا. في العادة أؤدّي دور الوسيط والمحرّك التنظيمي الخفيّ، وساعدني في ذلك كوني امرأة. أحيانًا، كنت أشعر أنني أستخدم تلك الورقة على نحوٍ واعٍ عندما ألتقي بالمسؤولين الحكوميّين على سبيل المثال. لستُ أعني أنني أذهب إلى تلك الاجتماعات بخطةٍ لتوظيف تلك الخاصّية، لكنني أتنبّه إلى أنني أستخدمها في خلال الاجتماع».

بصفتها عضوةً في «بيروت مدينتي»، لاقت ربى تحدياتٍ داخليةً عند مواجهتها واقع المقاومة السياسية، لجهة قواعد هذه المقاومة الرسمية المهيمِنة التي تستبعدها على نحوٍ فعال. لكن وفقًا لربى، فإن تجربتها كامرأةٍ في «بيروت مدينتي» لم تكن بأيّ شكلٍ محبِطة، إذ عثرت على القوة في الامتثال وعلى الفعالية الذاتية الاستراتيجية في الدروس التي اكتسبتها على امتداد حياتها كامرأة. لكن كما في حالة سلمى، يظلّ عبء التفاوض على تعبيرات الذات مفروضًا على النساء على نحوٍ غير متكافئ، إذ لا يضطر الرجالَ المسيطرون على المجال السياسي العام إلى أخذه في الاعتبار. كما ربى، تتمتع النساء اللواتي تحدّثتُ إليهنّ بوعيٍ شديدٍ بذواتهن، وبالمجال العام، وبمحيطهن وبالسياسة. وكما أوضحت ربى، أن تكون بالغة الوعي لنفسها ومحيطها في الأوقات كافة هو أمرٌ يقع في صلب كونها امرأة:

«في «نقابتي»، كنت منسقة الحملة، أي كنت أتبوأ المنصب الأعلى. ورغم ذلك، كان ثمة تجاوزٌ وتجاهلٌ لقدراتي. على سبيل المثال، كنا مرةً في اجتماعٍ حيث كنت أحاول إثبات - ليس حتى إثبات، بل قولَ شيءٍ ما، وكان رجلٌ في الأربعينات أخذ يشير إليّ بـ«الوردة الجالسة معنا إلى الطاولة». فجأةً، هناك إقصاءٌ لمَن أكون، وتتسارع المفاوضات في ذهني: هل ألعب لعبته وأبتسم له كي يشعر بأنه يغازل امرأةً، فأتمكن من متابعة عملي وإنجاز ما أريد إنجازه في الاجتماع؟ أحيانًا، عندما كنت أستعد للظهور في الإعلام، كنت أشعر بالخوف أو الحذر لأنني لم أشأ أن يُحكم عليّ بأنني «وردة». كنت أحاول ارتداء نوعٍ معينٍ من الملابس على عكس ما أرتديه عادةً أو ما أحب ارتداءه، والذي قد يراه بعضهم «مكشوفًا جدًا». كنت أختار ألا أرتدي ثيابًا كتلك كي لا أفقد صدقيّتي أو يتمّ إقصائي».

هل تُعدّ الخيارات الأدائية التي اضطرّت ربى إلى اتخاذها نوعًا من الرقابة الذاتية أم استملاكًا للقوة؟ وفقًا لربى، هي مزيجٌ من الاثنين. وكما تنصّ قواعد «اللعبة»، حافظت ربى على وعيٍ كاملٍ بنفسها وبالسيرورات المهيمِنة التي دُعيت إلى التماهي معها. لم تكن خياراتها ثابتة، بل تطوّرت انطلاقًا من مواقف وجدت نفسها فيها في خلال «اللعبة»:

«كنت أتمتع بحسٍ تكتيكيّ عالٍ لجهة كيفية التفاوض بشأن إظهار أو إخفاء جوانب من نفسي ومعتقداتي لأني أعرف كم يمكن لآرائنا وتطلّعاتنا السياسية أن تختلف وإن جمعنا الصراع ذاته. لكن كانت هناك بعض الانقطاعات التي كانت محبِطةً للغاية. على سبيل المثال، كنت أعمل جاهدةً طيلة عامٍ ونصف، ثم يأتي أحد القادة الرجال ويمحو جهودي كلها

في دقيقةٍ واحدة. ثمّة عبءٌ هائلٌ ملقًى على عاتق النساء في السياسة على نحوٍ غير متكافئٍ مع الرجال. نحن نوضع دائمًا تحت الرقابة، بحيث تخضع كل حركةٍ للمراقبة، وهناك تفاوضٌ مستمرٌ بشأن موقعنا، لا سيما إذا ما استمررنا في قيادة المعركة. هذا الأمر يظهر أكثر جلاءً في السياسة، لكنه مستمر».

هنا، (لا) تتماهى ربى (Muñoz 1999) مع الهيمنة البطريركية الطائفية عن طريق موضَعة نفسها ضمن الخطابات المختلفة وضدّها في آنٍ معًا. هي تتحدّى ثنائية الأنثى/الذكر من خلال فهم التكوين البنيوي والمنهجي لـ«مكانها» كامرأةٍ والتفاوض عليه كشكلٍ من أشكال المقاومة. تشعر ربى أنها مجهّزةٌ بأشكالٍ بديلةٍ من القوة التي تمكّنها من مصارعة السلطة السّامة للرجال، بطرائق غالبًا ما يفتقر إليها الرجال في السياسة. بمعنًى آخر، تتدخل ربى في الخطاب السائد على نحوٍ واعٍ، تارةً «بإيقاف الرجال عند حدّهم»، وتارةً أخرى بعدم التدخّل بتاتًا.

ورغم إيمانها بقدرة «بيروت مدينتي» على تغيير السلوكيات العامة المتعلقة بالمشاركة السياسية لصالح ثقافةٍ تتّسم بعدالةٍ جندريةٍ أكبر، تشير ربى إلى أن ذلك التغيير ليس كافٍ لإحداث تغييرٍ حقيقي: «على «بيروت مدينتي» توظيف جهودها كافة في السياسة القاعدية، لكن كي تفعل ذلك، عليها أن تخلع جلدها- أولًا، عليها أن تتكلّم العربية [تضحك]. كانت لدي رؤيةٌ نسويةٌ للسياسة، تقوم على العمل القاعدي، طويل الأمد والتراكمي. لكن رؤيتي تعرّضت للهجوم، وإن ليس علنًا، ولم تكن لديها شبكة دعم. كان الرد: «فلتذهبي للعب على الأرض في الأحياء». لم تؤخذ رؤيتي على مجمل الجد، بل وجد فيها بعضهم تهديدًا».

القاعدة #4: عليك الحصول على إذنٍ من جهات عدّة لتخوضي معركة الترشّح في «اللعبة»

سحر

«لم أعتقد يومًا أنني سأترشّح في الانتخابات بأيّ شكلٍ من الأشكال. لم أكن حتى مسؤولة الصف في المدرسة! شعرتُ بحماسةٍ شديدةٍ لأن أكون في مركزٍ له تأثيرٌ في معركةٍ بدت مهمّةً لي وقتها. كان أكبر إنجازٍ لي عندما وقفت في اجتماعٍ عائليٍ وألقيتُ خطابًا دعوتُ فيه الناس وأقنعتهم بالتصويت لي. ليست لي علاقاتٌ عائليةٌ كثيرة، كما أنني لا أتقن مثل تلك الأمور. نظّمت عائلتي ذلك الاجتماع نيابةً عني. وصلتُ إلى القاعة لأجد حوالى ستين أو سبعين رجلًا تبلغ أعمارهم 55 عامًا وما فوق. وقفتُ على المسرح ورأيتُ الصدمة تعتلي وجوههم - «أنتِ؟ أنتِ المرشّحة؟».

تعبّر سحر عن نفسها بعزمٍ رقيقٍ يشي بصلابتها. تصوّر شغفها ونشاطها بكفاءةٍ غير مدّعية. انضمّت سحر إلى «بيروت مدينتي» بعد انخراطها في حراك 2015 الذي انبثق من أزمة النفايات، حيث شاركت في النقاشات العامة ونظّمت التظاهرات التي تعتبرها

> **اضطرتُ دومًا إلى التعامل مع واقع كوني امرأةً في المجتمع، لدرجة حتّمت عليّ أن أكون نسويّةً**

القوّة المحرّكة وراء تشكيل «بيروت مدينتي» كحملة. تشير رواية سحر إلى التداخل المضطرب بين المجالات السياسية والشخصية والعامة والخاصة بالنسبة إلى النساء. ورغم دورها كمرشّحةٍ على لائحة «بيروت مدينتي»، اضطرت سحر إلى التفاوض مع شبكة القرابة البطريركية في عائلتها الخاصة، كما مع الجماهير المعيارية:

«وقفت وتكلّمت على «بيروت مدينتي». كانت لحظةً مشجّعةً جدًّا بالنسبة إليّ، أن أقف كمرشّحةٍ امرأةٍ أمام عائلتي بكاملها للمرة الأولى في تاريخ العائلة. عادةً ما يكون المرشّح من عائلتي رجلًا أو محاميًا مدعومًا دومًا من حزبٍ طائفيّ. لكنني وقفتُ هناك - شابةً يساريةً غير طائفية. في العادة، ما كانوا ليستمعوا إليّ أو ليعطوني المساحة لأتكلّم وأبدي رأيي في السياسة، لأنني امرأة، وبرأيهم، صغيرة جدًا في السن. لكن من خلال الحملة، جعلتهم يستمعون إليّ».

هنا، أعود إلى سعاد جوزف (1993) التي تسمّي ما تصفه سحر بـ«الترابطية البطريركية» - أي الذوات الأنثوية (والذكرية) ذات الميول العلائقية التي تنتظم وفقًا لهرميّة الجندر والسن (466).

كمرشّحةٍ شابة، لم تتحدى سحر قواعد «اللعبة» فحسب، بل أيضًا الترابطية البطريركية التي رسّخت أسرتها. مرةً بعد أخرى، تمثّل تلك الصراعات عبئًا بارزًا، وفرديًّا في غالب الأحيان، يقع على عاتق النساء اللواتي يجدن أنفسهن مضطراتٍ إلى إثبات قدراتهن أمام جماعاتهنّ كما في الميدان العام الخاضع لسيطرة الرجال. وغالبًا ما يتفاقم هذا العبء بسبب الطرائق التي بموجبها تسمح الطائفية البطريركية بإرساء قواعد مشرّعة اجتماعيًّا (Burawoy 2012: 189) بفعل الهيكليات المهيمِنة، ومحفوظة بفعل الشخصيات الطائفية الجندريّة التي تستبطِن الممارسات الطائفية البطريركية (Bourdieu 1977, 1972)، إلى حد تجسيدها على مستوى الهوية.

متفكّرةً في تجربتها في «بيروت مدينتي»، تشير سحر إلى أنها، على عكس نظرائها الرجال، اضطرت إلى طلب الإذن من كياناتٍ عدّة للمشاركة في المعركة السياسية - إذ لم تمنح نفسها ذلك الإذن فحسب، بل كان عليها «كسبه» من عائلتها، ومن الحركة والجمهور العام أيضًا. يمثّل موقع سحر كمرشّحةٍ أنثى الرفضَ متعدّد المستويات الذي تواجهه النساء لدى محاولة اختراق المجال السياسي المُدار عائليًا على المستوى المكبّر، والذي يُعاد إنتاجه وترويجه على المستوى المصغّر داخل عائلتها الخاصة. ولدى سؤالي لها عما إذا استشعرت دعم عائلتها لها في خلال الانتخابات، قالت سحر:

> «أعتقد أنه لو كان ترشّح في وجهي رجلٌ محامٍ من عائلتي، لم يكن ليأتي أحدٌ منهم إليّ، بل كانوا ليذهبوا إليه. الرجال هم من يخلقون النظام وينغمسون فيه ويمارسون السياسة ضمنه. إن لم تعرفي كيف تلعبين اللعبة، فلن تحصلي على أصوات الناس. كنت محظوظةً بالحصول على دعم عائلتي، لكنهم في الحقيقة منحوني الإذن نوعًا ما. لم يساعدوني في الحملة أو في التمويل أو في تعليق اللافتات. سألتُ أبي إذا أخبر عمّي بأنني مرشّحة في الانتخابات، فأجابني «لا، نسيت». وصوّت عمّي لشخصٍ آخر غيري».

وإن كانت المشاركة السياسية عبر «بيروت مدينتي» مشجّعةً لسحر على المستوى الشخصي، إلا أنها غدت مخيّبةً ومتعِبة. تستذكر سحر:

> «في أثناء حديثكِ، تذكرت أحد المواقف بوضوح بالغ، كومضة ذكريات. كانت «بيروت مدينتي» جاهزةً للإعلان عن لائحة مرشّحيها ومرشّحاتها، وكنا نختار مَن يجب أن يترأس اللائحة. كان الموقف مزعجًا جدًّا، إذ رسا الخيار بين رجلٍ وامرأةٍ مؤهلةٍ جدًّا. ورغم أن المرأة حصلت على عددٍ أكبر من الأصوات في التصويت الداخلي، اختير الرجل. كانت تلك اللحظة التي تخلّت فيها الحملة عن أيديولوجية المقاومة وعادت إلى التزامها بالنظام القائم - كان لا بد لرئيس اللائحة أن يكون رجلًا سنيًّا ومهندسًا، لأن على ما يبدو، هذا مَن سيصوّت له الناس. كان ذلك أول حدثٍ أشهده بعد انضمامي إلى الحملة. غادرت الاجتماع باكية. بالنسبة إليّ، كانت هي مناسِبةً أكثر، ليس فقط لكونها امرأة، بل نظرًا للمؤهلات التي تتمتع بها، ولشخصيتها وخلفيّتها الملائمة. لكن أيضًا، لكونها امرأة، ولكوننا نخوض معركةً طائفيةً بطريركية، كان يجدر بحملتنا أن تدمّر المعايير النظامية. لم يتم اختيارها ببساطةٍ لأنها امرأة».

تحدّثت كلٌّ من راوياتي الأربع عن خيبة أملٍ قاسيةٍ شعرن بها عندما قرّرت «بيروت مدينتي» ترشيح المرشّح الذكر الذي يطابق معايير الجندر، والطائفة، والسن، والمهنة، والديموغرافيا. وهي المعايير ذاتها التي تعتمدها الطائفية المهيمِنة في ممارساتها الإقصائية. ولم تكن تلك الخطوة سقطةً للأيديولوجيا المعارِضة التي اعتمدتها الحملة فحسب، بل كانت أيضًا أكثر خذلانًا نظرًا إلى أن المرشّحة ذات المؤهلات العالية قد تمّ اختيارها داخليًّا في عملية تصويتٍ ديموقراطية. وفي وقتٍ رأى الأعضاءُ الواعون والتكتيكيّون بوضوحٍ عملية إعادة إنتاج القواعد الرسمية المهيمِنة داخل «بيروت مدينتي»، فإنّ القرار بالامتناع عن تحدّي الهيمنة البطريركية الطائفية عن طريق اختيار مرشّحٍ معياري جاء كفعلٍ صريحٍ يشي بالخضوع للخطاب السائد، ما عزّز مفهوم عدم وجود مكانٍ للنساء في السياسة اللبنانية:

> «ثمّة نقصٌ في الدعم لنا، تحديدًا كنساءٍ نعمل في السياسة. أنا متأكدةٌ من أن الرجال لا يتمتعون بمهاراتٍ أفضل، ولا هم أفضل كناشطين سياسيّين، لكنهم يتمتعون بظهورٍ وخبرةٍ وممارسةٍ أكبر في السياسة العامة. ليست لدينا مساحةٌ في السياسة العامة. أقول «عامة» لأن النساء يتمتّعن طبعًا بخبرة ممارسة السياسة في المجال الخاص، لكن لا تُتاح لنا المساحة في المجال العام، لجهة صنع الآراء والتوجّه إلى الإعلام. كذلك لا نتمتع بالدعم الاجتماعي - إذ تتمّ مساءلتنا

في كل خطوةٍ نتخذها. لقد فازت 6 نساء من أصل 113 ممّن ترشّحن للانتخابات البرلمانية. لذا، لا يكفي القول إن على النساء الترشّح ضمن لوائح، لأن المشاركة السياسية لا تحدث في فراغ. حتى لو ترشّحن، لا يفزن بسبب مسائل وعوائق تقاطعية كثيرة مصمّمة للوقوف في دربهن. وحتى إن فزن، لا يمتلكن قوةً مساويةً لقوة الرجال، ولا يتبوّأن مراكز عليا في صنع القرار».

ترفض سحر صراحةً الخطاب الليبرالي الذي يحتفي بمجرّد حضور النساء في السياسة كخطوةٍ نحو الشمول والخلاص من الهيمنة البطريركية. فوفقًا لها، يفشل هذا الخطاب في نقد السلطة البطريركية والطائفية على المستوى البنيوي، أو في ضمان المشاركة السياسية الفعالة للنساء، ما يحيلها محض رمزيّة. ورغم أن أطياف حركات النضال والمقاومة السياسية في لبنان تقودها على الأرض نساءٌ شغوفاتٌ ومقتدرات، فإن الحاجة المفترضة لأن تلتزم حركات المعارضة بقواعد «اللعبة» تؤدّي إلى تكثيف عملية إفراغ المقاومة من السياسة. بدوره، يؤدّي ذلك إلى إحباط المعارضة اللاطائفية، ويقود إلى منع المقاومة عن النساء اللواتي لطالما أُقصينَ تاريخيًّا بفعل القوة المهيمِنة.

الخاتمة

النساء اللواتي شاركن كناشطاتٍ سياسياتٍ في «بيروت مدينتي» واجهن سلسلةً طويلةً من الرفض والتهديدات والعوائق التي اضطررن إلى التكيّف معها في جهودهنّ لدخول المساحات البطريركية الطائفية والعمل ضمنها. ولم تتطلّب مقاومتهنّ فهمًا حذرًا وعميقًا للوقائع والقواعد الطائفية في بيروت المدينية فحسب، بل كان عليهنّ الأخذ في الحسبان الانقسامات والتوجيهات والتنظيمات الطائفية كي يحافظن على وجودهنّ كناشطاتٍ سياسيات، ناهيك عن مقاومة الطائفية. وتشير تجاربهنّ إلى ضرورة إعادة تشكيل مفهومنا لكيفية ممارسة السياسة، واجتثاث البُنى التي تعيد إنتاج تهميش النساء في مجالات التأثير خاصتهنّ، وإعادة التفكير في المعنى الحقيقي «للمشاركة السياسية للنساء» في لبنان.

ما نتعلّمه من سرديّات هؤلاء الناشطات النسويات هو ضرورة أن يكون دافعنا قصديًّا، أي أن نضع قواعدنا الخاصة «للعبة» التي نعرفها وسبق أن درسناها جيدًا جدًّا. نحن نعرف التحديات، ونعرف أن كل خطوةٍ من خطواتنا مقيّدة، كما نعرف أن النظام بحاجةٍ إلى تغييرٍ بنيويٍ ليتسنّى لنا تحقيق المشاركة وفقًا لشروطنا. لكن لا ينبغي لهذا الواقع أن يحبطنا ويمنعنا من متابعة المقاومة في كل مساحةٍ نخترقها وبطرائقنا المبتكرة الخاصة. يجب أن نكون في كل مكان – داخل النظام وخارجه وحوله. علينا أن نتكلم بعضنا مع بعضٍ وأن نستمع بعضنا لبعضٍ وأن نتابع التعلّم من تجارب من سبقونا. لا يمكن فهم القوة كعلاقةٍ خارجيةٍ تحدث بين هوياتٍ سابقة التكوين، بل هي قوةٌ مكوّنةٌ لتلك الهويّات نفسها (Mouffe 1979). وكما يبدو واضحًا في سرديّات النساء المشارِكات في البحث، تتشكّل المقاومة داخل حركةٍ ما عبر وضمن موقعيّات المواقف الذاتية لأعضائها وعضواتها.

تهدف مخرَجات هذا البحث إلى رأب الهوّة بين التنظير والممارسة النسويّة من جهة والمطالبات السياسية في لبنان من جهةٍ أخرى، بهدف الوصول إلى فهمٍ تقاطعي لمعنى المقاومة. فمن خلال النظرية والممارسة وتوثيقهما القصدي في أرشيفٍ تاريخيّ للمقاومة، نبدأ بتضييق الهوّة حتى نحدّد اللحظة الصحيحة لجَسرها تمامًا. وإذا ما قمنا باستغلال البُنى المهيمِنة لصالحنا، لا يعني ذلك أننا نفشل، بل

كانت لحظةً مشجّعةً جدًا بالنسبة إليّ، أن أقف كمرشّحةٍ امرأةٍ أمام عائلتي

أننا نغيّر اللعبة. نبدأ هنا بالاتفاق على ضرورة تغيير قواعد السياسة في لبنان، ومن ثم نشرع بالعثور على طرائق جديدةٍ «لممارسة اللعبة». وسواء تطلّب الأمر المناصرة من أجل إقرار كوتا المشاركة النسائية، أم مقاطعة الانتخابات، أم القتال للوصول إلى القمة، علينا أن نسعى دائمًا من أجل خلق الشبكات والبُنى التحتية النضالية وتوجيه التحالفات كي نستمر في نقش مقاومتنا على الصرح الإسمنتي للهيمنة البطريركية الطائفية.

◆◆◆

بسم الله

Abu Rish, Ziad. 2016. “Municipal Politics in Lebanon.” Middle East Research and Information Project: Volume 46, Issue 280.

Beirut Madinati Website. 2016. Retrieved from URL: http://beirutmadinati.com/. Accessed February 2018 ,20.

Bourdieu, Pierre. 1972] 1977]. Outline of a Theory of Practice. Cambridge: Cambridge University Press.

Burawoy, Michael. 2012. “The Roots of Domination: Beyond Bourdieu and Gramsci.” Sociology Vol 46, Issue 2, pp. 206 – 187. Sage Journals.

Burawoy, Michael. 1979. “Manufacturing Consent: Changes in the Labor Process under Monopoly Capitalism.” Chicago: University of Chicago Press.

Emirbayer, Mustafa and Mische, Ann. 1998. “What Is Agency?” American Journal of Sociology 103, no. 1023-962 :4.

Gramsci, Antonio. 1971. Selections from the Prison Notebooks. New York: International Publishers.

Joseph, Suad. 1993. Gender and Relationality among Arab Families in Lebanon. Feminist Studies, Vol. 19, No. 3, pp. -465 486.

Joseph, Suad. 1997. The Public/Private: The Imagined Boundary in the Imagined Nation/State/Community: The Lebanese Case. Feminist Review, No. 57, Citizenship: Pushing the Boundaries, pp. 92-73.

Joseph, Suad. 2011. Political Familism in Lebanon. The Annals of the American Academy of Political and Social Science, Vol. 636, pp. 163-150. Sage Publications, Inc. in association with the American Academy of Political and Social Science.

Joseph, Suad. 2012. Thinking Intentionality: Arab Women's Subjectivity and its Discontents. Journal of Middle East Women’s Studies, Vol. 8, No. 2 pp. 25-1. Duke University Press.

Mitchell, Stephen A. 1988. Relational concepts in psychoanalysis: An integration. Cambridge, MA: Harvard University Press.

Moawad, Nadine. 2018. “The Bigger Struggle for Women in Municipalities.” Sawtalniswa.org. https://www.sawtalniswa.org/article/557 (accessed November 2018 ,2).

Mouffe, Chantal. 1979b. Hegemony, Radical Democracy, and the Political. Taylor and Francis Group.

Muñoz, José Esteban. 1999. Disidentifications: queers of color and the performance of politics. Minneapolis: University of Minnesota Press.

Sandoval, Chela. 2000. Methodology of the oppressed. Minneapolis, MN: University of Minnesota Press.

مريم مكّي

باحثة نسوية، حاصلة على ماجستير في دراسات الجندر والقانون في كلية الدراسات الشرقية والأفريقية في جامعة لندن في العام 2018 ممولة من منحة التشيفننج، وحصلت على شهادة البكالوريوس في العلوم السياسية من الجامعة البريطانية في مصر في العام 2013. عملت مكّي كباحثة وصحافية وعاملة في منظمة غير حكومية. ركزت بشكل واسع على قضايا النوع الاجتماعي والسياسة في مصر ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بشكل عام. تشمل اهتماماتها على سبيل المثال لا الحصر: العنف القائم على النوع الاجتماعي والتعبئة النسوية والقانون والمقاومة وسياسات الجسد.

في تحدّي التفاوض: الحشد النسوي، والدولة، وتجريم العنف الزوجي المبني على الجندر في مصر

مريم مكّي

تناول الباحثون/ات في المجال المعرفيّ النسويّ، وبشكلٍ مكثّف، مسألة الحشد النسوي، وحراك المجموعات النسائية التي تُشبّك مع الدولة والقانون (Amar 2011؛ Basu 2000؛ Brown 1992؛ Hasso 2014؛ Herr 2014). ظلّ جزءٌ من هذه المعرفة يتعامل بحذرٍ مع تفاعل الحراك النسوي مع الدولة وتشبيكه معها، منبّهًا إلى مخاطر الاعتماد عليها من أجل تأمين الحماية للنساء، خصوصًا إذا كان حكم هذه الدولة استبداديًّا (Hasso 2014). وقد رأت هاسو أنّ الناشطات الحقوقيّات اللّواتي يُفاوضن الدولة، «بغير قصد»، يُعدن إنتاج النظم الأبويّة، فطبيعة عمل النظام الأبوي قائمة على المناورة والمرونة (2014، ص. 110).

في خلال سنوات دراسة الماجستير التحقت بأحد الصفوف حول الجندر، والجنسانيّة، والقانون حيث كان النقاش يحتدم دائمًا حول ما إذا كان ينبغي التعامل مع القانون أم لا. وسادت رؤيةٌ مفادها أنّ القانون يُعيد إنتاج الأجساد والأفراد وفقًا لمعايير جنسيّة وجندريّة وعنصريّة ثابتة، الأمر الذي يؤدّي إلى ترسيخ الهرميّات السلطويّة في المجتمع. دفعت هذه الرؤية بكثيرين في الصفّ إلى تبنّي وجهة نظر مُناهِضة للتعامل مع المنظومة القانونيّة. صحيح أنّ هذا النقاش شرعيّ، إلا أنني وجدتُه يعكس شيئًا من الامتياز. في الحصّة الأخيرة من الصف، أخبرتُ البروفسورة أنني، وبوصفي شخصًا يقترن تعريفه بالانتماء الجندري والعرقي، وبكوني امرأةً سمراء ليست مواطِنة في البلاد التي تعيش فيها وتعرّف عن نفسها كنسويّة في المؤسّسة الأكاديميّة الغربيّة حيث تدرس، أرى أنّ هذا النقاش يشي بامتيازٍ ما، نظرًا إلى أنني، شئتُ أم أبيتُ، أخضع لسلطة القانون، مع الاعتراف بمحدوديّاته وثغراته. فقلتُ لها إنني إذا انتهكتُ أحد شروط التأشيرة التي دخلتُ بها، عبر البقاء لفترةٍ أطول ممّا هو محدّد لي مثلاً، سيجوز، كحدّ أدنى، ترحيلي من البلاد. إذًا كامرأة سمراء، لا خيار لي سوى تحدّي القانون، وإلّا سأُعَدّ متواطئةً معه ومُشارِكةً في إرسائه إذا سمحتُ بألّا يُواجَه بأيّ اعتراض بسبب اعتمادنا خيار تجاهله.

تجارب مماثلةكانت تشعل تلك النقاشات الداخليّة التي لطالما كانت موجودة في رأسي، وهي التي حضّتني على كتابة هذا النصّ للوقوف عند مسألة التشبيك النسوي مع الدولة. سبق لي وخضتُ باستمرار صراعاتٍ مع هذا النقاش، بحكم عملي كامرأة مصريّة نسويّة في هيئات المجتمع المدني وفي مجال الصحافة في مصر. ورحتُ أطرح أسئلةً، من قبيل: متى يُعدُّ التشبيك مع الدولة تواطؤًا، وإلى أيّ مدى تُعدُّ مقاطعتها مقاوَمةً؟ إلى أيّ مدى يمكن وصف التشبيك مع دولةٍ ذكوريّةٍ بالممارسة النسويّة؟ ومتى يصبح العمل مع الدولة بمثابة تنازل؟ أمضيتُ وقتًا طويلاً أُبحر في تلك الأسئلة، وأفكّر في قيمي النسويّة ومقاومتي للبنية الأبويّة. في النهاية، إنّ الشخصي هو سياسي، كما ذكرت باحثاتٌ نسويّات كثيرات، مثل أنلوه (2014).

انطلاقًا من الخلفيّة التي أتيتُ منها، والتطوّرات السياسيّة التي شهدتها مصر، تحديدًا منذ اللحظة الثورية عام 2011 وما لحقها من أنظمةٍ سياسيّة لها ما لها من مواقف متبدّلة إزاء المسائل الجندريّة، بدأ السؤال حول وجوب التشبيك مع الدولة يزداد إلحاحًا بالنسبة إليّ، فأخذتُ أعالج الموضوع مع ناشطاتٍ نسويّاتٍ عديدات في مصر ومنطقة الشرق الأوسط، دفعتني إجاباتهنّ حول أسئلتي إلى البحث أكثر في هذا النقاش.

> «تطرح مسألة القوانين إشكاليّةً للحركات النسويّة، ولكن بالنسبة إلينا، ما حدث في ميدان التحرير علّمنا أنّ القوانين تبقى مهمّة. فهي التي تحدّد التوجّه والنبرة، وتتسبّب لمرتكبي الجرائم بوصمة اجتماعيّة تُضاف إلى الوصمة القانونيّة...» مزن حسن، ناشطة نسويّة مصريّة (من مقابلة مع مكي، 2018).

في تعليق مزن حسن هذا، خلاصةٌ للنقاش الجاري في الأوساط النسويّة حول أهميّة التجييش والحشد من أجل إحداث التغييرات والتعديلات القانونيّة اللّازمة التي تصبّ في خدمة القضايا النسويّة. وفي السياق المصري، يُسلّط هذا الرأي الضوء على الموقف النسوي حيال العمل القانوني الذي يعكس تعقيداتٍ تُحيط بذاتيّة النسويّة نفسها، وذاتيّة النساء، وقدرتهنّ على المبادرة والفعل، وارتباط تلك العوامل الوثيق بالديناميّات السياسيّة القائمة.

من هنا، يتفحّص هذا النص أنشطة الحشد والمناصرة التي تقوم بها الحركة النسويّة والمجموعات النسائيّة، وعلاقتها بالدولة والقانون، تحديدًا في مجال العنف المبني على الجندر. وانطلاقًا من تركيزي على السياق المصري بشكل خاص، أتطلّع عبر هذا البحث إلى الإضاءة على الاستراتيجيّات التي تعتمدها الناشطات النسويّات في معرض تفاعلهنّ مع الدولة في الظرف السياسي المعقّد الراهن في مصر، وأضعُ تلك الاستراتيجيّات في الإطار التاريخيّ الفريد الذي يتميّز به التفاعل النسوي المصري مع مسألة العنف المبني على الجندر في المجالَين العام والخاص. في مسعاي هذا، أحاول عرض عوامل دقيقة غالبًا ما يتمّ التغاضي عنها في الأدبيّات السائدة، عن طريق إيلاء النضال النسوي على الأرض في دول عالم الجنوب الأهميّة المركزيّة في بحثي. من خلال ذلك، أتفاعل أيضًا مع النقاشات الجارية حول فائدة العمل على القوانين والدولة بشكل عام، وأتطلّع إلى تناول حالات التوتّر والنقاشات الجارية ضمن مكوّنات الحراك النسوي والنسائي في المجتمع المدني، بما فيها المنظّمات غير الحكوميّة والمبادرات وغيرها من النماذج التنظيميّة التي تتناول مشكلة العنف المبني على النوع الاجتماعي. أسعى كذلك إلى الإضاءة على الجانب المعقّد، والمتنوّع، والمتوتّر، من الحراك النسوي وقدرته الفعليّة على المبادرة، الأمر الذي يمكن أن يساهم في رسم النقاشات النظريّة الأوسع. ومن هنا، أطرح السؤال حول كيفيّة تشبيك المجموعات الحقوقيّة النسائيّة والنسويّة مع الدولة، وكيف تعمل معها أو تتحدّاها، في معرض حشدها العام ومناصرتها ضد العنف الزوجي المبني على الجندر.

مجال البحث ومنهجيّته

يغطّي بحثي الجهود التي بذلتها مجموعات حقوق النساء والتنظيمات النسويّة والحراك الذي عملت ضمنه عام 2018 في القاهرة بهدف تجريم العنف الزوجي المبني على الجندر. تقصّدتُ اختيار موضوع تنظيم مجموعات حقوق النساء والمبادرات النسويّة، المتمحور بشكلٍ خاص على موضوع العنف الزوجي المبني على الجندر، بسبب الإهمال الصارخ لهذه المشكلة في مصر، وإبعادها عن حيّز الخطاب العام السائد (Abouelnaga 2015) والإطار القانوني. يمكن القول إنّ العنف المبني على الجندر ظاهرٌ إلى حدّ ما في الحيّز العام، ويحظى بمساحةٍ من الخطاب العام بالمقارنة مع العنف المُمارَس في الحيّز الخاص، خصوصًا بعد العام 2011 (Abouelnaga 2015؛ Skalli 2014). يعود ذلك بشكلٍ كبيرٍ إلى التطوّرات التي شهدها الحيّز السياسي العام بعد العام 2011. وتجدر الإشارة إلى أنّ العنف المنزلي في مصر غير مجرّم كما هو لازم، رغم الجهود

يبدأ العنف من المنزل ليمنع النساء والفتيات من الوصول إلى الحيّز العام

الكثيفة التي بُذلت لتجريمه منذ التسعينيّات؛ باستثناء شكلٍ من أشكال هذا العنف، هو جرم تشويه الأعضاء الأنثويّة التناسليّة (أو ما يُعرف بختان الإناث) (Mecky 2016). يجعل هذا الواقع من تفحّص الحراك النسوي المرتبط بالعنف الزوجي المبني على الجندر في السياق المصري أمرًا جديرًا بالبحث.

في خلال شهرَي تمّوز/يوليو وآب/أغسطس من العام 2018، قمتُ بستّ مقابلات في القاهرة، مع ناشطاتٍ حقوقيّات ونسويّات ضمن المجتمع المدني المصري، ممّن يعملن على مناهضة العنف المبني على الجندر. حاولتُ قدر المستطاع تضمين منظّمات وأشخاص ناشطين في هذا المجال من خلفيّات متنوّعة لناحية العمر، وآليّة العمل، وطبيعة النشاط، سواء أكان في إطار منظّمة غير حكوميّة أم لا، ومكان العمل، وطريقة التعريف عن الذات التي تتبدّل بين نساء يُعرّفن عن أنفسهنّ كناشطاتٍ في مجال حقوق المرأة ونساءٍ أخريات يُعرّفن عن أنفسهنّ كناشطات نسويّات. تعمّدتُ اختيار الكيانات غير الحكوميّة، ذلك أنّ علاقتها بالدولة، وطبيعة تشبيكها معها، تختلفان عن علاقة المؤسّسات شبه الرسميّة بها، مثل «المجلس القومي للمرأة» الذي لا يشمله بحثي. أمّا المنظّمات التي يشملها البحث، فواحدة منها تأسّست خلال الثمانينيات، وثلاث خلال التسعينيات، وواحدة عام 2007، والأخيرة تأسّست عام

2016. خمسة كيانات من بين الستّة المشمولة هي منظّمات غير حكوميّة، وواحدة تُعدّ مبادَرة. وفي القائمة الآتية أسماء الأشخاص الذين تمّت مقابلتهم، ووظيفة كلّ واحد/ة فيهم: المحامي مايكل رؤوف من مركز النديم لتأهيل ضحايا العنف والتعذيب؛ مزن حسن، مديرة ومؤسِّسة مركز «نظرة» للدراسات النسويّة؛ ندى نشأت، منسّقة أنشطة المناصرة في مركز قضايا المرأة المصريّة؛ نهاد أبو القمصان، رئيسة المركز المصري لحقوق المرأة؛ نيفين عبيد، عضو مجلس أمناء مؤسّسة المرأة الجديدة ومنسّقة الوحدة الخاصّة بإقرار قانون موحّد لمكافحة العنف ضد المرأة؛ نيرة أمين، منسّقة «براح آمن».

سياق البحث

منذ اللّحظة الثوريّة التي طبعت يوم 25 كانون الثاني/يناير 2011، وأطاحت، بعد 18 يومًا من التظاهر والاحتجاج الشعبي على امتداد الوطن، الرئيس المصري آنذاك، حسني مبارك، شهدت مصر مراحل سياسيّة انتقاليّة غير مستقرّة أثّرت في ديناميّات عمل المجموعات النسويّة، وبالتالي، في التكتيكات التي اتّبعتها في نضالها. بعد سقوط مبارك، تسلّم المجلس الأعلى للقوّات المسلّحة المصريّة زمام السلطة إلى حين انتخاب الإسلامي محمد مرسي رئيسًا للجمهوريّة عام 2012. استمرّ حكم مرسي حتّى العام 2013، وانتهى مع إعلان وزير الدفاع حينها، عبد الفتّاح السيسي، متكلّمًا باسم العسكر، عن إطاحة الرئيس مرسي في 3 تمّوز/يوليو 2013. أعقب ذلك تعيين رئيس المحكمة الدستوريّة، عدلي منصور، رئيسًا انتقاليًّا لجمهوريّة مصر، تطبيقًا لنصّ الدستور. ترشّح السيسي وفاز بالانتخابات الرئاسيّة في حزيران/يونيو عام 2014 (Maher 2014). وفي نيسان/أبريل 2018، أُعلن عن إعادة انتخاب السيسي لولايةٍ ثانية (Ahram Online 2018). وبالنسبة إلى الهيئة التشريعيّة في مصر، فقد تمّ حلّها مرّة عام 2011، ليُعاد انتخاب هيئة أخرى في أواخر العام 2011، حُلّت من جديد عام 2012 لسببٍ قانوني تقني، واستمرّ الوضع على هذا النحو إلى أن أُعيد العمل بها مع انتخاب الهيئة الحاليّة في كانون الثاني/يناير 2016 (Essam El-Din 2016).

صحيح أنّ مكوّنات المجتمع المدني في مصر غالبًا ما أدّت أعمالها، قبل عام 2011، في ظلّ ديناميّاتٍ معقّدة ومُقيِّدة، غير أنّ المجال العام الذي أُتيح لها التحرّك فيه ازداد ضيقًا وتشدّدًا في ما بعد (Naber & El-Hameed 2016). في خلال السنوات القليلة الماضية، تدهورت الأوضاع مع تشريع قانون جديد ينظّم عمل هيئات المجتمع المدني، وظهور قضايا التمويل الأجنبي غير الشرعي التي رُفعت ضد منظّمات غير حكوميّة (Brechenmacher 2017)، رغم طلب إعادة النظر بالقانون بعد إقراره في أيار/مايو 2017 (Essam El-Din 2018). حتّى كتابة هذا النصّ في أيّار/مايو 2019، لم يُنظر بالقانون ولم يُعدّل.

في هذا الوقت، سُجّل حصول العديد من الملاحقات القضائيّة في حقّ منظّمات غير حكوميّة تأسّست بعد العام 2011، وتكثّفت هذه الملاحقات بعد العام 2014، ضمن ما يُعرف بالقضيّة رقم 173 التي تقدّمت بها الحكومة المصريّة (منظّمة العفو الدوليّة، 2016). خلال العام 2019، ظلّت المنظّمات تتعرّض لاتّهاماتٍ بتلقّيها تمويلًا أجنبيًّا غير شرعي، أسفرت عن إجراءاتٍ عدة، من بينها تجميد الأصول والحسابات، ومنع السفر، وإقفال أبواب المنظّمات، وإيقاف عمل نشطاء حقوقيّين في مصر، في موجة تضييقٍ مستمرّة حتّى اليوم منذ العام 2016. ثلاثٌ من بين المجموعات التي التقينا بأعضائها لأغراض هذا البحث متأثّرة اليوم بهذه القرارات، وتحديدًا: رئسية مركز قضايا المرأة المصريّة، وأعضاء «مركز نظرة» والمركز نفسه، ومؤسّسو مركز النديم الذي أقفلته السلطات بحجّة عدم احترامه لشروط الرخصة (Michaelson 2018). ولكن، رغم التقييد والتحديّات الكبيرة، ما زالت المنظّمات تحاول أن تظل فاعلة وناشطة (مقابلة مع مكي، 2018).

هذه الظروف إذًا، تؤثّر، وبأشكالٍ كثيرة، في الاستراتيجيّات التي تختارها الناشطات النسويّات في تعاملهنّ مع القانون والدولة بشكل عام، كما هو مُبيَّن في الفقرات الآتية.

عن تاريخ الحراك، والدولة، والقانون

بدءًا من أواخر الثمانينيات، وخلال التسعينيات، شهدت مصر انتشارًا واسعًا للمنظّمات المعنيّة بحقوق النساء وتمكينهنّ، تماشيًا مع موجة تأطير النضال ضمن المنظّمات غير الحكوميّة التي عرفتها تلك المرحلة (Abdelrahman 2004؛ Abouelnaga 2015؛ Hatem 1992). في التسعينيّات، بدأت بعض المجموعات النسائيّة تعترض أكثر فأكثر على البنية السياسية والقانونيّة التي تعوق

انخراط النساء في الشأن العام، من دون أن تغفل عن تحدّي التقسيم القائم بين الحيّز العام والحيّز الخاص، عن طريق الإضاءة على القضايا الأُسريّة في سرديّاتهنّ وخطابهنّ العام. ومن خلال هذا المسار، أضْفَت الناشطات طابعًا سياسيًّا على قضايا النساء، فَصَلَهنّ عن مرحلة «اللّاتسييس» التي عرفتها قضاياهنّ في ظلّ حُكمَي عبد الناصر والسادات (Pratt 2005:140-141). في ما بعد، خلال سنوات الـ2000، سادت لغة حقوق الإنسان على خطاب المنظّمات النسائيّة، مع إنشاء المؤسّسة شبه الرسميّة، أي «المجلس القومي للمرأة»، عام 2000، برئاسة السيّدة الأولى آنذاك سوزان مبارك (Abu-Lughod 2010؛ Hatem 2016).

مذّاك، والعمل على التغيير القانوني مُعتمد كاستراتيجيّة جوهريّة من قبل النساء والمجموعات النسويّة في مصر بهدف إحداث التغيير المجتمعي المطلوب. وفيما حاولت الدولة نسب تلك الحملات والإنجازات إليها، غير أنّ نجاح أعمال الحشد يبقى إلى حدّ كبير منسوبًا إلى المجموعات النضاليّة، خصوصًا في مجال تجريم « تشويه الأعضاء الأنثويّة التناسليّة» عام 2008، وإقرار «الخلع» عام 2000 كوسيلةٍ تتيح للنساء إنهاء علاقة زوجيّة، وحديثًا، تجريم التحرّش الجنسي عام 2014. ومع الأخذ في الاعتبار الفروقات بين هذه الحملات لجهة طبيعة قضاياها ومجالها السياسي والنطاق الذي تشمله، يبقى أنّ القاسم المشترك بينها يتمثّل في أرضيّات العمل المتشابهة والمبنيّة على نضالات جماعيّة، تُعتمد فيها أنشطة حشد وكسب تأييد تستهدف مسؤولين وفاعلين في الدولة من جهاتٍ وزاريّة وتشريعيّة وحقوقيّة كالمجلس القومي للمرأة، وغيرها من الجهات.

الحراك المتعلّق بالعنف الزوجي المبني على الجندر

في خلال بحثي حول العنف الزوجي في مصر، لاحظتُ وجود عاملٍ مُشتركٍ بين المنظّمات من الجدير الوقوف عنده، يتمثّل بكون المنظّمات التي وجّهتُ إليها أسئلتي لا تقارب هذا العنف بصفته عنفًا منفصلاً عن العنف المبني على الجندر المُرتكَب في الفضاءين العام والخاص. فنضالهنّ نابعٌ من وجهة نظرٍ نسويّة، أو حقوقيّة، تُقرّ بأنّ العائلة هي معترك أوّلي وأساسي لمحاربة هذا النوع من العنف. وكما قالت نيرة أمين من «براح آمن»:

«يبدأ هذا العنف من المنزل ليمنع النساء والفتيات من الوصول إلى الحيّز العام» (مقابلة مع مكي، 2018). إذًا، تقارب هذه المنظّمات العنف المنزلي المبني على الجندر بطريقة شاملة تعالج مختلف أشكاله، بما فيها العنف الزوجي بتجليّاته العديدة في الاغتصاب الزوجي، وحرمان المرأة من حقّها في الميراث، والتزويج القسري، والاعتداء الجسدي. تعتمد المجموعات الستّ التي قابلتُها استراتيجيّاتٍ عدة لمعالجة مشكلة العنف المبني على النوع الاجتماعي، ومن بينها الإنتاج المعرفي، وصياغة مشاريع القوانين، وتقديم الخدمات المباشرة، وحملات المناصرة والتوعية.

كلّ هذه المجموعات تعاملت في مرحلة معيّنة من نضالها مع الإطار القانوني الموجود، وحشدت باتّجاه إقرار قانون يجرّم العنف المُرتكَب في المجال الخاص. وجميعها أقرّت بالحاجة إلى العمل على القانون من أجل إحداث التغيير المجتمعي المنشود، رغم إدراكها لصعوبة الظروف السياسيّة الراهنة. وعليه، لا يعود السؤال بالنسبة إليها مُسلّطًا على ما إذا كان ينبغي العمل على القانون أم لا، بل متى وكيف يتمّ العمل عليه والمطالبة بتغييره. بهذا المعنى، يصبح القانون، برأي جميع الأشخاص الذين تمّت مقابلتهم، أداة تغيير، وإن اختلفت درجات استعماله وفوائده.

مركز قضايا المرأة المصريّة هي منظمة غير حكومية، مصرية، تأسّست عام 1995 وتعمل على رفع مستوى الوعي المجتمعي حول العنف ضد المرأة وتقديم الخدمات المباشرة للنساء. نظرة قريبة على طريقة عمل هذه المؤسسة تُبيّن كيف يرسم أعضاؤها استراتيجيّاتها لمقاربة الدولة: ففي حين أنّهم يُقرّون بالقيود التي تفرضها عليهم السلطة، إلا أنهم يواظبون على عملهم ضمن الوحدة الخاصّة بتشريع قانون يجرّم العنف المبني على الجندر، انطلاقًا من إيمانهم بأهميّة التغيير الاجتماعي. وقد أصابت ندى نشأت بقولها إنّ:

«التعديلات القانونيّة تساعد القضايا النسويّة كثيرًا، حتّى لو لم تُطبَّق تلك التغييرات مباشرةً. فأنتِ خلقتِ، بالحدّ الأدنى، خطابًا عمّا تودّين أن يكون عليه الوضع في ما بعد، وفي الوعي العام أو المجتمعي، ليبني الناس على هذا الوعي، ويبدأوا بالنظر إلى الظاهرة بوصفها جرمًا» (مقابلة مع مكي، 2018).

بالتالي، ينتقل النقاش إلى البحث في الجدوى من التوجّه إلى الدولة، والنظر إليها كمساحةٍ تسمح بإحداث تغيير اجتماعي. لذا، تؤدّي الديناميّات السياسيّة دورًا أساسيًّا في تحديد مقاربة المنظّمات للعمل القانوني، والحشد لتغيير قانونٍ ما أو تعديله. أظهر بحثي أنّ هناك محدوديّات ودرجات معيّنة تستطيع من ضمنها مجموعةٌ ما التعاون مع أحد مكوّنات الدولة أو مؤسّساتها. وفي هذا الإطار، يصبح تفاعل المجموعات النسائيّة والنسويّة مع الدولة بمثابة حركةٍ مرنة وديناميكيّة. فتعمل المجموعات مع الدولة حينًا، وتتحدّاها حينًا آخر لتحشد مثلاً ضدّ العنف الزوجي المبني على الجندر. تحكم هذه المقاربة عوامل عدّة، منها: المعتقدات السياسيّة الخاصّة بالمجموعة، والقيود المفروضة على النشاط في الحيّز العام، والقضايا التي لها الأولويّة في مرحلةٍ معيّنة، والجدوى من التشبيك مع المؤسّسات الرسميّة الحاليّة. تتّبع المجموعات مقاربةً استراتيجيّة إضافيّة، وهي التمييز بين مختلف فروع الدولة ومؤسّساتها. فنجد مثلاً مجموعة تتعاون مع الهيئة التشريعيّة، ولكن لا تتعاون مع المجلس القومي للمرأة- وهو مؤسّسة شبه رسميّة. تجسّد استراتيجيّة مؤسّسة المرأة الجديدة الاستراتيجيّة الآنف ذكرها. ففي حين شاركت هذه المجموعة مع المجلس القومي للمرأة في وضع استراتيجيةٍ وطنية لمكافحة العنف ضد النساء رغم تحفظاتها تجاه بعض طرائق عمل اللجنة، غير أنّها توقّفت عن هذه المشاركة وانسحبت من المشروع بعد مقتل شيماء الصباغ، الناشطة التي أرداها رجل أمن في اعتصام نُفّذ بمناسبة الذكرى الرابعة لثورة 25 كانون الثاني/يناير. (Ahram Online 2015). تشرح عبيد:

> «شهدنا على مقتل شيماء الصبّاغ، وكانت وزارة الداخليّة شريكة معنا (في اللّجنة). كيف كنّا لنبقى مشاركين، ونحن أعضاء المنظّمة التي تكافح من أجل وقف العنف في الحيّز العام، في الوقت الذي قُتلت فيه امرأة تتظاهر؟» (مقابلة مع مكي، 2018).

ولكن، ما زالت مؤسّسة المرأة الجديدة جزءًا من الوحدة الخاصّة بتشريع قانون يجرّم العنف المبني على الجندر. في زمن المقابلة، كانت الوحدة الخاصة لا تزال على تواصل مع عضوة في البرلمان المصري تعمل معها على تقديم مشروع قانون والضغط باتّجاه تبنّيه في البرلمان (مقابلة مع مكي، 2018). في المقابل، يرتبط تشبيك المنظّمات مع الدولة على دعوة هذه الأخيرة لها، بمختلف هيئاتها. فمثلاً، في ما يتعلّق باللّجنة الباحثة في الاستراتيجيّة الوطنيّة، دُعيت فقط مؤسّستا المرأة الجديدة والمركز المصري لحقوق المرأة من بين المنظمات الخمس غير الحكومية التي تمت مقابلتها لهذا البحث. بموازاة هذا المشروع، يشارك كلّ من مركز قضايا المرأة المصرية ومؤسّسة المرأة المصرية في الوحدة الخاصّة بتشريع قانون يجرّم العنف المبني على الجندر ، والتي تعمل مع عددٍ من النوّاب، بصرف النظر عمّا إذا تمّت دعوتهما إلى اجتماعات المجلس القومي للمرأة الخاصّة بالاستراتيجيّة الوطنيّة أو شاركا فيها (المرجع نفسه).

في المقابل، لا يتعامل مركز النديم اليوم مع مؤسّسات الدولة انطلاقًا في المناصرة من قناعته بأنّ الإرادة السياسيّة غائبة، علمًا أنّ مركز النديم كان واحدًا من المراكز والمنظّمات غير الحكوميّة السبّاقة في المناصرة القانونيّة، منذ العام 2005، من أجل تشريع

الناشطات يستعملن التعدّدية المُتاحة في المساحة القانونيّة كحيّزٍ للتفاوض والاعتراض

قانون ضد العنف المنزلي المبني على الجندر. لكنّ المركز يدعم المنظّمات التي لا تزال تحاول العمل في هذا المضمار، مثل مؤسّسة المرأة الجديدة التي تنسّق عمل الوحدة المُشار إليها سابقًا.

بين العامَين 2005 و2010، كان مركز النديم يعمل على مشروع قانون لتجريم العنف المنزلي بصفته انتهاكًا وقضيّة محتمعيّة لا قضيّة خاصّة (النديم، 2012)؛ لكنّه اصطدم بحائط مسدود وعلق بحالةٍ من الانتظار بعد قرارات الإغلاق والتضييق المتتالية التي تعرّض لها (مكي، 2016).

في الوقت نفسه، تتحدث مزن حسن -التي اقتبستُ منها تعليقًا حول أهميّة العمل على القانون من أجل تشديد الوصمة على العنف المبني على الجندر في بداية هذا المقال- عن تأثير السلطة في نشاط «نظرة» وفي قدرته على العمل على الأرض، وفي الحيّز العام في المطلق، وتقول:

> «لقد فصلتنا القضيّة عن كلّ هذا؛ هناك النساء الفاضلات، وهناك النساء السيّئات (أي نحن، في نظرة)؛ فلا تحتذوا

بهنّ. الآن، نحن القدوة. صراحةً، أشعر أن ما من مساحة للتفاعل أصلاً. فالمساحة التي كانت موجودة في السنوات الماضية، لم يعد مسموحًا بها اليوم...» (مقابلة مع مكي، 2018).

بالطبع، تأثّر قرار «نظرة» بعدم التعامل مع الدولة، بالحملة التي شنّتها تلك على المجموعة نفسها والتضييق الذي مارسته على مجمل الأنشطة في الشأن العام، لكن أيضًا، بغياب إرادة الدولة بالتعامل مع المجموعة في الأصل، أو السماح لها بمتابعة أنشطته. في هذا السياق، يُلمس كيف تُفعَّل «سياسات استحقاق الاحترام»، وهو تعبير لهيغينبوتهام (Higginbotham 1993)، وكيف تؤدّي دورها في تقسيم النساء إلى فئتين: فئة «المرأة السيّئة» التي تشارك في تظاهرات واحتجاجات ضدّ السلطة ولا تتماهى مع السلوكيّات «المقبولة اجتماعيًّا» للنساء، وفئة «سيّدة الطبقة الوسطى الفاضلة والطيّعة» (Amar 2011).

في خلال هذه العمليّة، بقيت أجساد النساء محلّ نزاع لا ينحصر بالصراع على الهويّة وحسب، إنّما يشتمل على الهيمنة السياسيّة، والسطوة الثقافيّة، وفكرة الأصالة أيضًا (Hafez 2016). في تفاعلهنّ مع السياسة وتحدّيهنّ للسلطة، تجابه النساء المُتظاهرات، والتحرّكات النسائيّة عمومًا، صيغ «استحقاق الاحترام». وكما ناقشت الشاكري (El Shakry 2013)، فإنّ الناشطات النسويّات المصريّات اليوم، يرفضن التفاوض الأبوي الذي أتاحته الدولة والنسويّات العاملات معها على مرّ السنين. فالحضور في الحيّز العام بات يتطلّب فكّ الارتباط مع النشاط السياسي، ودرجة من الالتزام بصيغ «استحقاق الاحترام».

أمّا مبادرة «براح آمن»، التي انطلقت كحملةٍ تنادي بإقرار القانون وإدخال بعض التعديلات التي من شأنها أن تحسّن المشروع الذي عمل عليه مركز النديم عبر شمولها لأشكال عنف منزلي مبني على الجندر تطال مجتمعات مصريّة محليّة عدة لم يكن يلحظها المشروع، فعمدت إلى تغيير استراتيجيّتها عام 2018 لتركّز على البعد التوعوي لاقتناعها بأنّ العمل على الأرض ضرورة وحاجة. وكما تشرح أمين في معرض حديثها عن «براح آمن» وانطلاقتها عام 2015 بعد الثورة:

«بدأت عضوة من «براح آمن» الحملة بهاشتاغ الحريّة للمعتقلين داخل البيوت المصريّة، في دلالةٍ إلى أنّ الدولة ليست الجهة الوحيدة التي تمارس الاعتقال، وأنّ العائلات أيضًا تعتقل أولادها وتمارس عليهم سيطرةً شبيهة بتلك التي تمارسها الدولة على الأفراد. وفي حين يعترض الناس على أعمال الدولة، غير أنّهم لا يعترضون على الممارسات نفسها حين يرتكبها الأهل أو العائلات تحت شعار أنّها من حقّهم وأنّ من الطبيعي أن يقوموا بها. وعندما تطلب امرأة المساعدة من الشرطة، يجيبونها بأنّه لا بدّ أنّها اقترفت خطأً ما لتحصد ما فعلته بها عائلتها» (مقابلة مع مكي، 2018).

تكشف قصّة «براح آمن» ارتباط وعي الأعضاء بأهميّة العنف المُمارَس داخل الحيّز الخاص، بتجاربهم الشخصيّة والسياسيّة خلال مرحلة ما بعد اللّحظة الثوريّة. فقد غيّرت هذه التجارب الطريقة التي ينظرون بها إلى النضال في سبيل مكافحة العنف المبني على الجندر في الأسرة، ودفعتهم إلى تحدّي الثنائيّات القائمة بين الخاصّ والعام.

وتابعت أمين، «بعد مرور سنتين، لاحظنا أنّه لا يمكن حصر المسألة بحملة أو قانون، إذ يحتاج الأمر إلى مستوى وعي أفضل على الأرض. لذا، بدأنا العمل على أكثر من صعيد، والقانون شكّل جانبًا واحدًا من العمل» (مقابلة مع مكي، 2018).

تُثبت سوربيرا (2014) كيف بات النضال النسوي في مصر اليوم يرفض العنف الأبوي بمختلف تجلّياته التي تسبّبها عناصر داخل الدولة أو خارجها. وفي دراستها حول النسويّة والثورة في مصر بعد العام 2011، تشرح سوربيرا كيف أنّ هذا الرفض هو في الحقيقة ميزة ثابتة يتمتّع بها الحراك النسوي المصري الذي تمرّس على تحدّي الفاعلين المحليّين والاستعماريّين منذ تطوّره. وتذكر في دراستها أنّ الحراك النسوي أخذ يتشكّل ويتطوّر من الأطراف والمدن غير المركزيّة، ما أدّى إلى إنتاج دقيق «لفهم الترابط بين الجندر والطبقة الاجتماعيّة، الذي سيؤثّر في المجال السياسي». ص2. 73).

توجز مبادرة «براح آمن»، من بين غيرها من التجمّعات والمبادرات، التعقيدات التي يتميّز بها الحراك النسوي؛ فتشتمل على الوعي والإدراك السياسيَّين، وإدراك السياقات المحليّة، وتأسيس التحالفات مع مبادراتٍ أخرى في محاولةٍ لمجابهة مجمل أشكال العنف الأبوي المُمارَسة من عناصر الدولة وغير الدولة (مقابلة مع مكي، 2018).

أمّا المركز المصري لحقوق المرأة، فهو منظّمة غير حكوميّة تركّز في عملها على المناصرة القانونيّة منذ تأسيسها في العام 1996، وتلتزم بهذا النوع من العمل حاليًا، إيمانًا منها بوجود أرضيّاتٍ ممكنة للعمل على القضايا الجندريّة في القانون، وبأهميّة التقاط الفرص المتاحة مع الحكومة.

تُبيّن هذه الاتّجاهات أنّ هناك عوامل عدة تحدّد شكل التفاعل مع المنظومة القانونيّة والدولة ومؤسّساتها أو الممثّلين/ات عنها، علمًا أنّ القيّمين عليها يكرّرون إيمانهم بأهميّة العمل على القوانين عمومًا. أمّا العوامل التي تؤثّر في هذا التفاعل، فهي بالطبع الظروف السياسيّة، بما فيها التفضيلات والانتماءات السياسيّة للمجموعات، وتوفُّر مساحة التفاعل والعمل، واحتمالات التغيير أو الإرادة السياسيّة. كلّ المجموعات خاضت تجربة التشبيك السياسي بشكل مستمرّ في مسيرتها النضاليّة، خصوصًا بعد «تسييس»

التعديلات القانونيّة تساعد القضايا النسويّة كثيرًا، حتّى لو لم تُطبَّق تلك التغييرات مباشرة

عملها في أواخر التسعينيات وبدء محاولات التفاوض مع نظام مبارك. من أهمّ أدوات التشبيك كانت الأنشطة الجماعيّة المُنظَّمة، والتحالفات بين منظّماتٍ ومجموعاتٍ تجمعها خلفيّاتٌ سياسيّة أو أهداف أو اهتمامات مشتركة، كما كانت الحال مع حملات المناصرة والحشد التي قادتها الوحدة الخاصّة بمشكلة تشويه الأعضاء الأنثويّة التناسليّة. كلّ المجموعات التي شملها البحث سبق لها وشاركت في مشروعٍ معيّن مع جهات أخرى، أو صياغة بيانات أو تنظيم حملاتٍ مشتركة (مقابلة مع مكي، 2018).

تمثّل الجهود الحاليّة للمجموعات النسويّة المصريّة المرحلة الأخيرة من تاريخٍ طويلٍ من المناصرة القانونيّة التي تصبّ في خدمة إحداث تغييرٍ مجتمعي. في هذا النصّ، تشير إجابات الأشخاص الذين تمّت مقابلتهم، بمعظمها، إلى أنّ هاجسهم الأهمّ هو الحدّ من القبول الاجتماعي للعنف المبني على الجندر في المجال الخاص. لتحقيق ذلك، تعتمد المجموعات أدواتٍ عدّة للعمل مع الحكومة، تختلف درجة محدوديّتها تبعًا للظروف والمواقف والاستراتيجيّات المذكورة سابقًا. الجدير ذكره هنا، هو أنّ هذه المجموعات لا تتوجّه إلى الدولة بحثًا عن الحماية، بالضرورة، أو للعمل على القانون فقط، بل تقوم بذلك للتحفيف من حدّة القبول الاجتماعي للعنف المبني على الجندر. فمن خلال تجريمها للعنف المبني على الجندر المُرتكب في المجال الخاصّ، تتّخذ الدولة موقفًا واضحًا مناهِضًا لهذا الشكل من العنف، وهذا ما تراه المجموعات المعنيّة كمكسبٍ سياسيّ مهمّ، لا سيّما أنّ الدولة غالبًا ما تجاهلت وجود هذه المشكلة عبر تعزيزها الفصل بين الخاص والعام. من هنا، فإنّ التجريم من شأنه أيضًا أن يُضعف هذه الثنائيّة. ولتحقيق هذا الهدف، تسعى المجموعات إلى اعتماد المناصرة القانونيّة في رحلة نضالها من أجل الحدّ من ظاهرة القبول الاجتماعي، حتّى ولو كانت ستُستخدم لصالح تسجيل الدولة لمكاسب سياسيّة. مع ذلك، تُظهر الاستراتيجيّات المتّبعة أنّ الحماية، وإن شكّلت جزءًا من القانون، فموقعها فيه ليس محوريًّا بالضرورة. في هذا السياق، تتحدّث نشأت وعبيد عن القانون الشامل الذي تعملان عليه لمكافحة مختلف أشكال العنف المنزلي ضد النساء ضمن وحدة العمل المُشكّلة لهذا الهدف، والتي تنسّقها عبيد، وتتضمّن منظّمات غير حكوميّة حقوقيّة ونسويّة عديدة. برأيها،»إنّ القانون يضمن أربعة عناوين إيجابيّة، هي: تعريفه الموسّع للعنف والذي يتماشى مع المعاهدات الدوليّة، والحماية، والوقاية، وتوفير الدعم اللازم الاجتماعي والنفسي للناجيات»، (مقابلة مع مكي، 2018).

التشبيك مع المنظومة القانونيّة والدولة

لطبيعة الإطار القانوني وشكله دور مفترض في القرار بشأن التفاعل النسوي مع الدولة وجهود الحشد والمناصرة، حيث تُعدُّ تعدّدية القانون سيفًا ذا حدَّين بالنسبة إلى الناشطات النسويّات والمدافعات عن حقوق النساء. تتميّز الإطارات القانونيّة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بالتعدّديّة، نتيجة لكونها دولًا في مرحلة ما بعد الاستعمار، باستثناء عددٍ منها، كإيران. فمثلاً، من الواضح أنّ القوانين الجزائيّة في أكثريّة دول الشرق الأوسط متأثّرة بالقوانين الغربيّة، والقوانين الإسلاميّة الشرعيّة، والعُرفيّة (Zuhur 2005). وقد ادّعت بعض الدراسات أن الإطار القانوني يقف عائقًا أمام الإصلاح،

بينما أكّدت دراسات أخرى أنّه، على عكس ذلك، قد يشكّل الإطار القانوني سلاحًا للحراك النضالي (Abu-Odeh 2004؛ Zaki 2017).

بناءً على ما سبق، يتبيّن أنّ الناشطات يستعملن التعدّدية المُتاحة في المساحة القانونيّة كحيّزٍ للتفاوض والاعتراض. ومع الإقرار بأنّ الهدف الأساسي من النظام القانوني في عهد مبارك كان لتثبيت السلطة وترسيخ شرعيّة النظام، إنّما أُعطي لتأثير هذا الواقع حجمًا مبالغًا فيه (Brown 2009: 240-242). فقد رأى مصطفى (Moustafa 2012) أنّ توظيف النظام القضائي لصالح النظام السياسي، لم يُلغِ كلّ مساحات العمل القضائي والقانوني، ومعه احتمالات اعتراض الحقوقيّين/ات على نُظُم الدولة وقوانينها، وإن ظلّت نادرة، مجادلاً أنّ الدستور والقضاء آنذاك شكّلا بالفعل عوامل ردع محتملة لسلطة النظام.

تستثمر النساء الحقوقيّات والنسويّات في تعدّدية التركيبات القانونيّة ويستخدمنها كمساحة للضغط باتّجاه التغيير المطلوب. على هذا النحو، يلجأن إلى القانون لحلّ نزاعاتٍ مع الدولة، كما سبق وفعلت مؤسسة مركز قضايا المرأة المصريّة، عندما تقدّمت بدعوى على الحكومة على خلفيّة إغلاقها للبيت الآمن الذي كانت تديره المؤسسة، وربحت الدعوى. عدم تطبيق الحكم إلى الآن لا يُفقِده أهميّته بالمطلق، إذ أضفى ذلك الحكم شرعيّةً وقوّةً على قضيّة المركز وعمله على الأرض، بطرائق وأشكالٍ مختلفة (مقابلة مع مكي، 2018).

تساعد القوانين النساء الحقوقيّات والنسويّات في نضالهنّ ضدّ العنف المبني على الجندر في المجال الخاصّ؛ لذا، يعمدن إلى توظيفه في هذا الاتّجاه. ولكن، في دولةٍ شديدة المركزيّة كمصر، يُنظر إلى القوانين عادةً كرمز للسلطة والهيبة. وبالتالي، تسعى النشاطات إلى الاستثمار بهذه النظرة. فلا يتوقّعن مثلاً الحماية القانونيّة من الدولة، بل يستخدمن القانون كطبقةٍ إضافيّة لنضالهنّ ومقاومتهنّ وصراعهنّ ضد العنف المبني على الجندر. يشير هذا الواقع إلى أنّ الناشطات المصريّات ينظرن إلى القانون بنظرةٍ شاملة، رغم اعتباره رمزًا للسلطة، إذ يبقى بالنسبة إليهنّ يعبّر عن منظومة منبثقة من مصادر متنوّعة، كالمعاهدات الدوليّة، والتفسيرات البديلة للشريعة، وليس فقط من سياسات الدولة وممارساتها. بهذا المعنى، لا يمكن فصل القانون عن المجتمع؛ غير أنّ النظرة العامّة إليه تظلّ تصفه بالمصدر لسلطةٍ تحمل في طيّاتها قدرةً على صنع التغيير، الأمر الذي يرسم صورةً جديرةً بالاهتمام للديناميّة القائمة بين النظرة إلى القانون والتعامل معه.

يعكس تفاعل المجموعات مع القانون قدرتها على الفعل والمبادرة، لناحية خوضها معترك العمل مع الدولة واستكشافها لمساراته، انطلاقًا من تقديرها لجدواه، ومعتقداتها السياسيّة، مع الاعتراف بأنّ الدولة ليست كيانًا متجانسًا. وفيما يشبّك بعض هذه المجموعات مع الدولة، ضمن حدودٍ واضحة، كمؤسّسة المرأة الجديدة، يرفض بعضها الآخر التعامل مع ممثّلي الدولة انطلاقًا من اقتناعهم بأن لا مساحة أو إرادة كافيتَين لإحداث تغيير. بهذا المعنى، يبدو القانون أقرب إلى أداةٍ لصنع التغيير الاجتماعي منه إلى هدفٍ بحدّ ذاته. وفي ما يخصّ توظيف القانون كاستراتيجيّة، لا كمبتغى، تُقرّ المجموعات بمحدوديّات الإطار القانوني برمّته؛ كما أنّ المقاربة القائمة على المناصرة القانونيّة لا تنفي أو تنكر نواقص القانون وثغراته؛ إذ من الواضح أنّ هناك مشكلة في تطبيق القوانين وفي ممارسات سلطات إنفاذها، كما ألمحت المداخلات في كلّ المقابلات. وفي حالات العنف ضد النساء تحديدًا، من المحتمل جدًّا أن يتعاطف عناصر الشرطة مع مُرتكبي العنف.

ما يظهره بحثي هو أنّ معظم المجموعات المناضِلة تعي مخاطر الاعتماد على القانون فقط بهدف تأمين الحماية للنساء، وتستخدمه فعليًّا لوضع حدٍّ للقبول الاجتماعي للعنف. فالحماية غالبًا ما ترتبط برزمةٍ من القيود، كما قالت هاسو (Hasso 2014: 108). رغم ذلك، يرفض كثيرون/ات هذه القيود ويسلكون دروبًا مختلفة للوصول إلى

تساعد القوانين النسويّات في نضالهنّ ضدّ العنف المبني على الجندر في المجال الخاصّ

أهدافهم. نتج من قرارهم هذا تضييقٌ إضافيٌّ من قبل السلطات عليهم، أو إغلاقٌ لمراكزهم، كما حدث مع ثلاث من المجموعات التي شملها البحث. تلحظ الدولة وجود بعض المنظّمات الحقوقيّة النسائيّة والنسويّة التي لم تعد موافقة على التفاوض غير السياسي، فتعمد إلى إرساء سرديّةٍ عامّة مفادها أنّ الجهات المدنيّة إمّا أن تكون معنا أو ضدّنا. تنجم عن هذه السرديّة ملاحقاتٌ عدة لمجموعاتٍ نسويّة وحقوقيّة، على اعتبار أنّها معادية للدولة وعميلة لأطرافٍ أجنبيّة. أصبحت الحال على هذا النحو بعد العام 2011،

مع تفاقم مساعي الدولة لتعزيز شرعيّتها وهيمنتها. وقد تُرجم هذا الواقع في القانون الجديد الخاصّ بمنظّمات المجتمع المدني، والقضيّة رقم 173 المتعلّقة بالتمويل الأجنبي. تبيّن هذه المقاربة كيف تُوظَّف الثنائيّة بين العام والخاص كأداة هيمنة تُرسّخ سطوة السلطة، كما تشير أبوالنجا (Abouelnaga 2015) وعمار (Amar 2011)، وغيرهما.

تحاول إذًا المجموعات الحقوقيّة والنسويّة الإبحار في أدوات السلطة الاستبداديّة والنظام الأبوي المتعدّدة؛ وفي خلال العمليّة، تسعى إلى الاستثمار في أيّ مساحةٍ تجد فيها فرصةً للمناصرة والتغيير. تنظر المجموعات إلى الدولة كموقعٍ يتمّ فيه الاعتراض على النظام الأبوي، كما يؤكّد كونيل (Connell 1990). ومن خلال استراتيجيّاتها، تحاول قلب النظام الأبوي. وفي وقت تتأقلم تلك المجموعات مع الإطارات القانونيّة القائمة التي تعيد إنتاج أفرادٍ معياريّين أو نمطيّين، تجد لها مرافق أخرى تتحدّى فيها الدولة عن طريق نشاطها في المجال السياسي الذي لطالما حاولت ردعها عنه الأنظمة المصريّة المتتالية. يجسّد تجريم التحرّش الجنسي مثالاً على ذلك. ففي حين كانت المجموعات تحتفل بإقرار هذا التعديل القانوني، ظلّت تعترف بدور النظام في التسبّب في العنف الجنسي الذي تُحفّزه الاعتبارات السياسيّة (مقابلة مع مكي، 2018). في هذا المفصل، ثمّة قطيعة مع النظام. كذلك في النقاط المرتبطة بالثنائيّة المُفتعلَة بين «النساء الفاضلات» و«النساء السيّئات»، إذ تحدّت المجموعات صيغًا معيّنة «لاستحقاق الاحترام» تضع النساء في خانة النساء الفاضلات الطيّعات والمتلقّيات مقابل النساء السيّئات اللواتي تمثّلهنّ المُتظاهِرات في الشارع والمعارضات اللّواتي يواجهن السلطة.

يبقى السؤال حول محدوديّات العمل ضمن القانون مطروحًا. فهل الاعتماد على القانون للحدّ من القبول الاجتماعي للعنف المبني على الجندر يُعيد إنتاج النظام الأبوي الذي يسعى إلى تحدّيه؟ من الواضح أنّه ومن خلال الأنشطة الجماعيّة المُنظَّمة التي أثبتت جدواها في إحراز تغييرٍ مجتمعي (Tadros 2016: 275)، تتطلّع المجموعات إلى صنع التغيير الفعليّ المرجو، وليس فقط التعديلات القانونيّة. لذا، يبدو عمل المجموعات على إشكاليّة العنف المنزلي المبني على الجندر وكأنّه يُعرقل محاولات الدولة ترسيخ هيمنتها المطلقة. ومع ذلك، تشوب العمل نواقص ومشاكل عدة. فبموازاة الإضاءة على نقاط القوّة، يجب الاعتراف بالقيود البنيويّة الموجودة. فالمجموعات اليوم متّهمة بكونها «عميلةً للخارج»، وهي تهمة تُوجَّه عادةً للمعارضة أو المتظاهرين/ات ضد الحكومة، ممّا يعرّضها لخطر الإبعاد والتغريب. وفي سياقٍ سياسيّ تسعى فيه السلطة إلى تثبيت سلطتها وسيطرتها على المجال العام، بما فيه الوسائل الإعلاميّة، من المتوقّع أن تتّخذ تلك السلطة إجراءاتٍ ليس لملاحقة هذه المجموعات فحسب، بل للتشهير بها أيضًا. علاوةً على ذلك، ثمّة عراقيل بنيويّة منبثقة من عمليّة تأطير النضال الاجتماعي ضمن عملٍ مؤسّساتي محصور بالمنظّمات غير الحكوميّة، تتراوح بين إشكاليّات تتعلّق بالتمويل واتّهامات المنتمين/ات إليها بالنخبويّة وامتهان العمل النضالي. يؤدّي إغلاق المراكز إلى شحّ الموارد أيضًا، كما هي حال مجموعة «نظرة للدراسات النسوية» ومركز «قضايا المرأة المصريّة»، وهي مشكلة تطال، بدرجاتٍ مختلفة، معظم المنظّمات غير الحكوميّة. وفي ما يتعلّق تحديدًا بجانب التشهير (Abdelrahman 2004)، غالبًا ما يوجّه الجمهور أصابع الاتّهام إلى المنظّمات غير الحكوميّة بتحويلها النضال إلى مهنةٍ تدرّ المال. في الخلاصة، يتّضح لنا كيف أنّ المجموعات والمبادرات، عبر وضعها قواعد جديدة لمسار تفاوضها التاريخي مع النظام الأبوي والدولة عن طريق اعتمادها لاستراتيجيّات عمل مختلفة والمناصرة القانونيّة والنشاط السياسي، إنّما تتحدّى بمقارباتها هذه الهيمنة المطلقة للسلطة.

◆◆◆

Daisy Hilse Dwyer (ed.), Law and Islam in the Middle East, pp. 15-34.

Michaelson, R. 2018. Egypt's Nadeem Center for torture victims persists against odds. Deutsche Welle. Available at: https://www.dw.com/en/egypts-nadeem-center-for-torture-victims-persists-against-odds/a-43388534

Moustafa, T, 2012. The Rule of Law in Egypt: Prospects and Challenges. The Hague Institute for the Internationalisation of Law.

Naber, N., & El-Hameed, D. A. 2016. "Attacks on Feminists in Egypt: The Militarization of Public Space and Accountable Solidarity". Feminist Studies, Volume 42, no. 2, pp. 520-527.

National Council for Women. (n.d). "National Strategy to Combat Violence Against Women". Available at: http://ncw.gov.eg/ar/الإستراتيجية-الوطنية-لمكافحة-العنف/

Pratt, N. 2005. "Hegemony and Counter-Hegemony in Egypt: Advocacy NGOs, Civil Society and the State". In Ben Nefissa, Sarah, Abd al-Fattah, Nabil, Hanafi, Sri, and Milani, Carlos (eds.), NGOs and Governance in the Arab World, Cairo and New York: The American University in Cairo Press.

Roushdy, N. 2016. Sexual Harassment: Egypt. Encyclopaedia of Women & Islamic Cultures.

Singerman, D. 2006. "Restoring the Family to Civil Society. Lessons from Egypt". Journal of Middle East Women's Studies, volume 2, no.1, pp. 1-32.

Skalli, L. 2014. "Young women and social media against sexual harassment in North Africa." The Journal of North African Studies 19.2: 244-258.

Sorbera, L. 2014. "Challenges of thinking feminism and revolution in Egypt between 2011 and 2014". Postcolonial Studies, volume 17, no. 1, pp. 63-75.

State Information Service. 2017...Year of Egyptian Woman. Available at: http://www.sis.gov.eg/Story/108222?lang=en-us

Tadros, M. 2014. "The politics of mobilising for gender justice in Egypt from Mubarak to Morsi and beyond." IDS Working Papers 442: 1-35.

Tadros, M. 2016. Resistance, Revolt & Gender Justice in Egypt. First ed. Syracuse, New York: Syracuse University Press.

Waylen, G. 1998. Gender, Feminism and the State: An Overview. In Randall, Vicky and Waylen, Georgina (eds.), Gender, Politics and the State, London and New York: Routledge

Welchman, L. 2010. "Women, Family and the Law. The Muslim Personal Status Law Debate in Arab States", in Robert Hefner (ed.), New Cambridge History of Islam Vol 6 CUP, Chapter 17 pp. 411-437.

Zaki, H. 2012. Law as a tool for empowering women within marital relations: a case study of paternity lawsuits in Egypt. Cairo; New York: American University in Cairo Press.

Zaki, H. 2017. "Law, Culture, and Mobilization: Legal Pluralism and Women's Access to Divorce in Egypt". Muslim World Journal of Human Rights 14 (1), 1-25.

Zuhur, Sherifa 2005. "Law: Criminal: Arab States" EWIC Vol. II, pp. 402-4.

Abdelrahman, Maha M. 2004. Civil Society Exposed: The Politics of NGOs in Egypt, Cairo: The American University in Cairo Press.

Abouelnaga, S. 2015. Reconstructing Gender in Post-Revolution Egypt. In Rethinking Gender in Revolutions and Resistance: Lessons From the Arab World. Eds. Maha El Said, Lena Meari and Nicola Pratt, London, Zed Books.

Abu-Lughod, L. 2010. "The Active Social Life of "Muslim Women's Rights": A Plea for Ethnography, Not Polemic, with Cases from Egypt and Palestine". Journal of Middle East Women's Studies, Volume 6, No. 1, pp. 1-45.

Abu-Odeh, L. 2004. "Egyptian Feminism: Trapped in the Identity Debate". Yale Journal of Law & Feminism. Volume 16, Issue 2, Pp. 145 – 191.

Ahram Online. 2015. "Egyptian women plan protest Thursday in Cairo against activist killing". Available at: http://english.ahram.org.eg/News/121616.aspx

Al-Ali, N. 2000. "Secularism, Gender and the State in the Middle East: The Egyptian Women's Movement". Cambridge Press.

Al-Ali, N. 2013. "Feminist Dilemmas in (Counter-) Revolutionary Egypt. NORA - Nordic Journal of Feminist and Gender Research". volume 21, no. 4, pp. 312-316.

Amar, P. 2011. "Turning the Gendered Politics of the Security State Inside Out? Charging the Police with Sexual Harassment in Egypt". International Feminist Journal of Politics, volume 13, no. 3, pp. 299-328.

Amnesty International. 2016. Egypt: Unprecedented Crackdown on NGOs. Available at: https://www.amnesty.org/en/press-releases/2016/03/egypt-unprecedented-crackdown-on-ngos/

Badran, M. 1995. Feminists, Islam, and Nation: Gender and The Making of Modern Egypt. Princeton: Princeton University Press.

Basu, A. 2000. Globalization of the Local/Localization of the Global Mapping Transnational Women›s Movements. Meridians, volume 1, No. 1, pp. 68-84.

Basu, A. 2010. Introduction. In Ed. Women's Movements in the Global Era: The Power of Local Feminisms, ed. by Amrita Basu. Boulder, CO: Westview Press, pp. 1 – 28.

Brechenmacher, S. 2017. Civil Society Under Assault: Repression and Responses in Russia, Egypt, and Ethiopia. Carnegie Endowment for International Peace.

Brown, N, 2006. The Rule of Law in the Arab World: Courts in Egypt and the Gulf. Cambridge University Press

Connell, R. 1990. The State, Gender, and Sexual Politics: Theory and Appraisal. Theory and Society, Vol. 19, No. 5, pp. 507-544

Davies, M. 2008. Flat Law Theory' Feminist Legal Studies, Volume (16), pp. 281-314.

El-Nadeem. 2012. Bill to protect women from domestic violence. Available at: https://elnadeem.org/2012/03/04/331/

El Shakry, O. 2013. "Rethinking Entrenched Binaries in Middle East Gender and Sexuality Studies", International Feminist Journal of Politics, 15:1, 82-87

Enloe, C. 2014. Bananas, Beaches and Bases: Making Feminist Sense of International Politics. 2nd Ed. University of California Press.

Essam El-Din, G. 2016, January. "Egypt›s new parliament to elect speaker and two deputies Sunday". Available at: http://english.ahram.org.eg/NewsContent/1/164/180518/Egypt/Egypt-Elections-/Egypts-new-parliament-to-elect-speaker-and-two-dep.aspx

Essam El-Din, G. 2018, November. "Egypt›s NGO law under the microscope". Available at: http://english.ahram.org.eg/NewsContent/1/64/317860/Egypt/Politics-/Egypts-NGO-law-under-the-microscope.aspx

Hafez, S. 2014a. Bodies That Protest: The Girl in the Blue Bra, Sexuality, and State Violence in Revolutionary Egypt. University of Chicago Press. 20-28.
Hafez, S. 2014b. "The revolution shall not pass through women's bodies: Egypt, uprising and gender politics". The Journal of North African Studies 19.2:172-185.

Hasso, F. 2014. "Bargaining With the Devil: States and Intimate Life". Journal of Middle East Women›s Studies, vol. 10 no. 2, 2014, pp. 107-134.

Hatem, M. 1992. "Economic and Political Liberation in Egypt and the Demise of State Feminism". International Journal of Middle East Studies, volume 24, no. 2, pp. 231-251.

Hatem, M. 2016. "First Ladies and the (Re) Definition of the Authoritarian State in Egypt". POMEPS Studies, volume 19, Washington DC: Project on Middle East Political Science Series, pp. 42 – 44. Available at https://pomeps.org/wp-content/uploads/2016/05/POMEPS_Studies_19_Gender_Web.pdf (Last accessed 13 September 2018)

Hatem, M. 1993. "Toward the Development of Post-Islamist and Post-Nationalist Feminist Discourses in the Middle East, in Judith Tucker" (ed.) Arab Women: Old Boundaries, New Frontiers, Bloomington and Indianapolis: Indiana University Press.

Herr, R. 2014. "Reclaiming Third World Feminism: or Why Transnational Feminism Needs Third World Feminism". Meridians: Feminism, Race, Transnationalism, volume 12, no. 1, pp.1-30.

Higginbotham, E. 1993. Righteous Discontent: The Women›s Movement in the Black Baptist Church. 1880–1920. Cambridge, Mass.: Harvard University Press.

Jad, I. 2007. NGOs: "Between Buzzwords and Social Movements. Development in Practice". volume 17, no.4/5, pp. 662-629.

Maher, H. 2014. "From the barracks to Egypt's presidency: El-Sisi's journey towards Itihadiya". Ahram. Available at: http://english.ahram.org.eg/NewsContent/1/0/102828/Egypt/0/-From-the-barracks-to-Egypts-presidency-ElSisis-jo.aspx

Mahmood, S. 2005. Politics of piety: The Islamic revival and the feminist subject. New Jersey: Princeton University Press.

Mecky, M. 2016b. "Behind closed doors: Plight of Egyptian women against domestic violence". Ahram Online. Available at: http://english.ahram.org.eg/NewsContent/1/0/250820/Egypt/0/-Behind-closed-doors-Plight-of-Egyptian-women-agai.aspx

Mecky, M. 2018. "State Policing: Moral Panics and Masculinity in post-2011 Egypt". Kohl: A Journal for Body and Gender Research Vol. 4, No. 1 .

Mohsen, S. 1990. Women and Criminal Justice in Egypt,' in

إيمان الرامي

باحثة في علم الاجتماع من المغرب - جامعة محمد الخامس - الرباط - مختبر التنمية المحلية والتغير الاجتماعي. هي فاعلة حقوقية وجمعوية في المغرب، وعضوة في العديد من الهيئات الوطنية المهتمة بالجندر والجنسانية. تتركز اهتماماتها البحثية حول مواضيع تخص الجندر ومجالات دراسات الحركات الاجتماعية والتنمية المحلية .لها منشورات في مجلات علمية محكمة عربية و أجنبية.

«راجلي كيتكرفص عليا» : العنف الجنسي داخل مؤسسة الزواج-الجنسانية النسائية (النسوية) في المغرب

إيمان الرامي

مقدمة

يعود اهتمامنا بموضوع العنف الجنسي داخل مؤسسة الزواج إلى مرحلة السلك الثاني (الماستر) عندما أنجزنا بحثًا لامسنا من خلاله بعض جوانب الجنسانية الأنثوية في المجتمع المغربي، والأمر يتعلق بمشروع كان دائم الحضور في بالنا، يصب في قضية المرأة في بعدها الجنسي، واقعة تبقى من التابوهات في المغرب والتي يتم السكوت عنها تحت مبررات العار الذي تحكمه التقاليد، محاولين كذلك معرفة ما يقدمه القانون والمجتمع المدني في التصدي لهذا الجرم الذي يصعب إثباته لكونه يحدث في غرف مغلقة.

ومن بين دوافع هذا الاهتمام أيضًا، الرغبة في تكوين نوع من الوعي في قضية الجنسانية النسائية من داخل مؤسسة الزواج، وتظهر الحاجة الملحة إلى ذلك، من خلال تتبع بعض الأعمال النظرية والميدانية ذات الطابع السوسيولوجي. ككتاب "بلا حشومة الجنسانية النسائية في المغرب" لصاحبته سمية نعمان جسوس، والذي يغطي كثيرًا من تفاصيل الحياة الجنسية للمرأة المغربية في خلال الفترة الممتدة من 12 أكتوبر 1981 إلى 28 أغسطس 1984، وقد مرت على هذه الدراسة ثلاثة عقود من الزمن، ولهذه المدة أهمية قصوى، حيث حصلت العديد من المتغيرات والتي مست جوانب كثيرة، لا سيما في الشق القانوني.

علاوة على ذلك فمن الثمانينيات إلى اليوم حدثت تحولات اجتماعية مهمة في المجتمع المغربي وخلخلت أدوار الجندر التقليدية، كما أن القيم القديمة دخلت مرحلة تفسخ، ولا سيما القيم المتحكمة في العلاقات بين الجنسين، ولعل هذين العاملين، بما لهما من عظيم الأهمية سيدفعان بهذه الورقة إلى الأخذ بهذه التغيرات التي ستسفر لا محالة عن مستجدات غابت في هذا الموضوع. وتجدر الإشارة إلى أننا سنحاول في هذه الورقة طرح مشروع، الهدف منه اقتحام "العلبة السوداء" للظاهرة من خلال الوقوف عند الفاعلين بها. وبذلك فإن دراسة الجنسانية النسوية ليست فقط ضرورة أكاديمية-علمية، ولكنها أيضًا مهمة "حقوقية"على اعتبار أن الظاهرة موضوع الورقة تشكل جزءًا لا يتجزأ من مهام الحقوقيين وعموم الفاعلين المدنيين والسياسيين أيضًا.

وقد وجهت هذه الدراسة إشكالية مركزية، هي كيف تنظر النساء لفعل الاغتصاب الزوجي؟ وكيف يتفاعلن مع شكل العنف الذي يتعرضن له. وهل منظور النساء من جيل الشبان من قضية الاغتصاب فوق فراش الزوجية هو نفسه لدى النساء الأكبر سنًّا وكيف يتعامل القانون المغربي والمجتمع المدني مع هذا الجرم؟ ثم أهم شيء هل يضع النساء سواء من الشابات أو من يكبرنهن سنًّا استراتيجيات للدفاع عن أنفسهن ضد هذا العنف؟ وندرك أهمية هذا التساؤل الأخير بالنظر إلى اعتباريته السوسيولوجية والعملية.

المدخل المنهجي

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي، كما تم الاعتماد في جزء كبير منها على المنهج الفيبيري لأنّ واحدًا من أهدافنا هو محاولة فهم تمثلات النساء للعنف الزوجي وربطه بأشكال المقاومة التي يعتمدنها ضد هذا الفعل. ولأجل ذلك، اتخذنا من المقابلة والاستمارة تقنيتين أساسيتين في هذا البحث، وفي هذا السياق اعتمدنا المقابلة المعمقة غير الموجهة، وكانت كل مقابلة تستغرق ما بين عشرين وأربعين دقيقة من الوقت، مع بعض الاستثناءات القليلة. وقد أملت علينا الحاجة المنهجية تبني نموذج تحليل المحتوى لتفسير حاصل المقابلات، كما تم التوسل بمئة استمارة وزعت بالتساوي

على مجتمع البحث، وهن نساء تتراوح أعمارهن بين الثامنة عشرة والواحد والخمسين (سن الرشد، سنّ انقطاع الطمث) توزعن على مجموعات مختلفة وفقًا لمتغيرات المستوى التعليمي، والمهنة، والسكن، والمجال الحضري آو القروي أو شبه الحضري) .تم انتقاء هؤلاء النساء اللواتي بلغ عددهن مئة امرأة من مستويات تعليمية مختلفة، وهن يتوزعن على مجموعات مختلفة عدة.

وبخصوص الاستمارات فقد شملت فئتين: ضمت الفئة الأولى ما يناهز مئة سؤال موجهة إلى نساء من العينة في مقتبل العمر، بينما تضمنت الفئة الثانية نحو مئة وعشرين سؤالًا موجهة إلى نساء ممن تزوجن زيجة واحدة كحد أدنى متوزعة بين أسئلة مغلقة وأخرى مفتوحة. وكانت الأسئلة في كلتا الفئتين صريحة ومباشرة، تخص حياة النساء بشكل عام.

والى جانب العينة القصدية، تم اللجوء إلى عينة أخرى تم تحديدها بطريقة غير مقصودة اعتمادًا على تقنية كرة الثلج، للنساء من اللواتي يتعرضن للعنف الجنسي من طرف أزواجهن في مدينة الرباط. ويرجع اعتماد هذه التقنية إلى طبيعة العينة ومجتمع الدراسة فكلاهما غير واضح المعالم، فكل واحدة كانت تدلنا على صديقة لها تعاني من المعضلة نفسها. ولأجل ذلك تم الاعتماد على تقنية الملاحظة المباشرة قصد الوصف من خلال المكوث لساعات طويلة في جلسات الاستماع للنساء المعنفات، وتركزت ملاحظاتنا على الكيفية التي يعبّرن بها عن الصعوبات التي يعشنها.

تنقسم هذه الورقة إلى ثلاثة محاور، يتناول المحور الأول بالعرض والتحليل مفهوم العنف في الأدبيات النظرية ومختلف أشكاله باعتباره المفهوم المركزي في الورقة، بينما يخصص المحور الثاني لتقديم رواية تحليلية مفصلة للموضوع، بهدف تركيب وقائع الاغتصاب الزوجي، أما المحور الثالث والأخير فيزاوج بين القراءة السوسيولوجية للحالات من خلال التطرق إلى كيفية تعامل القانون والمجتمع المدني مع هذا الفعل على ضوء مجموعة من المتغيرات المرتبطة بالسياق الحالي.

المفهوم والخصوصية

إن العنف، في ما نعرض إليه على امتداد هذه الورقة، يرتبط بالإكراه الذي تتعرض فيه المرأة (كما في دراستنا) مكرهة لممارسات جنسية لا ترغب بها، أو لممارسات جنسية لا تتماشى مع ما تريده وترغب فيه. هدفنا إذًا هو وضع العنف داخل سيرورة اجتماعية أشمل، أي التعرف إلى تمثلات النساء والطريقة التي يعرفن بها وضعياتهن وهو ما سيتيح لنا إمكان الكشف عن استراتيجيات الفاعلات اللواتي يمارس عليهنّ العنف.

العنف الزوجي violence conjugale: وهو واحد من أشكال العنف الأكثر شيوعًا، ويعرف على أنه نوع من العنف المرتكب في إطار علاقة حميمية ضد الشريك، ما يسبب ضررًا جسديًّا (وهو ما صادفناه ضمن نساء عينتنا: ثلاث نساء من مجموع أربع أكدن تعرضهن للصفع والضرب والركل والإصابة بجروح ورضوض وكدمات من طرف أزواجهن attaquées physiquement أو نفسيًّا (بنسبة 77,2% أكدن هذا الشكل والمتمثل في السخرية،

يُعدّ الاغتصاب الزوجي من أبشع أشكال العنف الجنسي الذي يمارس على المرأة

والاستهزاء، والإهمال والتحقير، والتقليل من شأنهن) أو جنسيًّا لأحد أطراف هذه العلاقة. ويعرف العنف الزوجي أيضًا بكونه تلك العلاقة التي يعمل أحد الزوجين فيها على نهج سلوكات عدوانية وعنيفة ومدمرة ضد الطرف الآخر ويمكن تلخيص العنف الزوجي في بعض الأشكال ونذكر حصرًا: العنف الجسدي-العنف اللفظي-العنف الاقتصادي-العنف النفسي-العنف الرمزي (بيير بورديو) ثم العنف الجنسي وهو ما يتماهى مع موضوع دراستنا). ويعتبر الاغتصاب الزوجي من أبشع أشكال العنف الجنسي violence sexuelle الذي يمارس على المرأة، وكثيرة هي التعريفات التي أعطيت لهذا المفهوم، والاغتصاب في اللغة من الغصب، فيقال مثلًا غصبه على الشيء أي أرغمه عليه. واصطلاحًا استعمل للدلالة على اغتصاب الشرف والعرض في سياق الحديث عن زوال الذمة. أما الاغتصاب الزوجي كما تصورته المواثيق الدولية والتقارير الحقوقية، وكما هو في تصورنا أيضًا فهو: معاشرة الزوج لزوجته من دون رضاها وباستخدام القوة والإكراه على الفعل الجنسي ومختلف التصرفات السلطوية التي تدخل في هذا الإطار والمتمثلة فيما هو معنوي كاللجوء إلى الإهانة والحط من قيمة الزوجة أو عزلها عن محيطها العائلي أو حرمانها اقتصاديًّا أو تهديدها بالطلاق الخ. كما

يشمل الاغتصاب الزوجي المعاشرة الجنسية بطرائق تحطّ من كرامة المرأة. ويضاف إلى ما سبق إقدام الزوج على معاشرة زوجته وهي فاقدة للوعي (نائمة أو تحت التخدير). وجل هذه التعريفات تتوافق مع التعريف السوسيولوجي للاغتصاب وهو «كل فعل جنسي يكون فيه أحد الطرفين غير راضٍ» وبمعنى آخر هو ما يخل بالضوابط والمعايير المنظمة لمجتمع معين، بحيث يعتبر انتهاكًا لرغبة الفاعل الاجتماعي.

وفي إطار سعينا لفهم معاناة النساء اللواتي شاركن في بحثنا تم الركون إلى مفاهيم مستقاة من السياق الثقافي المغربي ولاعتبارات منهجية فضلنا استعمال مفاهيم "من الدارجة العامية" بأشكالها التعبيرية المختلفة.

المحور الثاني: الاغتصاب الزوجي من خلال الحالات

طبعًا، ما تم تسجيله في هذا الباب هو أن الاتصالات الجنسية لنساء العينة تختلف من واحدة لأخرى، غير أن القاسم المشترك بينهن هو كونهن يعشن اتصالاتهن الجنسية بصورة مأسوية إلى حد كبير، وفي غاية السلبية. وقد بدا لنا من المهم أن نعرض لجميع الأشكال التي يكون عليها "الاغتصاب" في حياة هؤلاء النسوة، فقد كان علينا أن نسأل عن إدراكهن لفعل الاغتصاب: كيف يغتصبك؟ بهذا السؤال توجهنا إلى مئة امرأة. وقبل استعراض محصلة هذا السؤال، نرى أنّ من الضروري الوقوف عند بعض الانطباعات التي لا تخلو من أهمية. لعلّ أهم ما يمكن تسجيله في هذا الباب، هو أن سؤالنا هذا الذي اخترنا طرحه على هؤلاء النساء، بعضهن ممن ينحدر من أوساط قروية وذوي مستويات تعليمية بسيطة أو منعدمة لم يفهمن المقصود منه، فالأمر طبيعي لنساء تربّين وترعرعن في مجتمع خاضع للحدود الأخلاقية المحتشمة وثقافة يختلط فيها الجنس بمؤسسة الزواج بالمقدس الديني. وجدير بالذكر أن السبب وراء عدم المعرفة "بالاغتصاب" لا تقتصر حول غياب المعلومات والمنظومة الثقافية التي تعمل وبشكل مستمر على الرفع من شأن التقاليد، بل يضاف لذلك الغموض الذي يحيط بمدلول "الاغتصاب" والذي لا يتمتع بالوضوح الكافي في اللغة العربية الذي يتمتع به في الدارجة العامية المغربية، ذلك أن الاغتصاب المصطلح العربي الذي يعني الإجبار والإكراه على الشيء لا يحمل معنى ذا دلالة لغالبية المغاربة. ومن تم فإن المصطلح نفسه لا يحمل دلالة تسمح بتعبئة النساء ضده، بل يشمل حقوقًا تناضل لأجلها النساء والحركات النسوية في المغرب بمسميات مختلفة. ولكي يصبح المفهوم ملائمًا لفهم النساء في السياق المغربي حاولنا ترجمة مفهوم الاغتصاب بكيفية تسمح للنساء بالتأمل في ما يتعرضن له، لينتقلن إلى الفهم الكامل إلى أنهن تتعرض إلى اغتصاب زوجي.

"واش راجلك كيتكرفص عليك ؟"على هذا النحو تم استبدال مفهوم "الاغتصاب الزوجي"، وكلمة "تكرفص عليك" يصعب أن نجد لها ترجمة تفي بمعناها. وليست لها الدلالة نفسها عند الجميع، فهناك ما يدخل في دلالة الاغتصاب ولا يشمله نطاق "تكرفص عليك". وإن كانت تدل على هالة الغموض التي تحيط بقضايا الجنسانية، إلا أنها تبقى الأقرب لفهم نساء عينتنا لما يعشنه على صعيد العادات الجنسية لأزواجهن. هنا اتضحت الفروقات ما بين أجيال المبحوثات ومستوياتهن التعليمية، حيث لم يكن لدى الأغلبية من كبيرات النساء وغير المتعلمات أي فكرة عن مدلول "الاغتصاب الزوجي" على عكس المتعلمات وصغيرات السن.

"راجلي كيتكرفص عليا في النعاس" "راجلي مكايحتارمنيش" "راجلي كينعس معايا بزز، واخا ماكنكونش باغية (زوجي يغتصبني)، كان هذا هو القاسم المشترك بين نساء العينة على اختلاف مستوياتهن التعليمية والاجتماعية والعمرية. بموجب هذا التصور وجدنا 83% من النساء من مجموع 100 وهن عدد مستجوباتنا في هذا البحث يعتبرن حياتهن الجنسية عناء ومعاناة، ومن بين المقابلات التي كانت دالة على ذلك، وهي للإشارة امرأة في السابعة والثلاثين من عمرها »الزواج ترجمة للحب، تمنيت طوال حياتي أن أجتمع بعاشق قبل أن يكون زوجا، والجنس جزء من ذلك الحب وتعبير عليه، لكن صدمتي كانت كبيرة عندما وجدت رجلًا يقتصر في فهمه للحب على الايلاج » وتقول ثانية: "يختزلني في مجرد فرج، وهذا شيء من الاستحالة أن أقبل به «فالرجل هو الفاعل والمرأة هي المفعول به، وتعريف الجنس هو تعريف ذكوري "الإيلاج" وبذلك يكون الرجل كما يقول عبد الصمد الديالمي هو» المولج الفاعل الجنساني الوحيد، فالإيلاج هو الفعل، والفعل هو الإيلاج، وكلاهما يعني ويضمن التفوق والسيطرة" أما المرأة فهي المفعول بها في العلاقة الجنسية.

وجهنا سؤالًا لعينة من مستجوباتنا عن الليلة الأولى من زواجهن، وهي الليلة الأولى أيضًا لحياتهن الجنسية في إطارها الشرعي "ليلة

الدخلة". وقد قوبل هذا التساؤل من 79% من العينة بكثير من الحسرة، وجئن له بإجابات تؤكد جريمة الاغتصاب، وجلهن مرت عليهن تلك اللحظة في أسوأ الأحوال فمنهن من قالت: «وضعني فوق السرير وسقط فوقي كوحش» وقالت أخرى: «كانت لحظات مخيفة، يحفها القلق، لم يتكلم ووقع علي فور دخوله». وقد حكت لنا نسبة كبيرة من النساء ممن استجوبناهن أن أسرة العريس كانت تقف أمام أبواب غرف نومهن تنتظر الدليل"على الجودة":كيف لا، ولمفهوم الشرف المقابل "للعفة" موقع مهم جدًّا ضمن "الهندسة الاجتماعية المغربية"،إذ يُعتبر دم البكارة من أهم طقوس الانتقال من حياة الفتاة إلى حياة المرأة. وقد وصفت السوسيولوجية المغربية سمية جسوس هذه اللحظة على "أنها معركة بين طرفين، أسرة الزوج التي تنتظر أن ترى بأم عينها رمز فحولة ابنها، وأسرة الزوجة التي تريد رؤية دليل على التمثيل المسلم به "الشرف" رمز عفة الجسد الأنثوي المحصن من العار والخزي. معطيات تجتمع لتجعل من لحظة حميمية امتحانًا عسيرًا حملت الأزواج في كثير من الشهادات على استعمال القوة لافتضاض زوجاتهن: «كبلني وافتضني في أول محاولة له». مشاهد مختلفة من العنف ظلت

الرجل هو الفاعل والمرأة هي المفعول به، وتعريف الجنس هو تعريف ذكوري 'الإيلاج'

راسخة في أذهان نساء عينتنا ثنائية الفاعل (الرجل) والمفعول به (المرأة) حاضرة بقوة في التنظيم الجنساني لمستجوباتنا ولأهمية هذه النقطة في مسار تحليلنا فنسوق لها بعض الشهادات بالتفصيل: تقول "لام" وهي امرأة من كبيرات السن وذوات المستويات التعليمية البسيطة أو المتدنية وتنحدر من إحدى القرى النائية في المغرب وبعد طلاقها انتقلت إلى العيش في العاصمة الرباط (مجال الدراسة):"...أدخلتني أمي هي وخالاتي إلى غرفة النوم، هناك أزالوا عني كل ثيابي، وبعد دقائق معدودة دخل زوجي الذي لم أكن أعرفه بشكل كبير من قبل، أزال عنه ملابسه، واتجه نحوي، ومن دون كلمة أو إشارة نزل فوقي كالصاعقة، شعرت بخوف شديد وبدأت بالصراخ بشكل هستيري، وعلى وقع صراخي دخلت أمي وأخواتها إلى الغرفة، وأمه أيضًا كانت حاضرة، وساعدنه في قبضي بإحكام بعدما أقفلوا فمي ووسعوا ما بين رجلي ليلجني". أما "سين" وهي شابة قروية أخرى فتقول: "في أول ليلة أتذكر أن حماتي قد دخلت علي هي وابنها (الزوج) اقتربا مني معًا جلس هو بقربي، وكان هناك سروال أبيض اللون فوق السرير الذي سننام عليه، خرجت أمه، ومن شدة خوفي قمت متجهة نحو باب الغرفة محاولة الخروج، لكنه لحقني وأعادني إلى السرير، بعدها حاول افتراعي لكنني امتنعت فما كان منه إلا أن طلب مساعدة أخته التي ركزتني فوق السرير وافتضني أمامها لن أنسى ذلك أبدًا ما حييت". وبلغت الفظاعة في كثير من الأحيان مستويات عليا، وتقول "ميم" امرأة قروية أخرى: "لقد تسبب لي في نزيف حُمِلت على إثره على وجه السرعة إلى المستشفى، هذا الحادث أشعرني بالتقزز وكرهت نفسي وجسدي الذي تسبب لي في كل هذه المعاناة".

في الغالب لا تحظى النساء القرويات بإمكان اختيار الزوج، على عكس النساء من المجالات الحضرية أو شبه حضرية حيث تتمتعن بإمكانية أكبر لذلك، وكثيرات من نساء العينة المنحدرات من القرى حاولن مقاومة الزواج التقليدي، لكن القليلات منهن فقط نجحن في ذلك.

وعمومًا، تؤكد الشهادات التي وقفنا عليها بما لا يدع مجالًا للشك أننا أمام اغتصاب مقنن هدفه الأساسي: إسالة الدم، وفي توصيفها لذلك تقول نعمان جسوس: "(...)لا يمكننا ههنا الحديث عن اتصال جنسي في ليلة الزفاف، بل هو في واقع الأمر، اغتصاب فضائحي، يشجع عليه النظام الاجتماعي الذي لايهدف منه إلا إلى أمر واحد وهو إسالة دم الضحية حرصًا على المظاهر". وتبقى ليلة الدخلة من أهم مظاهر التقاليد البطريركية التي ما زالت تحافظ على استمراريتها في الثقافة الشعبية من خلال التمثيل المسلم به للشرف. فمنذ اليوم الأول للاتصال الجنسي تتشكل معالم الاغتصاب. وتجدر الإشارة إلى أن أغلبية هذه الشهادات استقيناها من نساء هن في الغالبية لا يملكن استقلالًا ماديًّا ولا وضعًا تعليميًّا معقولًا اخترن القبول على مضض بهذا المصير والانزواء في البيت قانتات لذلك. بنيت ليلتهن على نحو عنيف جعلهن يتصورن الجنس في ما بعد ليس كفعل جنسي بل كعمل اجتماعي من الواجب عليهن القيام به. وكثيرات منهن صرحن بأنهن يتعرضن للضرب في حالة رفضهن مجامعة أزواجهن، ومنهن من تهدد بالطلاق فالنساء لا يزلن على اقتناع شبه تام بأنه يمكن في أي لحظة طردهن خارج المنزل من دون أن تكون لهن أي حماية قانونية، وأخريات من يتوقف أزواجهن

عـن الإنفـاق عليهـن فـي حالـة رفضهـن الخضـوع لممارسـاتهم رغـم أن المـادة 115 مـن مدونـة الأحـوال الشـخصية تؤكـد: "نفقـة كل إنسـان في مالـه إلا الزوجـة فنفقتهـا مـن زوجهـا». وتزكـي ذلـك المـادة 35 "بـأن تجعـل حقـوق المـرأة علـى الـزوج النفقـة الشـرعية مـن طعـام وكسـوة وتمريـض وإسـكان". وهـذا يعنـي أن المـرأة أو الزوجـة تعتمـد بشـكل كبيـر فـي متطلباتهـا المعيشـية علـى الـزوج، وبالمقابـل يقتضـي واجبهـا أن تسـخر لـه جسـدها ووظيفتـه الإنجابيـة وتعمـل علـى خدمتـه وتعلـن لـه الطاعـة. وعليـه فإن العلاقـات بيـن الزوجيـن فـي هـذه الحـال تكـون علاقـة تفـاوت بالأسـاس، وهنـاك مـن النسـاء مـن الفئـة الأكبـر سـنًّا دائمًـا، صرّحـن أنهـن تعرضـن للطـرد مـن البيـت وأمضيـن الليالـي عنـد الجيـران، الـخ.

آليات المقاومة

يبـدو، مـن نتائـج بحثنـا، أن النسـاء المتعلمـات ومـن صغيـرات السـن كـن أكثـر مرونـة مـن النسـاء الأكبـر سـنًّا وغيـر المتعلمـات فـي تعاطيهـن مـع الضغـوط الواقعـة عليهـن بشـأن الاغتصـاب الزوجـي سـواء مـن طـرف القانـون أم المجتمـع أو الـوازع الدينـي الـذي يأخـذ كثيـرًا بمفهـوم المعصيـة (معصيـة الـزوج) أو الأعـراف التقليديـة والقيـم الأخلاقيـة القديمـة الخاصـة بالجنـدر والتـي تجعـل مـن العلاقـة الجنسـية علاقـة تراتبيـة لا ندّيـة. تلـك الأعـراف التـي تظهـر فـي شـكل سـور متيـن يجمـع بيـن عالميـن القاسـم المشـترك بينهمـا أن الحديـث عـن الزوجـة يعنـي الحديـث عـن الاتصـال الجنسـي، لكونـه المبـدأ الوحيـد الـذي تقـوم عليـه الرابطـة الزوجيـة: عالـم لا يتـرك فيـه للفاعـل الاجتماعـي (المـرأة) إمكانيـة إثبـات الـذات. أمـا العالـم الثانـي فيرتكـز علـى الصمـت، والتكتـم تحـت مبـرر الخـزي والعـار والـذي يجعـل مـن ظاهـرة الاغتصـاب الزوجـي واقعـة تبقـى مـن التابوهـات فـي المغـرب، فتقاليـد المجتمـع المغربـي كغيـره مـن المجتمعـات المغاربيـة تميـز بيـن الجنـدر، حيـث مـا هـو ممكـن للذكـر غيـر ممكـن بالنسـبة للمـرأة. وهـي نفسـها التقاليـد التـي تضطهـد الزوجـة وتعتبـر اغتصابهـا مـن طاعـة الرجـل، وتسـمح بالكثيـر مـن الخروقـات. ومـا أكثـر المذابـح التـي ترتكـب باسـم "التقاليـد" التـي باسـمها يشـرع بعـض الأزواج فـي ارتـكاب أفظـع الممارسـات الجنسـية.

بيـد أن مـا قلنـاه، لا يعنـي أن النسـاء المغتصبـات مـن طـرف أزواجهـن لا يمكنهـن فعـل شـيء تجـاه واقعهـن هـذا، ويعطيـن معنـى لوجودهـن الاجتماعـي الخـاص. "فالنسـاء لا يؤمـنّ بضـرورة اختفـاء الهويـة النسـوية، ولا يعتبـرن ذواتهـن (دائمًـا) كضحايـا، عندمـا يتعرضـن للعنـف أو الظلـم، كمـا يحملـن بداخلهـن المشـاريع الايجابيـة، والرغبـة فـي الحيـاة وفـي وجـود يتغيـر بفضـل مجهوداتهـن".مـن هنـا "فالهويـة التـي تثبتهـا النسـاء ليسـت فقـط هويـة تتحـدد بالسـلب مـن خـلال رفضهـا للهيمنـة الاجتماعيـة إنهـا علـى الخصـوص إثبـات للتجربـة الذاتيـة المعيشـة، وبالتالـي إثبـات القـدرة علـى التفكيـر والفعـل" هـذا مـا توضحـه تمثـلات نسـاء العينـة لتجربتهـن.

إن تمييزنـا بيـن النسـاء مـن كبيـرات السـن ومتدنيـات المسـتوى التعليمـي وصغيـرات السـن بمسـتويات تعليميـة متوسـطة أو عليـا لا يعنـي أن المقاومـة تغيـب عنـد فئـة وتحضـر عنـد أخـرى، بـل تنفـرد كل فئـة بطرائقهـا الدفاعيـة الخاصـة، ويسـتهدف هـذا المحـور أساسًـا تشـخيص الطرائـق، التـي تسـتعملها نسـاء العينـة لحمايـة أنفسـهن مـن عنـف أزواجهـن. بالاعتمـاد علـى المعطيـات التـي توفـرت لنـا مـن حصيـل المقابـلات والاسـتمارات، قمنـا بتقسـيم اسـتراتيجيات المقاومـة إلـى ثلاثـة أشـكال وهـي:

تكتيك التعبئة:

مـن بيـن الأشـكال التـي تعمـد النسـاء الارتـكان إليهـا للتصـدي لممارسـات أزواجهـن هـو اللجـوء إلـى إخوتهـا مـن الرجـال وتحريضهـم ضـد الـزوج علـى أمـل أن ذلـك سـيمكن مـن تغيـره وهـو الأمـر الـذي أكدتـه لنـا مبحوثـة بقولهـا: "هددتـه بأننـي سـأخبر إخوتـي، فـي حالـة إصـراره علـى طلباتـه تلـك، لكنـه لـم يكثـرث ظنًّـا منـه أننـي لـن أقـدم علـى إخبـار إخوتـي مـن الذكـور بمـا يحصـل بحياتـي الحميميـة معـه، فعـاود الكـرة، فقمـت بالاتصـال بأمـي وإخوتـي، وأخبرتهـم أمامـه بـكل شـيء "وتضيـف أخـرى "أتذكـر فـي أحـد الأيـام، أننـي انتظـرت خروجـه مـن المنـزل، واتصلـت بأخـي الأكبـر باكيـة، فجـاء مسـرعًا إلـى منزلـي، أخبرتـه عمـا يحصـل معـي، فانتظـر زوجـي إلـى حيـن عودتـه، وواجهـه مخاطبًـا إيـاه بنبـرة حـادة: لـو سـمعت مـرة أخـرى مـا قيـل اليـوم فأقسـم لـك أن حسـابك معـي سـيكون عسـيرًا "كمـا أن مـن النسـاء مـن تهجـر بيـت الزوجيـة وتذهـب لبيـت والديهـا حتـى تـؤدب الـزوج تاركـة إيـاه وحيـدًا، مـع أعبـاء المنـزل والأطفـال، وفـي هـذا السـياق حكـت لنـا النسـاء اللواتـي اسـتجوبناهن كيـف يتخلصـن مـن مطالـب أزواجهـن غيـر المرغـوب فيهـا مـن طرفهـن عبـر هـذه الطريقـة. ومـن جملـة المئـة اللواتـي اتخذناهـن عينـة لهـذا البحـث، عبـرت ثـلاث وسـبعون عـن لجوئهـن إلـى هـذا التصـرف وتقـول إحداهـن: "تركتـه مـرارًا وتكـرارًا لوحـده فـي المنـزل مـع أطفالـي، ليعلـم حجـم المعانـاة الملقـاة علـى عاتقـي، ولا يقلقنـي بمعاناتـه أيضًـا "وتقـول ثانيـة: "أنتظـر إلـى أن يغـادر البيـت،

وأحزم أمتعتي وأذهب إلى بيت والديّ".

آلية التحايل/أو التكتيك المتنكر:

تحضر استراتيجيات سلوكية عديدة تستعملها النساء عن وعي للتحكم في رغبة زوجها لتحويل الموقف لصالحها، وهو شيء أكدته نتائج دراستنا، كون أن النساء غالبًا ما يعمدن إلى اللجوء إلى تقبيح أنفسهن من خلال امتناعهن عن التأنق في اللباس فإحدى مستجوباتنا تقول: "لقد منعت عن نفسي كل سبيل للتزين، ومن التحلي بالحلي أو مساحيق التجميل"، وكثيرًا ما تتلاقى شهادة هذه المستجوبة في مضامينها مع غيرها. وقالت أخرى: "أنا أعمد دائمًا عند دخول زوجي إلى المنزل إلى إخفاء شعري بمنديل، ولبس ملابس سيئة المظهر، وفي كثير من الأحيان أتجنب الاغتسال حتى ينفر من رائحتي". وقالت ثالثة: "كلما حاول الاقتراب مني أتحجج بأنني مغتسلة استعدادًا للصيام". وقالت رابعة: "أرفض أن أتعرى عندما أكون معه في الفراش"، أو التحجج بالنوم مع الأطفال، أو الذهاب للنوم مبكرًا. وهنا يبدو وكأن الرفض لاعلاقة له برغبة الزوجة من عدمها. ولا يتوقف رد فعل النساء عند هذا الحد وإنما يتعداه إلى مستويات أخرى، فهناك صنف آخر يستمدن حيلهن من برودهن، فهن تؤمن أنفسهن بعدم إثارة الرغبة في نفس الزوج، ذلك ما استخلصناه من الشهادة التي وردت على لسان إحدى مستجوباتنا، قائلة "إنني أتجنب كل ما قد يثير رغبته" ومن قائلة: "إنه يحب مناطق محددة من جسمي، فمثلًا يحب شعري الطويل المنسدل، وأنا أيضًا كنت أحب شعري لكن عمدت إلى قصه فقط لكي أقتل كل شيء قد يغريه أو يبعث فيه الرغبة بي".

ومن هذا نرى مدى تنوع الوسائل بين يدي المرأة التي تستعملها في الدفاع عن نفسها والغرض منها تجنب مشاجرة محتملة، وبالتالي فما يتبين من خلال ما تقدم هو أن ردود الأفعال التي تبدر من النساء في مواجهة هذا الوضع لا تكون على المنوال نفسه. وكما يبدو من خلال هذه الشهادات فالحيلة تبدو واضحة في سلوك هؤلاء النسوة. والمناورة تظهر في مساحة لا بأس بها من ممارسة النساء للالتفاف على رغبات الزوج بالتلاعب (فردود الأفعال تتنوع بحسب متغيرات السن والمستوى الاجتماعي والوضع الاجتماعي-المادي للمرأة (الاستقلال الاقتصادي للمرأة). وقد أردنا إثارة هذا الإشكال لكونه الجوهر الذي يهمنا من هذه الدراسة.

وللنساء أفكار بليغة عن آليات الدفاع عن النفس. ويسهل تصنيف تلك الآليات إلى مجموعتين: فمنهن من يلجأن مباشرة إلى مسطرة التطليق كما سنرى في ما ما هو قادم من هذا المحور، ومنهن من يلجأن إلى الأشكال التقليدية واللواتي غالبًا ما يقاومن نكبتهن بطرائقهن الخاصة لتحول الزوج عن سرير الزوجية لتحاشي المشكلات البيتية وتجنب احتمال تعرضها للطلاق. وهنا أيضًا اتضحت الفروق ما بين النساء المشاركات في البحث.

آلية المقاومة المباشرة:

عبر اللجوء إلى القانون للتهديد بالانفصال، أو الانفصال menace de séparation ou séparation وهنا نخص النساء من اللواتي يزاولن مهنة من المهن، أي ممن لهن استقلال مادي، واللواتي غادرنا المكان المغلق (المنزل) الذي قيّد المرأة طويلًا، فالتعليم والعمل وسيلتان للمرأة للخروج من المنزل والشعور بالاستقلالية، فدخولها إلى هذه القطاعات يجعل لها تمثلات وتصورات حول طرائق

> **كانت لحظات مخيفة، يحفها القلق، لم يتكلم ووقع عليّ فور دخوله**

الحياة، والحياة الاجتماعية بشكل عام. تختلف فيها عن غيرها من النساء غير المتعلمات أو ربات البيوت، فهذه العناصر تكسبها نوعًا من الاستقلالية والتحرر من القيود التي يفرضها النظام الاجتماعي عبر تقاليده وعاداته.

وأكدت أربع نساء من جملة كل عشر اعتمادهن هذه الآلية: "زواجي لم يدم سوى شهر واحد"، وتقول ثانية "مرت الليلة الأولى من اتصالنا الجنسي بشكل عادي، لكن مع توالي الأيام بدأ يعمد إلى إكراهي على الممارسة في أوقات أنا لا أريدها (كيبغي ينعس معايا بزز مني)، فهو دائمًا مستعد للجماع ويرغب به، وبطرائق أكرهها، تكلمت معه مرة بالموضوع ووعدني أنه سيغير من عاداته، وهو الأمر الذي لم يتحقق فطلبت الطلاق وانتهى الأمر". وتقول ثالثة "تطلقت منه في المرة الأولى، وعاودنا الصلح بعدما طلب فرصة ثانية، لكن عودتي له كانت من دون نتيجة، فتطلقنا بشكل نهائي لارجعة فيه". وفي تحليل موقف النساء هذا، يلاحظ أنهن أصبحن أكثر مرونة مقارنة مع الماضي، وهو ما يجعلنا نقول إن

المجتمع المغربي يشهد تحولًا اجتماعيًا مهمًا. إذ تعكس هذه المواقف التغيرات التي مست القيم القديمة، والتي أصبحت موضع شك في مجتمع في قلب التحولات، لا سيما على مستوى العلاقات بين الجنسين، وفي مقدمها العلاقة الجنسية التي تربطهما. ولدينا شهادة مبينة لذلك: "في كل مرة كنت أعلن فيها عن رغبتي في الطلاق من زوجي، كانت أمي تحثني على الصبر، وتقول لي: "حشومة" والدي كان له موقف أمي نفسه، لكنني بقيت مصرة على موقفي، وبالفعل تطلقت وأنا أعيش اليوم مع صديقة لي، وأشتغل لأجل نفسي، ولا أريد مساعدة من أحد حتى لو كانا والديّ".

وبقيت مسألة مهمة علينا تسجيلها، وهي أن الشهادات التي وقفنا عليها من خلال هذه الدراسة، سمحت لنا بملاحظة ذلك الوعي الشمولي بالتغيير الذي ترسخ لدى نساء العينة سواء من المتعلمات أو ممن لديهن تعليم بسيط أو منعدم، وهذا ماعبرت عنه مبحوثة بقولها: «أنا لست بمتعلمة، لكنني على وعي بما يحصل ولن أصمت، لا يمكنني أن أعيش في وضع مماثل". وفي هذا الأفق ترسم ملامح جديدة لسلوك "رفض الصمت" والذي بات يؤسس لنفسه كسلوك ثقافة خاصة به، تنبني في مقابل الثقافة الرسمية. ولا ينفي هذا بروز بعض الفروق بين أجيال المبحوثات في ما يتعلق بمقاومتهن وقبلها فهمهن لواقعهن الجنسي، إذ وجدت دراستنا ارتباطا وثيقا بين أشكال المقاومة والسن والتعليم وهي عناصر قادرة على خلق الفرق على المستويين: التوجهات والاختيارات، فنحن في الأول والأخير لا نعني فئة متجانسة سوسيولوجيًا. ومن هنا وجدنا أن النساء من الفئة الأولى (غير المتعلمات، كبيرات السن) نادرًا ما لجأن للمقاومة المباشرة على عكس الفئة الثانية (المتعلمات-صغيرات السن)، كما أنهن نادرًا ما مارسن الخضوع التام في سلوكهن الجنسي.

المحور الثالث: التفاعل القانوني والمدني الناشطي حول الاغتصاب الزوجي

في إطار سعينا لتبيان الفراغ القانوني الذي يطال جرم الاغتصاب داخل مؤسسة الزواج، تجدر الإشارة إلى أن المشرع المغربي لم يأت على أي تعريف للعنف الممارس على النساء، لكنه جرّم كل أشكاله بما فيها العنف الزوجي والأسري. ونص في هذا السياق في الفصل 400 من القانون الجنائي على أن كل "من ارتكب عمدًا ضد غيره جرحًا أو ضربًا أو أي نوع آخر من العنف أو الإيذاء سواء لم ينتج عنه مرض أو عجز عن الأشغال الشخصية أو نتج عنه مرض أو عجز لا يتجاوز مدته عشرين يومًا، يعاقب بالحبس من شهر واحد إلى سنة و غرامة من مائتين إلى خمسمائة درهم،أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط". وجاء في القانون نفسه من الفصل 404 "يعاقب كل من ارتكب عمدًا ضربًا أو جرحًا أو أي نوع آخر من العنف أو الإيذاء ضد أحد أصوله أو ضد كافله أو ضد زوجه.." أما القانون الأخير حول محاربة العنف ضد النساء فقد عرّف العنف بناء على تعريف الجمعية العامة للأمم المتحدة في إعلانها المتعلق بالقضاء على العنف ضد المرأة في العام 1993 وهو"كل فعل عنيف تدفع إليه عصبية الجنس، ويترتب عليه أو يحتمل أن يترتب عليه أذى أو معاناة للمرأة، سواء من الجانب الجسماني أو الجنسي أو النفسي بما في ذلك التهديد بأفعال من هذا القبيل، أو القسر، أو الحرمان التعسفي من الحرية، سواء حدث ذلك في الحياة العامة أو الخاصة".

انخرط المغرب كغيره من الدول في مكافحة العنف ضد النساء، وبموجب ذلك تم إطلاق أول حملة لمناهضة مختلف أشكال المَيز والعنف ضد النساء في العام 1998 من طرف مختلف الفاعلين الحكوميين والمدنيين، وفي العام 2002 تم اعتماد استراتيجية وطنية للغاية نفسها وتفعيلًا لمقتضيات ذلك أعطيت الانطلاقة لمخطط تنفيذي في العام 2004. وفي خلال الفترة الممتدة من 2008 إلى 2012 تم إطلاق برنامج "تمكين" الذي يهم محاربة العنف المبني على النوع الاجتماعي. وكان العام 2009 أول محطة يتم فيها إنجاز بحث وطني حول انتشار العنف ضد النساء من طرف مؤسسة رسمية وهي "المندوبية السامية للتخطيط"، وتكرر ذلك في العام 2014 بتنسيق بين هذه الأخيرة في الخطة الحكومية للمساواة في أفق المناصفة 2012-2016، وهي خطة "إكرام". إضافة إلى البرنامج التحسيسي "المندمج بين قطاعين" إلى جانب ما سبق تم استحداث "لجنة القيادة ذات التركيبة الثلاثية" ضمت قطاعات حكومية وجمعيات المجتمع المدني ومراكز للأبحاث لتنفيذ الإستراتيجية الوطنية لمناهضة العنف ضد النساء. فضلًا عن إحداث "المرصد الوطني للعنف ضد النساء". بيد أن كل هذه الخطى والمحاولات والمرامي تظل من دون اكتمال فالحقوق الجنسية ما زالت تشكل أحد تابوهات القانون المغربي، فلا وجود

لبند واحد أو فصل أو مادة تطالب بذلك. واكتفى المشرّع في هذا الباب بتجريم الاغتصاب بشكل عام وتنص المادة 486 من القانون الجنائي بأن «الاغتصاب هو مواقعة رجل لامرأة من دون رضاها، يعاقب عليه بالسجن من خمس سنوات إلى عشر" وهذه المادة توهمنا ظاهريًّا بأن المشرع في هذا التجريم يضمن الاغتصاب في إطار العلاقة الزوجية. لكن المادة ذهبت إلى عكس ذلك، حيث تم استثناء الاغتصاب الزوجي على اعتبار أن هذا الأخير لا وجود له في ظل وجود عقد زواج، والزوجة التي تفرض عليها معاشرة زوجها من دون رضاها يحق لها فقط المطالبة بالتطليق ردًّا على التعسف الذي لحقها من طرف الزوج. وبالتالي فالمعاشرة الزوجية بغض النظر عن شكلها والظرف الذي تتم فيه، وما قد تتسم به من عنف مادي أو معنوي فهي حق من حقوق الزوج التي يخولها له ذلك العقد. كما لم يجعل تطبيق العقوبة عليه آلية، وهو ما يتجلى ظاهرًا من خلال عدم تمتيع المرأة في معظم الأحيان بأي نوع من أنواع الدعم المادي، كما أن المسطرة القضائية تجردها من جميع حقوقها. فالفصل 54 يخول المرأة مثلًا حق طلب الطلاق في حالة إن وجدت بزوجها عيب من عيوب "الفرج" أي عيب من العيوب الجنسية إلا أن ضمن كل هذه العيوب لا يذكر "الاغتصاب الجنسي"، وحسب الفصل 57 يخول التطليق للمرأة التي يهجرها زوجها بالفراش، ويرفض لمسها، ويظهر من هذا أن القانون يشجع على المعاشرة الزوجية، لكن الممارسة على عكسه تمامًا، فقط في حالة واحدة وهي عند رغبة الزوج في مواقعة زوجته من الدبر والتي يجرمها القانون ويعتبرها مخالفة للطبيعة. وجدير بالذكر أن هذه الممارسة لا تجرم في "المدونة" لكن القضاة يحكمون بتجريمها لاعتبارهم إياها ممارسة حيوانية. ويجدر التمييز بين الطلاق والتطليق فهما فعلان نصابهما مختلف الأول هو حق مكفول للزوج والزوجة بما يتوافق مع أحكام المدونة، ويكتفي القاضي هنا بتسجيل فسخ الزواج، أما التطليق فهو على عكسه إذ يتعين على الزوج أو الزوجة التقدم بطلب للطلاق بغرض إنهاء للعلاقة الزوجية بحكم من القاضي الذي يقوم بالتحقيق في الطلب، ويكون له قرار قبوله أو رفضه. ومن الممكن أن يرفض القاضي طلب المرأة إن تبين له كما في حالة ورقتنا أن "طلبها للتطليق بسبب عدم رضاها عن معاشرة زوجها الجنسية لها ليس بالشيء الذي يستوجب فك الرابطة الزوجية"، كما أن المرأة من الممكن بموجبه أن تجرد من كل حقوقها وكأنها تشتري حريتها من الزوج بالتخلي عن كل شيء.

وعليه فالممارسة القانونية تحكم على النساء بوضع من انعدام الأمان وتعطي للزوج حقوقًا أحادية الجانب، إذ لا تترك لهن سبيلًا سوى العودة إلى بيوت أهلهن وهن مطلقات، والأمر نفسه ينطبق على الممارسة الاجتماعية التي لا تخلو هي الأخرى من اضطراب وحيف، وهذه عوامل تجعلنا ندرك دوافع نساء العينة من الفئة الثانية في اللجوء إلى طرائقهن الخاصة للتعامل مع الوضع الذي يقبعن فيه. ولا يغيب عن بالنا أنّ في كثير من الأحيان تضطر المرأة إلى الخروج من بيت الزوجية وليس معها إلا ما تلبسه، وما هو متعارف عليه أن المرأة إذا غادرت بيت زوجها فمن المرجح أن تفقد كل حقوقها أمام القانون في هذه الوضعية. وأيًّا يكن فوضعية الزوجة المغتصبة في مجتمعنا قانونيًّا وضعية مضطربة يشوبها كثير من اللبس والغموض. ومن الغريب أن المغرب ورغم مبادراته الدائمة

> **في كثير من الأحيان أتجنب الاغتسال حتى ينفر من رائحتي**

لمناهضة كل أشكال الميز والعنف لم يسجل تجريمًا للاغتصاب الزوجي إلا مرتين في تاريخه المعاصر، ونذكر هنا حالة القرار الصادر عن محكمة الاستئناف في مدينة الجديدة في يونيو من العام 2013، والتي أقرت بمعاقبة زوج بسنتين حبسًا مع غرامة مالية وجاء القرار على النحو الآتي: »معلوم أن الزوجة مدعوة بحكم الرابطة الزوجية إلى تمكين زوجها من نفسها، وهذا يعني أن الزوج بدوره مطالب هو الآخر بحماية شريكة حياته من الأفعال الفاحشة الماسّة بعورتها والتي لا يجوز العبث بحرمتها، أي أن لا يمارس عليها الفاحشة من دون رضاها، ومن موطن حشمة بالنسبة لها كان يأتيها من الفم أو الدبر من دون رضاها. فالرابطة الزوجية تعنى بتوفير الحماية للزوجة، وويجب ألا تستعمل كذريعة من طرف الزوج لارتكاب الفاحشة في حقها بطريقة لا ترضاها"، ثم إدانة زوج في طنجة شمال المغرب بسنتين سجنًا نافذة وغرامة مالية قدرت 2000 درهم، (200 يورو) مع دفع تعويض للزوجة المشتكية بقيمة 30 ألف درهم،(3000 يورو) بتهمة "الاغتصاب وفض البكارة بالقوة" بعدما أثبتث الزوجة عبر تقرير طبي تعرضها لتمزق مهبلي، نتج من علاقة جنسية تمت بعنف. وتجدر الإشارة إلى أن هذا الحكم لا يعكس التوجه القضائي المغربي عمومًا.

في المقابل تعتبر جمعيات المجتمع المدني القناة المركزية التي تتسرب عبرها أرقام حالات الاغتصاب الزوجي إلى الرأي العام

المغربي، وكثيرة هي الحملات والتظاهرات التي دعت إليها هذه الأقطاب المدنية من أجل وقف تعسف القانون والقضاء المغربيين عندما يتعلق الأمر بالاغتصاب من طرف الزوج. ونذكر على سبيل المثال الحملة التي قادتها إبان انتحار الفتاة المغربية أمينة الفيلالي عام 2012، وصحيح أن هذه القضية التي هزت الرأي العام المغربي كانت تهم إلغاء المادة 475 الذي تعفي المغتصب من العقوبة في حال زواجه من الضحية، غير أن الحركة النسوية وجدتها فرصة سانحة لتسليط الضوء على الاغتصاب بمختلف أشكاله بما فيه "الزوجي"، وبعد مشاورات طويلة امتدت لأزيد من سنتين قرر البرلمان المغربي إلغاء تلك المادة في العام 2014. ومن الأمور المحزنة أن وضع الاغتصاب الزوجي بقي على حاله. وفي اليوم العالمي للقضاء على العنف والذي حددته الجمعية العامة للأمم المتحدة في 25 نوفمبر، تعقد في المغرب أجمع مجموعة أنشطة وندوات مختلفة، ودائمًا ما يطرح على طاولة النقاش القصور القانوني المتعلق بجريمة "الاغتصاب الزوجي". كما يشكل اليوم العالمي للمرأة والذي يصادف 8 مارس محطة أخرى للحركات النسوية للتذكير بأن مسار إنصاف المرأة المغربية لا يزال طويلًا ويتم الطعن في حجم التطورات المحققة من خلال الاغتصاب الزوجي، الذي تعتبره الحركة النسائية "انتكاسة قانونية" بامتياز. وفي العام 2013، استطاعت قيادة أهم نقاش عمومي شهده المغرب في خلال هذا العام من أجل إقرار قانون خاص بمحاربة ظاهرة العنف ضد المرأة، يستهدف تجريم العنف بجميع صوره وأشكاله. وهو القانون رقم 130.13 الذي أخذ وقتًا طويلًا في دواليب النقاش بين الأمانة العامة للحكومة، ومجلسي البرلمان. هذا الأخير الذي وإن اعتبر من طرف الحركات النسوية ناقصًا وغير كافٍ لكونه بعيدًا كل البعد من الحد الأدنى المطلوب ومجرد صيغة تعديلية لبعض فصول القانون الجنائي والمسطرة الجنائية، إلا أنه يُعدّ مكتسبًا حقوقيًا وبداية جادة للنظر في التعسفات الجنسية مستقبلًا.

على سبيل الختام

سعينا عبر مختلف محاور هذه الدراسة إلى اقتحام أكثر العوالم حساسية في حياة النساء "عالم الجنس". النساء اللواتي تتبعنا حياتهن الحميمية يعتبرن من طرف أزواجهن مجرد مصدر للذة، الأمر الذي أصبح معه الاتصال الجنسي الذي من المفترض أن يكون تعبيرًا عن الحب وتبادلًا للمودة والحنان مجرد التزام تعاقدي، واجب على الزوجة، وحق للزوج في أي وقت. والمشكلة كلها تكمن في هذا التصور، الذي ينتهي في الأخير إلى تحويل الاتصال الجنسي إلى فعل اجتماعي يشوبه الإكراه. أما أساس المعضلة فيعود إلى "ليلة الدخلة" وما يحيط بفض البكارة من سيناريوهات مرعبة، والتي علقت بذاكرة النساء وأصبحت تحضر لديهن في صورة ذكرى مأسوية، كيف لا وهي أول اتصال جنسي بشريك العمر؟

وعلاوة على كل هذا ثمّة عناصر أخرى تفاقم الوضع فالعنف الجنسي يتخذ أشكالًا أخرى لممارسة الضغط على النساء كالحرمان من الإنفاق، والتحقير والإهانة، واللجوء إلى الضرب. ويضاف إلى المشكلات المتعلقة بالسلوكات، الفراغ القانوني الذي يكرس تفوق الذكورة ويقر على المستوى الماكرو سوسيولوجي بمحورية الإيلاج في تصور الجنس(...) وتبعًا لهذا المنطق، يكون الرجل هو الفاعل الجنساني الوحيد". كل ذلك جعل المرأة تفكر وتبتدع أشكالًا مختلفة من المقاومة، إذ تتداخل الإكراهات البنيوية مع التجربة الذاتية الخاصة لتفرز ممارسات واستراتيجيات من أجل المواجهة والتي تصبح وفقًا لهذا المنطق "آليات لتدبير الذات" وهو الأمر الذي يؤدي إلى"صوغ هوية مقاومة تذرع" تنم عن الحس الإبداعي للنساء في التحايل على مشكلتهن، وبقدر ما تعتبر هذه الاستراتيجيات أداة لإدارة تلك الإكراهات، فإنها تشكل من زاوية ثانية ممارسة شكلية تنتمي إلى ثقافة مضادة للثقافة الرسمية، إنهن يعملن وبشكل مستمر على تعبئة الموارد المتوفرة لديهن وتطوير استراتيجيات متعددة تختلف باختلاف السياقات حيث يستطعن ممارسة نوع من السلطة على واقعهن وأزواجهن. أما المجتمع المدني، فيظل نقطة ضوء أمام عتمة النص القانوني، والذي ينظر إلى موضوع "الاغتصاب الزوجي" كإحدى أهم المشكلات التي يثيرها الوجود الاجتماعي للمرأة المتزوجة، وقد ناضل الجسم الحركي طويلًا لتسليط الضوء على هذا الجرم الذي يعتبر "جرمًا ممحوًّا" والتعريف به، إذ أصبح موضوعًا للتفكير وهذا أمر يحسب للحركة النسوية المغربية التي أصبحت علاوة على دورها النضالي فضاء للتضامن والاعتراف وملجأ لبناء روابط إيجابية ثابتة نوعًا ما، وهو ما يساهم في خلق موقع لفعل جماعي نضالي، الأمر الذي يساهم في إظهار المعاناة.

ابورديو، بيير. 1956. الرمز والسلطة. ترجمة: عبد السلام بن عبد العالي. الدار البيضاء: دار توبقال للنشر. الطبعة الأولى.

بورديو، بيير. 1995. أسئلة علم الاجتماع حول الثقافة والسلطة والعنف الرمزي. ترجمة: إبراهيم فتحي، دار العالم الثالث، الطبعة الأولى.

حجاري، مصطفى. 2011. التخلف الاجتماعي: مدخل إلى سيكولوجية الإنسان المقهور. المركز الثقافي العربي. الدار البيضاء، الطبعة الثامنة.

حمودي، عبد الله. 2004. مصير المجتمع المغربي، رؤية أنثروبولوجية لقضايا الثقافة والسياسة والدين والعنف. حوار وإعداد: توفيق بوعشرين ومحمد زرنين. منشورات دفاتر وجهة نظر. العدد 5. الرباط: الطبعة الأولى.

الديالمي، عبد الصمد الديالمي. 2000. نحو ديمقراطية جنسية إسلامية. فاس: أنفو، برينت.

الديالمي، عبد الصمد. 1985. المرأة والجنس في المغرب. الدار البيضاء: دار النشر المغربية.

السعداوي، نوال. المرأة والجنس. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الطبعة الثانية.

الشرقي، عبد المجيد. لا تاريخ. الإسلام والحداثة. الدار التونسية للنشر، الطبعة الثانية.

العروي، عبد الله. 2002. مفهوم الحرية. المركز الثقافي العربي. الطبعة السادسة. المغرب: الدار البيضاء.

قاسمي، ناصر. 2012. سوسيولوجيا العائلة والتغير الاجتماعي. القاهرة: دار الكتاب الحديث. الطبعة الاولى.

المرنيسي، فاطمة. 2005. ما وراء الحجاب: الجنس كهندسة اجتماعية. ترجمة: فاطمة الزهراء أزرويل. المركز الثقافي العربي، الطبعة الرابعة.

المعاجم والقواميس بالعربية:

ابن منظور. لسان العرب. مجلد 14. بيروت: دار لسان العرب.

خليل، أحمد خليل. 1995. معجم المصطلحات الاجتماعية. لبنان: دار الفكر اللبنانية. الطبعة الاولى.

بالفرنسية:

Alpe, Yves et autres. 2005. Lexique de sociologie. Ed Dalloz; paris.

Belghiti, M. 1978. « les relations féminines et le statut de la femme dans la famille rurale (dans trois villages de la Tassaout ». Bull. ec. Social du Maroc. Rabat.

Bourdieu, Pierre. 1980. Questions de sociologie. éditions Minuit; paris.

Bourdieu, Pierre. 1991. Introduction à la socioanalyse; in: actes de la recherche en sciences sociales. n° 90. Décembre. Dialmy, Abdessamad . 1988. Sexualité et discours au Maroc. Casablanca . Afrique – Orient.

Dialmy, Abdessamad. 1997. Féminisme islamisme et soufisme.Paris :Publisud.

Dialmy, Abdessamad. 2000. La gestion socioculturelle de la complication obstétricale au Maroc .Rabat. istére de la santé/ USAID.

Dialmy, Abdessamad. 2008. Féminisme au Maroc. Casablanca. Editions Toubkal : (Sous presses).

Forcé, Michel. 2000. Les théories du changement social; dans la sociologie: histoire et idées, Coordonné par Philippe cabin et Jean François dortier. Editions sciences humaines : Paris.

Galland, Olivier. 5 décembre 1997. « L'entrée des jeunes dans la vie adulte; problèmes politiques et sociaux: la documentation française »; n° 795.

Marcy, G. 1949. « Le droit coutumier Zemmour » . Publication de l'institut des hautes études marocaines : Carbonel. Ed.

Naamane Soumaya. 1985. « Au – delà de la pudeur ». Thèse pour le doctorat de 3ème cycle . Paris VIII.;2 VOL ; 505.

Rocher ,Guy. 1968. « Introduction à la sociologie générale: le changement social ». Tome 2, Ed HMH, Ltée.

DICTIONARIES:

Raymond, BOUDON, Philippe BESNARD et autre. 2001. Dictionnaire de la sociologie. Paris, Larousse, boulevard de grenelle.

ARTICLES:

Ali, RAME. « LA STRATEGIE NATIONALE DE LUTTE CONTRE LA VIOLENCE A L›EGARD DES FEMMES AU MAROC ». Querétaro, Mexique. In Colloque annuel du CIPC.

Bouatta, Cherifa. 2015/2. « De quelques facettes des violences faites aux femmes en Algérie», Dialogue. (n° 208), p. 85-98.

De Puy, Jacqueline et al. 2002/1. « Intimités piégées. La violence conjugale en Suisse », Nouvelles Questions Féministes. (Vol. 21), p. 57-80.

سلمى عزيز أحمد حنتولي

حائزة ماجستير تنمية ودراسات مرأة (2013)، جامعة بيرزيت – فلسطين، وبكالوريوس/ لغة عربية وآدابها (2006)، جامعة بيرزيت - فلسطين. رئيسة قسم النوع الاجتماعي، وزارة التنمية الاجتماعية - فلسطين. لها منشورات عدة أبرزها بحث بعنوان «دور المنظمات الأهلية الفلسطينية في مناهضة العنف ضد المرأة»، هيئة المنظمات الأهلية، فلسطين، 2018؛ ورقة تقدير موقف بعنوان: «في فلسطين: حماية النساء المعنفات – تمكين منقوص»، مركز السياسات العامة والتفكير الاستراتيجي، فلسطين، 2017؛ ورقة سياسات بعنوان: «تعزيز صمود التجمعات البدوية شرقي القدس لمواجهة سياسية القمع والتهويد الاستيطانية الممارسة تجاههم»، مركز السياسات العامة والتفكير الاستراتيجي، فلسطين، 2017. التقارير الإحصائية السنوية للنساء ضحايا العنف المبني على النوع الاجتماعي للأعوام (2015-2017)، وزارة التنمية الاجتماعية، فلسطين.

تدخّلات تمكين النساء والفتيات ضحايا العنف الأسري في فلسطين

سلمى حنتولي

الملخص

«تركت دراستي منذ عشر سنوات، وتزوجت بشاب بسيط يعمل عاملًا. ورغم تشدده ومنعه لاختلاطي بالجيران وبأهل القرية، إلا أنه كان طيبًا معي. لكن، وعلى إثر تعرضه لحادث عمل منذ خمس سنوات، تسبب بإصابته بمشاكل صحية ونفسية، لم يعد قادرًا على العمل، وبات عصبيًا جدًا ودائم الشتم والضرب لي. توجهت لمديرية التنمية الاجتماعية طلبًا للمساعدة لإعالتنا، فقد تراكمت الديون علينا، ولم نعد نملك شيئًا لبيعه، ولدينا ثلاثة أطفال في المدرسة. ساعدتني مرشدة المرأة بتسجيلنا ضمن بيانات الأسر الفقيرة، حيث صرفت لنا التنمية في المرة الأولى مساعدة طارئة قدرها 1800 شيكل، ومن ثم باتت تصرف لنا مبلغ 750 شيكل كل ثلاثة أشهر. وسواء في المساعدة الأولى أم في المساعدات التالية، والتي كنت أنتظرها بفارغ الصبر لتأمين أقل ما يمكن تأمينه من احتياجات أطفالي والمنزل، كان زوجي يصدمني باستيلائه عليها، وإنفاقها في إجراء الفحوص الطبية وشراء الحبوب المهدئة، مُتذرعًا بأن المبالغ من حقه لأنه مريض. توجهت لمرشدة المرأة شارحة لها الوضع، فمنحتني كتابًا يخولني تسلُّم المبلغ بدلًا من زوجي من دون علمه. ولخوفي من معرفته بالأمر، قامت المرشدة بمهاتفته وإعلامه «كذبًا» بإلغاء اسمه من بند المساعدات. ما زال الأمر يرعبني؛ لذا أُخفي المبلغ الذي أتسلمه عند أمي، فحينما تنتاب زوجي حالة عصبية، يبدأ بشتمي وضربي وتكسير محتويات المنزل بحثًا عن أي نقود. أتحمل ما يقوم به زوجي فلا أحد له سواي، ولا أريد حرمان أطفالي منه. كلي أمل بأن تصرف لنا التنمية مبلغ 10.000 شيكل؛ لأشتري عددًا من رؤوس الأغنام، تؤمن لنا مصدر دخل».(ي. ص، 29 عامًا. رام الله)[1]

الكلمات المفتاحية: العنف ضد المرأة، العنف الأسري، التمكين، التمكين الاقتصادي للمرأة، التمكين للنساء والفتيات ضحايا العنف.

المقدمة

في ظل الوعي العالمي بأهمية النهوض بأوضاع المرأة في المجالات التنموية كافة، برزت العناية بتمكين المرأة Woman' s Empowerment كأحد أهم المفاهيم المحورية في أجندة الوكالات التنموية والمنظمات الحكومية وغير الحكومية (Cornwall 2007).

وفي فلسطين، تُعنى وزارة التنمية الاجتماعية بتنمية وحماية الفئات المهمشة والضعيفة «الفقراء والأشخاص ذوي الإعاقة، والنساء، والأطفال، والمسنين، ومدمني المخدرات، والسجناء وعائلاتهم»، عبر العناية بجودة الخدمات الاجتماعية المقدمة لهم/ن في مجال الرعاية والحماية والتوعية والوقاية والتأهيل والتدريب المهني. ويختص أحد أهداف ذاك البرنامج بالنساء ضحايا العنف الأسري بنصه على «توفير خدمات الحماية والتمكين والرعاية والتأهيل النفسي والاجتماعي والقانوني لهن» (استراتيجية قطاع التنمية الاجتماعية للأعوام 2017-2022، 26 سبتمبر 2016). وفي العام 2018، أقرت الوزارة تعليمات خاصة بشأن دعم ومساندة النساء الناجيات من العنف المبني على النوع الاجتماعي؛ بهدف تسهيل إعادة اندماجهن وأطفالهن في أسرهن ومجتمعهن بكرامة وأمان، حيث نصت التعليمات على اعتماد لجان في مديريات التنمية الفرعية الاثنتي عشرة، تضم في عضويتها «مرشدة المرأة، والموجه المهني، ومدير المديرية»، وتختص بإعداد ملف كامل عن المرأة

1 مقابلة في تاريخ: 24/12/2018.

المستهدفة، بناء على معيارين: 1) أن تُصنف المرأة على أنها ضحية عنف، وتستحق الدعم والمساندة. 2) أن تكون المرأة قد تلقت خدمات الدعم النفسي والاجتماعي والقانوني من مرشدة المرأة في المديرية أو مركز محور[2]. وتُكلف اللجنة المركزية في مقر الوزارة المشكلة من «رئيسة وحدة المرأة والنوع الاجتماعي، دائرة الموازنة، والإدارة العامة للشؤون القانونية» بدراسة وتقييم ملفات النساء، وإعطاء القرار النهائي بخصوص استهدافها بمساعدة مالية بسقف مالي لا يتجاوز 10.000 شيكل (تعليمات رقم «5» للعام 2018، 14 آب 2018).

إشكالية الدراسة

يُعد العنف ضد المرأة من أكثر الآفات الاجتماعية انتشارًا، وأشدها انتهاكًا لحقوق الإنسان والحريات الأساسية، هذا عدا عن كونه عقبة في طريق النهوض بأوضاع المرأة وتحقيق أهداف خطة التنمية المستدامة للعام 2030[3]. ومع اعتبار المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات[4] في صميم تلك الخطة، ومن الأمور الأساسية لبلوغ أهدافها، كان التساؤل عن ماهية التمكين للنساء والفتيات ضحايا العنف الأسري في السياق الفلسطيني.

ومن أهم الأسئلة الفرعية التي تسعى هذه الدراسة للإجابة عنها: 1) كيف تعاطت برامج وتدخلات وزارة التنمية الاجتماعية الفلسطينية مع مفهوم التمكين للنساء والفتيات ضحايا العنف؟ 2) ما طبيعة الحاجات التي يحققها التمكين للنساء والفتيات ضحايا العنف؟ 3) كيف يمكن للوزارة وشركائها تحقيق الترجمة المُثلى لمفهوم التمكين في سياساتها وبرامجها الهادفة لإعادة اندماج تلك النساء والفتيات في مجتمعاتهن بكرامة وأمان؟

منهجية الدراسة:

استند إعداد هذه الدراسة إلى المنهج التحليلي في مراجعة بعض الأدبيات التي تناولت تمكين المرأة، والتمكين للنساء والفتيات ضحايا العنف الأسري، ومراجعة عدد من الوثائق الرسمية الخاصة بالتدخلات مع أولئك الضحايا في وزارة التنمية الاجتماعية. وعقد عدد من المقابلات المعمقة، ذات الأسئلة الموجهة حول: «مفهوم التمكين للنساء والفتيات ضحايا العنف الأسري؛ وجود مرجعية أو وثيقة تفسر تدخلات التمكين معهن؛ طبيعة الحاجات التي تحققها تدخلات التمكين لهن؛ التحليل للأبعاد الداخلية والخارجية في التعاطي معهن؛ مستويات التمكين لهن؛ طبيعة التدريبات والمهن الموفرة لهن؛ المتابعة والتقييم لهن»، حيث تمت مقابلة ثلاث جهات، هي:1) جهة الاختصاص في وزارة التنمية الاجتماعية، وهن: رئيسة وحدة المرأة والنوع الاجتماعي ومدير مركز محور؛ مديرة دائرة حماية المرأة؛ مديرة دائرة الموازنة؛ المستشارة القانونية؛ رئيسة قسم المتابعة والتنسيق في وحدة المشاريع؛ منسقة مشروع ويلود 3 الممول من التعاون الإيطالي. 2) رئيسة الفريق الوطني لنظام التحويل الوطني للنساء المعنفات في وزارة شؤون المرأة. 3) امرأتان من ضحايا العنف الأسري، واللتان تم التعاطي معهما من قبل مرشدة المرأة في مديرية التنمية الاجتماعية في رام الله، وتم اعتمادهما كمستهدفتين من تعميمات المساندة والدعم.

حينما تنتاب زوجي حالة عصبية يبدأ بضربي وتكسير محتويات المنزل بحثا عن نقود

الحيّزان المكاني والزماني للدراسة

نُفذت المقابلات في الفترة ما بين (18-26 كانون الأول 2018)، حيث تمت مقابلة الجهة الأولى في مكاتبهن في مقر وزارة التنمية الاجتماعية في رام الله. أما الجهة الثانية فتمت مقابلتها في مكتبها في مقر وزارة شؤون المرأة في رام الله. أما الجهة الثالثة، فجرت مقابلة المرأة الأولى في منزلها في رام الله، فيما تمت مقابلة الثانية في مكتب مرشدة المرأة في مديرية التنمية الاجتماعية في رام الله.

ولتحقيق الدراسة غايتها، عُمد إلى تقسيمها إلى جزأين رئيسيين،

2 مركز مجتمعي يتبع لوزارة التنمية الاجتماعية ويعمل تحت إشرافها، تم افتتاحه في تاريخ 27 شباط 2007، في مدينة بيت لحم (مقابلة مع سائدة الأطرش، رئيسة وحدة المرأة والنوع الاجتماعي ومركز محور في وزارة التنمية الاجتماعية، في تاريخ: 18/12/2018.

3 أهداف التنمية المستدامة 2030.

4 اختص الهدف الخامس في خطة التنمية المستدامة 2030 بتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات، وللمزيد حول مقاصد هذا الهدف انظر/ي: (المرجع السابق).

هما: الجزء الأول: الإطار النظري «مراجعة الأدبيات والدراسات»، ويتفرع لثلاثة أقسام، هي: القسم الأول: تمكين المرأة؛ القسم الثاني: التمكين الاقتصادي للمرأة؛ القسم الثالث: التمكين للنساء والفتيات ضحايا العنف الأسري. الجزء الثاني: تمكين النساء والفتيات ضحايا العنف الأسري في السياق الفلسطيني.

الجزء الأول: الإطار النظري «مراجعة الأدبيات والدراسات»

مع عناية منهج GAD بضرورة فحص ودراسة العلاقات التي تربط النوع الاجتماعي بالهياكل والبنى الاجتماعية والثقافية والدينية والطبقية (Bolis & Hughes 2015; Reeves & Baden 2000; Cornwall 2007)، برز تحدي مفهوم التمكين لهياكل القوة في المجتمعات البطريركية (Reeves & Baden2000). ومن هنا، بات تمكين المرأة من أهم القضايا التي تبنتها المنظمات التنموية كموجه لسياسات التنمية وأنشطتها، وأكثرها جدلية وارتباطًا بالحاجات الاستراتيجية للمرأة (جاد 2005).

القسم الأول: تمكين المرأة

ارتبط تاريخ التمكين بتاريخ حركات التحرر الوطنية وحركة الحقوق المدنية الأميركية وبإرث التربوي Paulo Freire في العمل على تمكين الفقراء والمهمشين، بإشراكهم في التعليم وكسب المعرفة لتغيير أوضاعهم بأنفسهم (جاد 2005). ورغم اهتمام التمكين بجميع الأفراد والجماعات المستضعفة والمهمشة في المجتمع إلا أنه بات أكثر ارتباطًا بدراسات التنمية والمرأة، وعنايته بإزالة المعيقات التي تحد من مشاركتها وحريتها (السيد ومنصور 2010).

لقد أثار مفهوم التمكين كثيرًا من الجدل في أوساط الجهات النسوية والتنموية (جاد 2005)، بل وأثار عدم وجود ترجمه واضحة للمفهوم في بعض اللغات الريفية والضبابية، واعتباره كلمة مُصدّرة من الأجندات الأجنبية (Eyben 2011)، خصوصًا بعد ترافقه وتصريحات الولايات المتحدة الأميركية الالتزام به، وبحقوق النساء في دول العالم الثالث كالعراق وأفغانستان اللذين تعرضا بالأساس للغزو من قبلها (Cornwall 2007). ورغم تباين الأدبيات في تعريف التمكين تبعًا للتباين بين الفاعلين والسياقات المختلفة (Eyben 2011)، إلا أن الجامع بينها اشتراكها بكونه «عملية تنطوي على تغيير إيجابي في علاقات القوة في المجتمع، والانتقال من حالة عدم المساواة إلى حالة المساواة (Kabeer 2001)[5]. كما أجمعت بعض الأدبيات على استحالة تصور مفهوم التمكين بمنأى عن تعريف القوة وديناميكياتها (Masterson & Owen 2006; Neal & Neal 2011; Tew 2006)[6]. ففكرة القوة علاقة لا مِيزة للفرد أو المجموعة، بمعنى أن القوة ديناميكية بين الكيانات الاجتماعية «على نطاق الأفراد والمؤسسات»، والتحول في القوة يمكن أن يتضمن التغيير في العلاقة بين شخصين، أو التغيير في العلاقة بين الناس والمؤسسات (Neal & Neal 2011)[7]. كما أن القوة مترابطة بين مستويات التمكين الفردية والاجتماعية، بمعنى أن التمكين مفهوم جسري يتجاوز الحدود بين النفس الداخلية والعوالم الاجتماعية (Masterson & Owen 2006)[8]. وعليه، فالتركيز على القوة في مستوى واحد ينتقص من فهم القوة في مستويات أخرى؛ والتركيز على القوة الفردية يحرف الانتباه عن هياكل عدم المساواة الاجتماعية؛ والتركيز على القوة في المستوى الواسع يُغفل الاختلافات ضمن المجموعة (المرجع السابق). إضافة إلى أن المعرفة بأنواع القوة المتنوعة، وهي: «Power Over: وتعني الهيمنة/ السيطرة ؛Power to: وتعني المقدرة على القيام بالفعل؛ Power From: وتعني الحرية/ الخلاص من تأثير الآخرين (Riger 1993)[9]، إضافة لـPower Together: وتعني تأثير الطاقة التعاونية (Tew 2006)[10]»، يكشف عن مدى اتساع السلوكيات التي تُشرع بديناميكيات القوة، والتي بدورها يمكن أن تكون إنتاجية «موفرة للفرص» أو مقيدة لها (Cattaneo & Goodman 2015).

والملاحظ في معظم الأدبيات التي تناولت تعريف تمكين المرأة، دورانها حول فكرة تمكين المرأة على المستوى الفردي كتمكين المرأة من اتخاذ القرارات، والتأثير بمجريات الأمور المهمة بالنسبة لها (السيد ومنصور2010). وبينما تُعرّف كبير (2001) التمكين بـ: «زيادة قدرة المرأة على اتخاذ القرارات المصيرية في حياتها، الأمر الذي يتطلب تغيير المنظومة الاجتماعية برمتها وإحداث تغيير جذري فيها، وإعادة صياغتها بحيث يتم تقسيم الأدوار والمسؤوليات والحقوق على أساس أكثر توازنًا ومساواة».

---

5 ذكرت الدراسة في: (جاد 2005).

6 ذكرت الدراسات في: (Cattaneo& Goodman 2015).

7 ذكرت في: المرجع السابق.

8 ذكرت في: المرجع السابق.

9 ذكرت في: المرجع السابق.

10 ذكرت في: المرجع السابق.

ترى (Bisnath & Elson 2000)[11] أن استيعاب وتفسير مفهوم تمكين المرأة قد حُصرا في المشاركة بعملية اتخاذ القرار، وتوسيع خيارات النساء كأفراد لا كمجموعات، وزيادة وصولهن لمصادر الإنتاج. كما باتت بعض المنظمات غير الحكومية تركز على تمكين المرأة عبر تقديم القروض وتوفير المشاريع المدرة للدخل، وتأمين الخدمات لها في المجالات الصحية والتعليمية (جاد 2005).

ورغم تأكيد أدبيات التنمية أن التمكين عملية متكاملة وشاملة تتجاوز البعد الاقتصادي المتمثل في الحصول على الموارد والخدمات الأساسية؛ لتشمل أبعادًا متعددة اجتماعية وسياسية وقانونية وثقافية وأسرية وشخصية ونفسية... مرتبطة بمستويات الأسرة والمجتمع والقومية (السيد ومنصور 2010)، إلا أن معظم الوكالات والمشاريع التنموية ما زالت تحصر اهتمامها في التمكين الاقتصادي للمرأة (Eyben 2011)، فما دواعي ذلك، وما الملحوظات التي وُجهت لهذا التمكين؟

القسم الثاني: التمكين الاقتصادي للمرأة

يُعرّف التمكين الاقتصادي للمرأة «Woman Economic Empowerment» بأنه: «عملية بها المرأة تتمتع بحقوقها في التحكم والاستفادة من المصادر، الممتلكات/ الدخل، والوقت...، وتمتلك المقدرة على إدارة المخاطر وتطوير وضعها الاقتصادي ورفاهها» (Bolis and Hughes 2015). وبتغاضٍ عن هذا التعريف، استندت بعض الوكالات التنموية إلى النظريات الاقتصادية[12]، باعتماد التمكين الاقتصادي استراتيجية مركزية في مكافحة الفقر، وتحديدًا فقر النساء؛ انطلاقًا من تبريراتها بأن وصول النساء للمصادر المالية يُسهم بشكل فاعل في استثمار المصادر في تعليم أطفالهن وتغذيتهم، إضافة لتحسين وصولهن للخدمات الطبية (Quisumbing & Maluccio 2003; Kabeer & Mahmud 2004; Roushdy 2004)[13]. فعلى سبيل المثال، عُني برنامج التحويلات النقدية المشروط في أميركا اللاتينية بالتمكين الاقتصادي للنساء الأمهات اللواتي يُعانين فقرًا مدقعًا؛ بهدف تأمين الدعم المدرسي والرعاية الطبية لأطفالهن.

11 ذكرت الدراسة في: (أبو نحلة وأخريات 2003).

12 من أهم النظريات الاقتصادية: "نظرية المقايضة الاجتماعية، نظرية التوزيع النسبي والفوارق/ التفاضل في المصادر، نظرية الاستقلال الزوجي". وللمزيد حول النظريات انظر/ي:(Vyas & Watts 2008; Hidrogo& Fernald 2012; Bolis& Hughes 2015).

13 ذُكرت الدراسات في: (المرجع السابق).

ورغم الانتقادات العابرة التي وُجهت للبرنامج؛ لتعزيزه الدور النمطي للمرأة، وعدم تشجيع المشاركة المتساوية للجنسين في مسؤوليات الرعاية المنزلية ورعاية الأطفال، واحتمالية فقدان المرأة عملها بسبب دورها الإنجابي (Eyben 2011)، كانت لبعض أدبيات التنمية انتقادات أعمق للنظريات الاقتصادية، بدءًا من تركيزها على الأسرة باعتبارها نظام قوة يتمتع فيها الرجل بالهيمنة، مرورًا بإغفال أهمية تحليل السياقات الاجتماعية الأوسع «الثقافية والمؤسساتية والسياساتية»، وانتهاءً بمحدودية تفسيراتها للعلاقة ما بين التمكين الاقتصادي للنساء، واحتمالية تعرضهن للعنف الأسري (Vyas & Watts 2008; Hidrogo & Fernald 2012). ومع ما خلُصت إليه بعض الدراسات من آثار متباينة «إيجابية وسلبية»[14] لتلك العلاقة، كانت مطالباتها بإعادة تفحّص العناصر المتقاطعة ما بين النشاط الاقتصادي للمرأة والعنف الأسري، إضافة لدراسة التقاطعات ما

أثار مفهوم التمكين كثيرًا من الجدل في أوساط الجهات النسوية والتنموية

بين الحقوق الاقتصادية وعلاقات القوة والهويات الأخرى «الفردية، والأسرية، والمجتمعية، والسياقات الثقافية والبيئية والزمانية للفئات المستهدفة (Vyas & Watts 2008; Hidrogo& Fernald 2012; Bolis & Hughes 2015). فكما بينت (Vyas & Watts 2008) يُمكن أن يولد انخراط المرأة في سوق العمل في سياق يُقيد عملها خارج المنزل، توترات من شريكها، الأمر الذي قد يرفع احتمالية تعرضها للعنف

14 خلصت دراسة (Bolis & Hughes 2015) إلى أن التمكين الاقتصادي للنساء يُقلص العنف الأسري في حال أدى التمكين لزيادة قوة النساء على المفاوضة في العلاقة الأسرية، والمقدرة على ترك العلاقة المُعنفة لها، وتقليل فقر الاسرة، إضافة لمساهمته في تغيير التوجهات حول علاقات القوة ورفع الحصانة عن العنف الأسري على المستوى المجتمعي. ومن ناحية أخرى، يُمكن أن يزيد التمكين الاقتصادي للنساء خطر تعرضهن العنف الأسري، في حال استخدم الرجال العنف طريقة للسيطرة على دخل النساء ومصادرهن، أو للتعبير عن عدم رضاهم للتحول في الأدوار الأسرية، أو إذا ما أدى ازدياد النشاط التجاري للنساء لغضب واسع أو ردة فعل عنيفة من قبل الرجال على المستوى المجتمعي.

من طرفه. لكن ومع الوقت، يمكن للمرأة أن تطور استراتيجياتها في تقليص العنف أو تحديه.

وبناء على ما سبق، كان تأكيد أدبيات التنمية أنّ التمكين عملية معقدة وطويلة المدى ومتعددة الأبعاد[15]، تتطلب فهمًا وتغييرًا لمضامين النوع الاجتماعي العميقة وللسياقات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي تقيد وكالة/ قوة المرأة، إضافة لتعزيز التبادلية بين أبعادها المختلفة (Eyben 2011; Hidrogo & Fernald 2012). فمثلًا، لم يُرافق ارتفاع مستوى تعليم الفتيات الأصغر سنًّا في غانا ارتفاع مؤشرات تمكينهن اقتصاديًّا؛ نظرًا لصعوبة إيجادهن وظائف لائقة في القطاع الرسمي، الأمر الذي قيّد مقدرتهن على التحكم بحياتهن مقارنة بالنساء الأكبر سنًّا (Eyben 2011). وعليه، وُجهت المطالبات للوكالات والمشاريع التنموية العاملة في مجال تمكين المرأة؛ لدعم عمليات التمكين الهادفة للتغيير في حياة النساء، ودعم قوة تنظيمهن، والاهتمام بدور العاملين/ات على الخط الأول بهدف خلق الظروف البيئية الملائمة لتمكين النساء، وتيسير النقاشات العامة، وتسهيل الرقابة على الأداء وتقييم التقدم، وتحقيق الآثار المضاعفة للتمكين مع الأخذ باحتمالية توليده آثارًا سلبية، والاهتمام بخصوصية السياق والمجتمعات، والتركيز على الكفاءة والاستدامة لعمليات التمكين وآثارها (المرجع السابق).

القسم الثالث: التمكين للنساء والفتيات ضحايا العنف الأسري

العنف ضد المرأة تعبير تاريخي عن علاقات القوة غير المتساوية بين الرجال والنساء، والذي يقود لهيمنة وسيطرة الرجال على النساء وممارسة التمييز ضدهن (الإعلان بشأن القضاء على العنف ضد المرأة 20/كانون الأول 1993). ويُعرف العنف الأسري بأنه «تصرف مقصود أو نهج للاعتداء العنيف الذي يتضمن استخدام القوة للإكراه و/أو التخويف و/أو التهديد و/أو العزلة، وما ينتج منها من صدمات جسدية نفسية ذهنية» (Bolis & Hughes 2015; Anczewska et al. 2012). وعالميًّا، يُصنف عنف الشريك الحميم «الزوج أو الزوج السابق، الصديق أو الصديق السابق» واحدًا من أكثر الأشكال انتشارًا عبر الحدود الإقليمية والثقافية والاجتماعية (المرجع السابق).

وللعنف آثار مدمرة للصحة الجسدية والذهنية للنساء وأطفالهن؛ فالعديد من ضحاياه يعانين من مشاكل جسدية خطيرة كالكدمات العميقة، الكسور، الجروح، الآلام العضوية المزمنة كالمشاكل في الجهاز الهضمي والإعاقات، هذا عدا عن احتمالية تعرضهن للموت أحيانًا (Vyas & Watts 2008; Anczewska et al. 2012; Bolis & Hughes 2015). أما المشاكل النفسية الخطيرة، فتتمثل باضطرابات ما بعد الصدمة PTSD، الإحباط، القلق، التخوف، تعاطي الكحول أو المخدرات أو العقاقير المهدئة، وانعكاس ذلك في تراجع ثقتهن بأنفسهن، وانخفاض دافعيتهن الذاتية، وصعوبة تعاطيهن مع المشاعر السلبية، إضافة لتعرضهن للصدمات الاجتماعية كاللوم والوصمة (Coid et al. 2003; Fischbach & Herbert 1997; Humphreys & Joseph 2004; Roberts et al. 1998).[16]

لقد حاولت بعض الأدبيات تحديد الممارسات الفضلى والتقييم الأمثل لتدخلات التمكين للضحايا، مع الحفاظ على ارتباط التمكين بمفهوم القوة (Cattaneo & Goodman 2015; Bolis & Hughes 2015). ومن التعريفات التي حافظت على ذاك الترابط، آخذة في الوقت ذاته خصوصية ومراحل تمكين ضحايا العنف، ما أوردته (Cattaneo & Goodman 2015) بأن التمكين: «عملية تحول هادفة في تجربة كسب القوة من خلال تفاعل في العالم الاجتماعي؛ فعملية التمكين بناء ترابطي تأخذ فيه الضحية الفعل نحو أهداف شخصية ذات معنى، مقادة بدعم المجتمع، وبامتلاك المهارة والمعرفة والثقة بالنفس للتحرك نحو تلك الأهداف، وملاحظة مدى التطور في نتائج تلك الأفعال على المستوى النفسي والسياقي». وكما يُلاحظ، فقد تعاطى هذا التعريف مع التمكين كعملية ونتيجة في آن معًا، مُؤمّنًا في الوقت عينه الحاجات العملية والاستراتيجية للضحايا من خلال ثلاثة مستويات، هي: 1) المستوى الفردي، ويركز على استعادة الضحية قوتها الذاتية بتلبية الاحتياجات المحددة والمعقدة لها «مع الالتفات لدور الصدمة في تجربتها»، والاستناد إلى خيارها

15 تشمل أبعاد التمكين بـ: 1) التمكين الاجتماعي، ويركز على تغيير المجتمع لتحظى النساء بالاحترام والتقدير والقدرة على تحديد خياراتهن المستقلة في الحياة الخاصة والمشاركة في الحياة العامة والوصول للخدمات. 2) التمكين الاقتصادي، ويُعنى بإدراك قدرة النساء على الاستفادة من النشاطات الاقتصادي، وإدراك قيمة مساهماتهن فيها واحترام كرامتهن، وإمكانية مفاوضتهن في التوزيع العادل للعوائد والمساواة في الأجور. 3) التمكين السياسي، ويعني تحقيق المساواة للنساء في التمثيل في المؤسسات السياسية، وتعزيز صوت الفئات الأقل حظًا، والحق في الانخراط في العملية الديمقراطية وصنع القرارات التي تؤثر في حياتهن وحياة الآخرين (المرجع السابق).

16 ذُكرت الدراسات في:(Anczewska et al. 2012).

الحر في تحديد أهدافها الرئيسية والفرعية والمفاضلة بينها بناء على دافعيتها الذاتية وظروفها وسياقها الثقافي والاجتماعي والاقتصادي... 2) المستوى التنظيمي «التمكين الجماعي»، ويُعنى بتوفير الدعم الاجتماعي والاقتصادي للضحية، وبناء شبكات العلاقات الموجهة لها، وضمان عضويتها في التدريبات الجماعية المتضمنة لنماذج تعزيز الثقة بالنفس والإصرار وبناء خطط التعافي، وإمكان التعلم من تجارب بعضهنّ، وتبادل المعلومات ومشاركة المهارات. 3) المستوى المجتمعي، ويركز على التعاون والتنسيق مع وما بين المنظمات الرسمية ومنظمات المجتمع لتوفير المصادر والدعم غير المتوفر للضحايا، وتطوير الحماية العامة بتوفير المصادر والخدمات لرصد ومعالجة الحالات التي تقع ضحية للعنف كتوفير أماكن الحماية والعمل المساندة لها، إضافة لتعزيز دور تلك المنظمات في أخذ الفعل الجماعي في اعتماد القوانين والتشريعات الرامية لمكافحة العنف؛ وتنظيم حملات الدعم والمناصرة (Anczewska and el. 2012; , Bolis & Hughes 2015 ; Cattaneo & Goodman 2015).

الجزء الثاني: تدخلات تمكين النساء والفتيات ضحايا العنف الأسري في وزارة التنمية الاجتماعية الفلسطينية

يُعد مفهوم تمكين ضحايا النساء والفتيات ضحايا العنف الأسري «عملية وغاية في آن معًا؛ فأي خطوة من الخطوات المتعددة في التدخل معهن يمكن أن تحقق نتيجة، تؤثر أو تسهل وصولهن لغايتهن الأبعد. وفي فلسطين برز التباين حول ذاك المفهوم بين العاملين/ات مع مجال مناهضة العنف ضد المرأة؛ إذ وعلى إثر تأثر بعضهم بمفهوم التمكين الاقتصادي للأسر الفقيرة[17]، كان اعتبار التمكين غاية اقتصادية تتمتع فيها ضحية العنف بالاستقلالية المادية[18]. أما بعضهم الآخر، فانسجم مع اعتبار تمكين ضحايا العنف عملية طويلة المسار، تتضمن تطورًا وانتقالًا من مرحلة إلى أخرى، إذ يبدأ بدرجات بسيطة من الضحية ذاتها ومقدرتها على الإفصاح عن نفسها، وتحديد خياراتها وطموحاتها، ليشمل مجالًا أوسع من محيطها[19]. وتوضح سائدة الاطرش رئيسة وحدة المرأة والنوع الاجتماعي ومديرة مركز محور في وزارة التنمية الاجتماعية[20] بأن التمكين عملية تراكمية صعبة وطويلة المدى، تتطلب أشهرًا وربما سنوات من العمل على الإرشاد النفسي والاجتماعي مع ضحايا العنف؛ لتصبح ممكنة على البعد الفردي، قادرة على صنع قرارها، وتأمين مصدر دخلها والسيطرة على مواردها؛ لتنتقل بعد ذلك للحيز العام والمشاركة المجتمعية.

وبالنظر في تفسير تدخلات التمكين للنساء والفتيات ضحايا العنف على المستوى الفردي، رأى بعضهم[21] أن أساس العمل مع ضحايا العنف هو الحماية، إذ يتركز عمل مرشدات حماية المرأة على إبعاد مصدر الخطر عن الضحية، ومن ثم العمل على إرشادها اجتماعيًا ونفسيًا، وفهم احتياجاتها، أما التمكين ولحصر فهمه بالبعد الاقتصادي، فلا يتم العمل عليه. وفي المقابل، تركز إلهام سامي رئيسة الفريق الوطني لنظام التحويل الوطني في وزارة شؤون المرأة[22] على موضوع القوة، بتبيان أنّ من أسباب العنف انعدام القوة الناجمة عن عدم وضوح ملامح الهوية للضحية، ومعرفتها بذاتها بشكل سليم؛ الأمر الذي يؤثر في طريقة تفكيرها وقدراتها وخياراتها؛ فتكون أكثر عرضة للمؤثرات المؤدية لوقوع العنف بأشكاله المختلفة، وبدرجات خطورته المتفاوتة. وعليه، فالتمكين يبدأ من اللحظة التي تأخذ فيها الضحية قرار كسر دائرة الصمت متوجهة لطلب الخدمة؛ ليتم تسليحها بالقوة والقدرة على إخراج مشكلتها، وإدراك آثارها على نفسيتها وعلى الآخرين، فتغدو قادرة على اتخاذ قراراتها وخياراتها وتحديد مصيرها. وبتفصيل ذلك؛ يُعد التدخل مع ضحايا العنف وتمكينهن أمرًا صعبًا للغاية، فمن تتعرض للعنف تعاني من انكسارات داخلية كضعف نظرتها لذاتها،

17 يرتبط مفهوم التمكين في وزارة التنمية الاجتماعية بالبعد الاقتصادي أي المشاريع الصغيرة المدرة للدخل؛ إذ تركز الوزارة على خلق فرص العمل للأفراد في الأسر الفقيرة؛ لتمكنهم من إعالة أنفسهم وأسرهم. وعليه، لا يُلتفت للتمكين بمفهومه الشامل وأبعاده ومستوياته المتعددة. (مقابلة مع: نوال التميمي، مديرة دائرة حماية المرأة في وزارة التنمية الاجتماعية، في تاريخ 19/12/2018؛ هانوي كمال، رئيسة قسم المتابعة في وحدة المشاريع في وزارة التنمية الاجتماعية، في تاريخ:23/12/2018.

18 مقابلة مع: التميمي، في تاريخ: 19/12/2018؛ كمال، في تاريخ: 23/12/2018؛ آلاء عبد الصمد منسقة مشروع ويلود 3 في وزارة التنمية الاجتماعية، في تاريخ:23/12/2018.

19 مقابلة مع سامي، في تاريخ: 24/12/2018.

20 مقابلة في تاريخ: 18/12/2018.

21 مقابلة مع التميمي، في تاريخ: 9/12/2018.

22 مقابلة في تاريخ: 24/12/2018.

وثقتها بنفسها وقدراتها. ومن هنا، تُعدِّ الأطرش[23] التمكين الاجتماعي الأساس في التعاطي مع حالات العنف وإخراجها من دائرته؛ إذ يبدأ العمل مع الضحية على تفريغ ما في داخلها وما تعرضت له، الأمر الذي يتطلب جهدًا ووقتًا وتدخلات على المستويات كافة، بدءًا من استعادة الضحية ثقتها بذاتها، واكتشاف قدراتها، ووعيها بحقوقها القانونية، وبالمصادر المتوفرة في أسرتها ومجتمعها، وتمتعها بالاستقلالية في قراراتها ومواردها المالية. أما وإن وضعت الضحية معيقًا أمام ذاتها في التقدم، فلن تفلح جهود مقدمي/ات في التدخل معها بتاتًا.

وبالبحث في مدى تلبية التمكين للحاجات العملية والاستراتيجية للضحايا، تبيّن تركيز طواقم التنمية الاجتماعية المتمثلة بمرشدات المرأة ومركز محور على توفير الحاجات العملية للضحايا، حيث توضح الأطرش:[24] «ما يتم العمل عليه فعليًا هو ضمان حماية المرأة، ووقف العنف ضدها، وزيادة ثقتها بذاتها، وإعطاؤها بعض الموارد -إن توفرت- لتكون منتجة، مع تنبيه الجهات المسببة للعنف ضدها بوجود جهات قانونية محاسبة لهم في حال تكرارهم للعنف». وبالتعمق في مدى تلبية الحاجات العملية للضحايا، اتضح بأن تدخلات التنمية لا ترقى على الدوام لتحقيق الحاجات العملية للضحايا؛ الأمر الذي يُعزى للسياسات والإجراءات التي تحكم أو تعيق توفير تلك الحاجات. وتستشهد سامي[25] بتجربتها في تحويل عدد من الحالات لوزارة التنمية؛ بهدف صرف مساعدات لها «كانت المساعدة تصرف باسم الزوج تحت بند البطالة، من دون مراعاة لكون الزوج المعنف الرئيسي للحالة، والذي كان يُعيد تعنيفها؛ لتطلب المساعدة مرة أخرى». ورغم توافق الآراء[26] على عدم اعتبار تعميمات رقم (5) تمكينًا للضحايا، بل هي أقرب ما تكون للمساعدة الطارئة، لم تُصرف المستحقات المالية للضحايا حتى الآن؛ بسبب إجراءات وزارة المالية. وما زالت (م. ح، 21 عامًا) -والمستهدفة كحالة ضمن تلك التعميمات- تنتظر بفارغ الصبر صرف مبلغ 10.000 شيكل، لتسدد ايجار المنزل الذي استأجرته وشقيقتها منذ سنة؛ بهدف الابتعاد عن والدهما المتحرش بهما جنسيًا[27]. وعليه، وفي ظل تجاوز مبلغ الإيجار المستحق عليهما مبلغ 18.000 شيكل، كان التعجب: أيكفي مبلغ المساندة لدفع الإيجار المستحق عليهما، وكيف لهما أن تؤمنّا باقي الإيجار والإيجارات اللاحقة، وكلتاهما طالبتان جامعيتان، وبلا مصدر للدخل!. الأمر الذي يُساق على حالة (ي. ص، 29 عامًا) التي تأمل بالحصول على المبلغ لشراء بعض الأغنام؛ بهدف تأمين مصدر دخل لأسرتها[28]، أفلا يُعد مشروعها هذا جزءًا من التمكين الاقتصادي!.

وبالاستيضاح عن التقييم المسبق لخطورة التدخل بمثل تلك المساعدات على الضحايا، استندت اللجنة المركزية[29] لتقييم ملفات الحالات إلى التقرير الاجتماعي المرسل من المديرية بمصادقة مديرها وبتوقيع الموجه المهني ومرشدة المرأة فيها. وهنا، يلفت

العنف ضد المرأة تعبير تاريخي عن علاقات القوة غير المتساوية بين الرجال والنساء

إلى عدم امتلاك المرشدات للقدرة والمهارة عينهما في التعاطي مع الحالات، حيث توضح الأطرش:[30] « يستند رفع الحالات المرشحة للاستفادة من هذه المساعدة لخبرة المرشدة وطريقة تفكيرها من دون أسس علمية أو وثيقة مرجعية. مضيفة: «بعض المرشدات بارعات في رسم خطط التدخل من دون مرجعية، إلا أننا لا نرغب ببقاء العمل فرديًا ومعتمدًا على الأشخاص، بل أن يعمم ويُلتزم به من الجميع». وبالاستعلام عن عدم تضمين التعميمات لأي بند ملزم بمتابعة وتقييم الحالات، وضمان عدم تعرضها لعنف آخر نتيجة المساعدات، استند أعضاء اللجنة المركزية[31] إلى الرأي

23 مقابلة في تاريخ:18/12/2018.

24 المرجع السابق.

25 مقابلة في تاريخ: 24/12/2018.

26 مقابلة مع: الأطرش، في تاريخ: 18/12/2018؛ التميمي، في تاريخ: 19/12/2018؛ هيا صلاحات، مستشارة قانونية في وزارة التنمية الاجتماعية، في تاريخ: 20/12/2018؛ هنادي براهمة، مديرة دائرة الموازنة في وزارة التنمية الاجتماعية، في تاريخ: 26/12/2018.

27 مقابلة مع (م.ح. 21 عامًا)، ضحية عنف جنسي من قبل والدها، في تاريخ: 20/12/2018.

28 مقابلة مع (ي.ص. 29 عامًا)، ضحية عنف نفسي وجسدي من قبل زوجها، في تاريخ: 24/12/2018.

29 مقابلة مع: الأطرش، في تاريخ 18/12/2018؛ صلاحات، في تاريخ: 20/12/2018؛ براهمة، في تاريخ: 26/12/2018.

30 مقابلة في تاريخ: 18/12/2018.

31 مقابلة مع: الأطرش، في تاريخ 18/12/2018؛ صلاحات، في تاريخ: 20/12/2018؛ براهمة، في تاريخ: 26/12/2018.

الشفوي لرئيستها «الأطرش» والتي هاتفت عددًا من المرشدات بخصوص متابعة الحالات. وبشكل عام توافقت آراء اللجنة[32] على دور مرشدة المرأة في متابعة تلك الحالات، وضمان عدم انتفاع غيرها من المبلغ، إضافة لتأكيد دور الرقابة المالية في الوزارة بعدم صرف المستحقات المالية لأي حالة إلا بفواتير صرف مالية.

وفي الحاجات العملية أيضًا، يظهر التباين بين مراكز الحماية ومرشدات المرأة في توفير التدخلات النفسية للضحايا، إذ تتمتع المراكز بحظ أوفر من المرشدات لتوفر الاختصاصيّات الاجتماعيات والنفسيات فيها. أما المرشدات فيتعاطين مع الضحايا كمرشدات اجتماعيات فقط؛ إذ ما زالت معلوماتهن ومهاراتهن في المجال النفسي محدودة، ولا يتوفر اختصاصي/ة نفسي/ة في المديريات، الأمر الذي يضطرهن لتحويل الحالات التي تستدعي تدخلًا نفسيًّا إلى الصحة النفسية في وزارة الصحة[33]. وتوضح التميمي:[34] «لا نعلم بمدى جاهزية الصحة النفسية لاستقبال الضحايا على الدوام، وتوفير العلاج والمتابعة لها». وبالاستفسار عن تأمين متطلبات الضحية «العملية» غير المتوفرة ضمن رزمة خدمات الوزارة، تبين أن محاولات ذلك تتم من خلال شبكة العلاقات مع المؤسسات الأخرى، فإن لم تتوفر يتم الاعتذار للحالة[35]. وهنا، يُشار لاعتماد التشبيك مع مؤسسات المجتمع المحلي على قدرات المرشدات ومهاراتهن في بناء العلاقات والتنسيق مع المجتمع المحلي؛ فإن كانت علاقات المرشدة قوية، يسهل عليها توفير بعض الخدمات للضحية[36]. ومثال ذلك، ما تورده التميمي[37] بخصوص ضحية رفضها أهلها، فتم التنسيق لإيوائها في بيت الأجداد لحين توفير عمل ومسكن لها. أما إن كانت علاقات المرشدة بسيطة، فيصعب عليها تأمين متطلبات الضحية، الأمر الذي تمثله حالة (م. ح، 21 عامًا)[38]، إذ لم تتمكن مرشدة المرأة من التنسيق مع المجتمع المحلي؛ لتوفير رسوم دراستها الجامعية أو تأمين مصدر دخل لها.

وفي محاولة لاستيضاح إمكان تحقيق الحاجات الاستراتيجية لضحايا العنف وخلخلة علاقات القوة المهيمنة والثقافة الذكورية وتحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية، كان التباين في فهم معنى الحاجات الاستراتيجية وآلية تحقيقها، فبينما تُصرح التميمي[39] بـ«غاياتنا ليست تدمير الأسرة»، معتبرة أن مشروع إدارة الحالة المستحدث، الخطوة الأولى نحو تحقيق تلك الحاجات للأسر، حيث سيُعنى المشروع الممول من الاتحاد الأوروبي بتدريب الباحثين/ات الاجتماعيين/ات على مهارات التحليل ودراسة أوضاع وظروف أفراد الأسرة الفقيرة كل على حدة، وبناء التدخلات معها عبر التشبيك مع باقي المرشدين/ات كل بحسب اختصاصه/ا «طفولة، إعاقة، مسنين/ات، معنفات...». وعليه، يبقى تحقيق الحاجات الاستراتيجية مرهونًا بمدى وعي الباحثين/ات الاجتماعيين/ات بقضايا النوع الاجتماعي،

من أساسيات عمل المرشدة ألا تَعد الحالة بشيء، فهي لَيست العصا السحرية

وبما يتوجب عليهم/ن القيام به لتحقيق ذلك. الأمر الذي يدعمه رأي الأطرش:[40] «للأسف لا يتم التعاطي مع قضايا الضحايا من هذا المنطلق، ففهم الوزارة للتمكين ليس ناضجًا للعمل عليه بنظرة شمولية». مضيفة، بأن تغيير الثقافة العامة، وتحقيق قيم العدالة الاجتماعية والمساواة لا يزال بعيد المنال، ويتطلب وقتًا طويلًا وأطرافًا فاعلة في المجتمع لتحقيقه». هذا عدا عن تأثر السياق الفلسطيني بالنظم العالمية، والانقلابات والصراعات والحروب الاقليمية، وما تسببت به من ظهورٍ للأحزاب المتطرفة. وتستشهد الأطرش[41] بتجربتها في العمل التوعوي حول مناهضة العنف وحقوق المرأة، «على مدى أربعة عشر عامًا كنا نتوجه لمختلف المجتمعات بحملات توعوية، إلا أننا بتنا نواجه الرفض والمواجهة حتى من أكثر الاحزاب يسارية وانفتاحًا».

وبالنظر في تدخلات التنمية على المستوى الفردي لتمكين الضحايا، اتضح تمحور دور مرشدات المرأة بتبصير الضحية ومساعدتها في

32 المرجع السابق.

33 مقابلة مع التميمي، في تاريخ: 19/12/2018.

34 المرجع السابق.

35 مقابلة مع الأطرش، في تاريخ: 18/12/2018

36 مقابلة مع التميمي، في تاريخ: 19/12/2018.

37 مقابلة في تاريخ: 19/12/2018.

38 مقابلة في تاريخ: 20/12/2018.

39 مقابلة في تاريخ: 19/12/2018.

40 مقابلة في تاريخ: 18/12/2018.

41 المرجع السابق.

اكتشاف معارفها ومهاراتها، وتوعيتها على الخيارات والبدائل المتوفرة لديها، فإن امتلكت الضحية بعض المعارف والمهارات، ورغبت بتطويرها، يتم العمل وضمن الإمكانيات المتوفرة على إلحاقها بتدريبات مهنية أو توفير منحة تعليمية[42]. وهنا، تشدد التميمي[43] على أنّ «من أساسيات عمل المرشدة ألا تَعِد الحالة بشيء، فهي ليست العصا السحرية التي ستحل إشكاليتها، وتلبي متطلباتها كافة». كما تؤكد الأطرش[44] «احترام قرار الحالة حتى في أشد الظروف خطورة، فإن كانت الضحية نزيلة أحد مراكز الحماية، وقررت الخروج رغم وجود خطر عالٍ على حياتها، يتم تبصيرها وتوعيتها مرارًا وتكرارًا، فإن أصرت على قرارها يُحترم، ففي يدها حق تقرير مصيرها».

ويقتضي التدخل مع ضحايا العنف الأسري تحليل مختلف الأدوار والعلاقات والأبعاد الهياكل والنظم القائمة على كافة المستويات، وبالاستفسار عن ذلك، توضح سامي[45] إهمال مقدمي/ات الخدمة لمناهج التحليل المبني على النوع الاجتماعي في التعاطي مع الضحايا، مستشهدة بمتابعاتها لتطبيق إجراءات نظام التحويل في ثلاث محافظات: «ما اطلعت عليه من ملفات عبارة عن توثيق للمقابلات مع الحالات، من دون أي وضوح لتشخيصها أو خطة العمل معها أو مدى إشراك الجهات الشريكة في بناء الخطة». وتتابع: «ما يتم على أرض الواقع أقرب ما يكون للتحقيق مع الضحية، والتركيز على حدث العنف من دون الالتفات لتحليل جذور المشكلة وبداياتها، مشيرة لتعرض ضحية للقتل على يد شقيقها بعد مضي 25 عامًا على زواجها من شخص غير ابن عمها، جراء إهمال تحليل جذور مشكلتها».[46]

وبالبحث عن وجود مرجعية أو وثيقة وطنية مُوحِدة لطبيعة تدخلات التمكين لضحايا العنف الأسري، تبين إقرار نظام التحويل الوطني للنساء المعنفات في العام 2013، بهدف إرساء القواعد المشكِّلة بمجموعها ميثاقًا وطنيًّا للتعامل مع النساء المعنفات، وهي: تحقيق الحماية والرعاية للمرأة في القطاعات الصحية والاجتماعية والقضائية؛ إرساء القواعد والأسس التي تحكم الإطار الموجه والملزم للعلاقة المهنية مع المنتفعات؛ تشكيل مرجعية وحكم للمشكلات الأدبية والأخلاقية والمهنية، وتبيان الحقوق والواجبات لمقدمي الخدمة وللمرأة المعنفة[47]. ولكن، لم يترك النظام أي أثر في عمل القطاعات؛ إذ لم يلتزم الشركاء بنماذجه واستماراته، ولا بإصدار التقارير الدورية كل بحسب اختصاصه[48]. وفي العام 2017 تم العمل على تفعيل النظام بتقسيمه لستة محاور، هي: «السياسات والاجراءات، المساءلة والمتابعة، الإعلام، الرصد والتقارير، تنمية القدرات، إدارة الحالة والتمكين»، حيث عُدّ المحور الأخير من اختصاص ومسؤولية وزارة التنمية الاجتماعية، إلا أنها لم تلتزم بإعداد ورقة مفاهيمية أو حتى رؤية بخصوصه[49]. وفي هذا السياق، تعزو الأطرش[50] الضبابية في العمل على تمكين ضحايا العنف لعدم وجود دليل جماعي لتنظيم العمل على مستوى الوزارة، إضافة لمحدودية الموارد المتوفرة والأدوات المستخدمة، فبينما يعتمد مركز محور على «دليل إجراءات العمل مع النساء ضحايا العنف»[51]، رغم عدم إقراره من قبل الوزارة، لا تستند مرشدات المرأة في مديريات التنمية الاجتماعية إلى أسس علمية أو مرجعية معممة، بل يُركن إلى خبراتهن وأدواتهن الفردية وعلاقاتهن الشخصية في هذا المجال. ومع تأكيد الغالبيّة[52] أهمية إيجاد وثيقة مختصة ومعممة في ما يتعلق بالتدخلات مع ضحايا العنف، تُعول التميمي[53] على مساعي الوزارة باستهداف 40 امرأة من النساء الناجيات من العنف بمشاريع تمكين اقتصادي ضمن مشروع «إرادة» الممول من التعاون من الإيطالي، والتي قد تفضي للخروج باستمارة، تُمثل الخطوة في تنظيم آلية العمل».

وبالانتقال لتبيان مدى عناية تدخلات التنمية الاجتماعية بتمكين ضحايا العنف الأسري على المستوى الجماعي، توضح الأطرش[54] بناء على خبرتها كمديرة لمركز محور، أهمية دمج النساء ضحايا العنف مع نماذج قوية من النساء اللواتي خضن تجارب عنف، وأثر ذلك في

42 مقابلة مع الأطرش، في تاريخ: 18/12/2018.

43 مقابلة في تاريخ: 19/12/2018.

44 مقابلة في تاريخ: 18/12/2018.

45 مقابلة في تاريخ: 24/12/2018.

46 مقابلة في تاريخ: 20/12/2018

47 للمزيد حول النظام، انظر/ي موقع وزارة شؤون المرأة الفلسطينية: http://www.mowa.pna.ps/PublicationsDetails.aspx?id=9.

48 مقابلة مع سامي، في تاريخ: 24/12/2018.

49 المرجع السابق.

50 مقابلة في تاريخ: 12/2018

51 تم إعداد الدليل المهني منذ سنوات، ويركز على جلسات العلاج النفسي والاجتماعي لضحايا العنف في مراكز الحماية (المرجع السابق).

52 مقابلة مع: كمال، في تاريخ: 23/12/2018؛ التميمي، في تاريخ: 19/12/2018؛ براهمة، في تاريخ 26/12/2018؛ الأطرش، في تاريخ: 18/12/2018

53 مقابلة في تاريخ: 19/12/2018.

54 مقابلة في تاريخ: 18/12/2018.

زيادة وعي النساء بذاتهن وقدراتهن على تخطي العنف، الأمر الذي يتم عبر جلسات الإرشاد الجماعي في المركز، إضافة لما تجسده موظفات المركز من نماذج ايجابية للنزيلات بتوجيههن كيف يكن قويات ذاتيًا، وواعيات بحقوقهن، وممتلكات لأدوات الحماية، وقادرات على التعامل مع محيطهن؛ مضيفة تشجيعها دمج أولئك النزيلات بعد خروجهن من المركز في التعاونيات التي تقدم خدمات متنوعة للنساء كالتعليم والتدريب والتأهيل. وبالاستفسار عن عدد النساء اللواتي تم إدماجهن في التعاونيات، تبين أنّ العدد قليل ولا يكاد يُذكر، إذ ترفض الحالات التواصل مع القائمين/ات على المركز أو العودة إليه بعد خروجهن منه.[55]

وبالنظر في مدى عناية مرشدات المرأة بالتمكين الجماعي للضحايا، تبرز مرة أخرى الفجوة ما بين عملهن وعمل المركز؛ إذ وفي ظل ضغط العمل وشحّ المصادر والإمكانيات المتوفرة للمرشدات، فهن يركزن على تنفيذ جلسات الإرشاد الاجتماعي الفردي للضحايا في مكاتبهن أو بزياراتهن في منازلهن أو عبر مهاتفتهن[56]. وهنا، توضح التميمي: «قد تنفذ المرشدات التمكين الجماعي من خلال ورشات التوعية لعموم النساء في القرى والمناطق النائية، أما تنفيذه مع الضحايا فهو صعب؛ إذ تحرص الحالات على ألا تُعرف[57]».

واتصالًا بما سبق، تُعرج الأطرش[58] على دور الشبكات في تحقيق التمكين الجماعي للنساء، مشيرة إلى تخاذل مراكز تواصل بتنفيذ دورها، وما تأسست لأجله في العام 2012 كنقاط توجيهية تستكمل سلسلة اندماج المعنفات في المجتمع بتمكينهن اقتصاديًا. وتحيل التخاذل في دور المراكز إلى سيطرة وزارة شؤون المرأة عليها، وتحويل منسقاتها إلى موظفات إداريات في مكاتب المحافظات. وبالاستيضاح عن ذلك، تبيّن استحالة مأسسة فكرة الشبكات من دون وجود رؤية ومرجعية لها، خصوصًا مع غياب عنصر الثقة والتعاون ما بين المؤسسات وتنازعها على الصلاحيات في ما بينها، فمراكز تواصل عبارة عن شبكة تقوم على الشراكة والتعاون، لكن حينما تستشعر المنسقات[59] باستغلالهن من قبل الشركاء عند الحاجة لهن فقط فإنهن يرفضن التعاون[60]. وبالتمعّن في طبيعة التمكين الاقتصادي والتدريبات المهنية الموجهة لضحايا العنف، ومدى مراعاتها للتمكين الجماعي والابتكار في تنفيذها، يظهر أن جميع أفكار المشاريع الاقتصادية الفردية مستهلكة كمشاريع البقالة أو الأغنام أو التجميل[61]. وبالتعمق في آليات التخطيط والتنفيذ والمتابعة للمشاريع الاقتصادية الخاصة بتمكين الضحايا، توضح سامي:[62] «لا يوجد مؤسسة في الوطن، لا تعتبر التمكين تدخلًا، يتم إدراجه في الخطط السنوية تبعًا لتوفر التمويل فقط». وبتجاوزٍ لتصريح التميمي «ليس مطلوبًا من المرشدات أن يكن خبيرات في التمكين الاقتصادي»، فإنّ استهداف ضحايا العنف بمشاريع تمكين اقتصادي يتطلب تخطيطًا ومتابعة خاصة، واستمرارية في عملية التوجيه والإرشاد ما قبل تنفيذ المشروع، وفي مرحلة التنفيذ وما بعده، والأخذ بإمكان تعرضهن لانتكاسات قد تدمرهن ومشاريعهن، إذ تبين في مقابلة (ي. ص 29)[63] معرفتها الضحلة بتربية المواشي، فهي تخطط لتربية الأغنام من دون تهيئة المكان المناسب لها، ولا كيفية تأمين غذائها طوال السنة! أما بخصوص زوجها المريض نفسيًا واحتمالية سيطرته على المشروع أو تدميره أو تقييد تسويق إنتاجها، فتجيب «سأخبره بأن هذه الأغنام ملك لأمي، فهو يخاف منها!».

وبالاستعلام عن المرحلة التي ينتهي فيها التدخل مع الضحايا، اتضح أن الأمر مرهون بتقييم المرشدات ومدى استشعارهن بسير الحالات في مسار جيد؛ إذ بالكاد تتوفر الإمكانيات للمرشدات للقيام بواجباتهن المهنية ومهامهن الإدارية الجمة[64]. أما في ما يتعلق بتقييم قصص النجاح ونسبتها، فتوافقت الآراء[65]، على عدم وجود معيار محدد، فالموضوع نسبي، ولكل حالة خصوصيتها.

الخاتمة والتوصيات

في السياق الفلسطيني برز التباين في تدخلات تمكين النساء والفتيات ضحايا العنف الأسري على المستوى النظري المتمثل في تعريف تمكين الضحايا؛ فبينما حصرت بعضهنّ تمكينهن بالبعد

55 مقابلة مع الاطرش، في تاريخ: 18/12/2018.

56 مقابلة مع التميمي، في تاريخ: 19/12/2018

57 مقابلة في تاريخ: 19/12/2018.

58 مقابلة في تاريخ: 18/12/2018.

59 تؤكد سامي (24/12/2018) على الإشكالية الداخلية المتعلقة بارتباط عمل منسقات مراكز بالوظائف الإدارية، وعدم تمتع غالبيتهن بالمعرفة اللازمة بقضايا العنف.

60 المرجع السابق.

61 المرجع السابق.

62 مقابلة في تاريخ: 24/12/2018.

63 مقابلة في تاريخ: 24/12/2018.

64 مقابلة مع التميمي، في تاريخ: 19/12/2018.

65 مقابلة مع: الاطرش، في تاريخ: 18/12/2018؛ التميمي، في تاريخ: 19/12/2018.

الاقتصادي، كان لبعضهنّ الآخر وجهة نظر أعمق تجاه تمكينهن بالمعنى الأصيل المرتبط بالقوة، وطول الفترة الزمنية، وتلبية مختلف الحاجات العملية والاستراتيجية في المستويات كافة.

أما على المستوى التطبيقي المتمثل في تدخلات واجراءات التعاطي مع ضحايا العنف، فظهر تركيز طواقم وزارة التنمية الاجتماعية على توفير الحاجات العملية للضحايا فقط، كوقف العنف ضدها، وزيادة ثقتها بذاتها، وإعطائها بعض الموارد إن توفرت لتكون منتجة. ومع غياب وثيقة مرجعية توحّد تدخلات العمل مع الضحايا ما بين مرشدات المرأة ومراكز الحماية في الوزارة، كان التباين في توفير الحاجات العملية للضحايا، إذ عُدّ وضع مراكز الحماية أفضل مقارنة بوضع المرشدات اللواتي يتفاوتن في القدرة والمهارة في التعاطي معهنّ، والتشبيك مع مؤسسات المجتمع المحلي؛ لتوفير بعض الخدمات غير المتوفرة لهنّ ضمن رزمة خدمات الوزارة. يُضاف إلى ذلك، غياب الأخذ بتقييم ومتابعة خطورة التدخلات المسبقة واللاحقة مع الضحايا.

وكشفت الدراسة أن طبيعة التمكين الاقتصادي والتدريبات المهنية الموجهة لضحايا العنف نمطية ومستهلكة، ولا تراعي التمكين الجماعي والابتكار فيها. كما تبين أن التمكين الاقتصادي لضحايا العنف لا يتجاوز كونه تدخلًا مرهونًا بتوفر التمويل، ولا يأخذ بخصوصية الضحايا في مختلف مراحل المشروع «التخطيط والتنفيذ والمتابعة والتقييم»، والأخذ بإمكان تعرضهن لانتكاسات في أي مرحلة قد تدمرهن ومشاريعهن، فما يتم التركيز عليه فعليًا هو على البعد الفني والمالي للمشاريع الاقتصادية، من دون العناية بقضايا النوع الاجتماعي، وأبعاد التمكين.

وبناءً على ما قد سلف، تُجمَل أهم توصيات الدراسة بالآتي:

تجاوز وزارة التنمية الاجتماعية لمفهوم الحماية الضيق للنساء والفتيات ضحايا العنف الأسري، والمرتبط بتلبية بعض حاجاتهن العملية، واعتماد مفهوم التمكين الأصيل المرتبط بمعاني القوة، وتحقيق جميع الحاجات العملية والاستراتيجية للضحايا على المستويات كافة، وترجمته في رؤيتها وسياساتها لضمان استدامته، والالتزام به سواء في تطوير مرجعية موحدة للعمل داخل الوزارة، و/أو عند إعداد ورقة المفاهيم الخاصة بمحور إدارة الحالة والتمكين ضمن نظام التحويل الوطني للنساء المعنفات، و/أو عند إقرار تعميمات أخرى خاصة بالنساء والفتيات ضحايا العنف أو الناجيات منه، مع العناية بتطوير نظام متابعة وتقييم شامل لمختلف أبعاد تدخلات التمكين للضحايا ولمقدمي/ات الخدمات على حد سواء.

تفعيل محور تنمية القدرات في نظام التحويل الوطني للنساء المعنفات، بهدف تأمين الموارد والإمكانات المادية واللوجستية اللازمة لمقدمي/ات خدمات مناهضة العنف في وزارة التنمية الاجتماعية وفي مختلف المؤسسات الشريكة للقيام بدورهم/ن الكامل تجاه ضحايا العنف، ورفع درجة وعيهم/ن بالمفهوم الأصيل لتمكين الضحايا ومستوياته، وزيادة قدراتهم/ات ومهاراتهم في مجال تحليل قضايا العنف من منظور النوع الاجتماعي، وتقييم خطورة التدخلات المسبقة واللاحقة مع الضحايا، وتحسين درجة معارفهن/ن وإمكانياتهم/ن في مجال التخطيط والتنفيذ والمتابعة والتقييم للمشاريع الاقتصادية الخاصة بضحايا العنف، وتطوير مهاراتهم/ن في التشبيك وبناء العلاقات مع المجتمع المحلي، مع التركيز على فتح قناة اتصال وتواصل دائمة ما بين مقدمي/ات الخدمات في الميدان وصناع القرار في الوزارات والمؤسسات.

التزام وزارة التنمية الاجتماعية وباقي شركائها بتطوير جودة خدمات التمكين الجماعي للنساء والفتيات ضحايا العنف الأسري، ومعالجة إشكالية مأسسة الشبكات «مراكز تواصل» بخلق رؤية ومرجعية تضمن استعادة الثقة والتعاون ما بين المؤسسات، وتوفير الدعم اللازم والمستدام لإلحاق ضحايا العنف بالمعاهد الوطنية المتسمة بالثقة والكفاءة، وتوفير التدريبات المهنية وفرص العمل المبتكرة، مع العناية باستمرارية المرافقة لأبعاد تمكينهن نفسيًا واجتماعيًا وقانونيًا...

تكاتف جهود وزارة التنمية الاجتماعية وباقي شركائها «على المستوى الوطني» للضغط على الجهات التشريعية العليا في فلسطين؛ لتعديل وتطوير القوانين والأنظمة والسياسات المعيقة لوصول النساء والفتيات ضحايا العنف الأسري للخدمات والفرص والعدالة، خصوصًا في ما يتعلق بقانوني العقوبات والأحوال الشخصية المجحفين في حق المرأة، وأنظمة وسياسات وزارة المالية الصعبة في صرف مستحقات الفئات المهمشة بما فيها ضحايا العنف.

المصادر الأولية:

استراتيجية قطاع التنمية الاجتماعية للأعوام 2017-2022. (26 سبتمبر 2016). وزارة التنمية الاجتماعية. رام الله. فلسطين

تعليمات رقم (5) للعام 2018 بشأن دعم ومساندة النساء الناجيات من العنف المبني على النوع الاجتماعي. (14 آب 2018). وزارة التنمية الاجتماعية. رام الله. فلسطين.

قرار مجلس الوزراء رقم (18) لسنة 2013م بشأن نظام التحويل الوطني للنساء المعنفات. موقع وزارة شؤون المرأة،:
.http://www.mowa.pna.ps/PublicationsDetails.aspx?id=9

المقابلات:

آلاء عبد الصمد. منسقة مشروع ويلود 3 الممول من التعاون الإيطالي. وزارة التنمية الاجتماعية. رام الله. فلسطين. تاريخ المقابلة: 23/12/2018.

إلهام سامي. رئيسة الفريق الوطني لنظام التحويل الوطني للنساء المعنفات. وزارة شؤون المرأة. رام الله. فلسطين. تاريخ المقابلة: 24/12/2018.

سائدة الأطرش. رئيسة وحدة المرأة والنوع الاجتماعي ومدير مركز محور. وزارة التنمية الاجتماعية. رام الله. فلسطين. تاريخ المقابلة: 18/12/2018.

م. ح. 21 عامًا. ضحية عنف الجنسي من قبل والدها. تم التعاطي معها من قبل مرشدة المرأة في مديرية التنمية الاجتماعية. رام الله. فلسطين. تاريخ المقابلة: 20/12/2018.

نوال التميمي. مديرة دائرة حماية المرأة. وزارة التنمية الاجتماعية. رام الله. فلسطين. تاريخ المقابلة: 19/12/2018.

هانوي كال. رئيسة قسم المتابعة والتنسيق في وحدة المشاريع. وزارة التنمية الاجتماعية. رام الله. فلسطين. تاريخ المقابلة: 23/12/2018.

هنادي براهمة. مديرة دائرة الموازنة. وزارة التنمية الاجتماعية. رام الله. فلسطين. تاريخ المقابلة: 26/12/2018.

هيا صلاحيات. مستشارة قانونية. وزارة التنمية الاجتماعية. رام الله. فلسطين. تاريخ المقابلة: 20/12/2018.

ي. م. 29 عامًا. ضحية عنف نفسي وجسدي من قبل زوجها. تم التعاطي معها من قبل مرشدة المرأة في مديرية التنمية الاجتماعية. رام الله. فلسطين. تاريخ المقابلة: 24/12/2018.

المراجع الثانوية:

المراجع باللغة العربية:

أبو نحلة، لميس/ كتّاب، أيلين؛ تراكي، ليزا. (10 كانون الأول / ديسمبر 2003). ورقة نقاش: تمكين المرأة: بين النظرية والتطبيق على المستوى العالمي والمحلي. معهد دراسات المرأة في جامعة بيرزيت. فلسطين.

جاد، إصلاح. 2005. تطور مفاهيم المرأة والتنمية، تقييم نقدي من المنظور العربي. تقارير التنمية الإنسانية العربية (AHDR)- برنامج الأمم المتحدة الانمائي.
www.arab-hdr.org/publications/other/ahdr/papers/.../jad2.pdf

السيد، مصطفى، منصور، رشا. (2010). الخلفية الفكرية. في: ابتسام الكتبي وآخرون. النوع الاجتماعي وأبعاد تمكين المرأة في الوطن العربي. منظمة المرأة العربية. القاهرة . جمهورية مصر العربية.

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا).(2013).الجهود المتعددة القطاعات لمكافحة العنف ضد المرأة في منطقة الإسكوا، بالشراكة مع مؤسسة أبعاد - مركز الموارد للمساواة بين الجنسين. الأمم المتحدة.
https://www.daleel-madani.org/sites/default/files/Resources/Multi-Sectoral%20.pdf

المواقع الالكترونية:

موقع الأمم المتحدة، أهداف التنمية المستدامة 2030:
https://www.un.org/sustainabledevelopment/ar/sustainable-development-goals/l

مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، الإعلان بشأن القضاء على العنف ضد المرأة (20/كانون الأول 1993):
https://www.ohchr.org/AR/ProfessionalInterest/Pages/ViolenceAgainstWomen.aspx

Anczewska, M. ; Roszczynska M. J.;Waszkiewicz J.; et al .2012. “Empowering Women with Domestic Violence Experience”. Higher Education and Social Inclusion. Institute of Psychiatry and Neurology. Warsaw. Poland .https://files.eric.ed.gov/fulltext/ED567107.pdf

Bolis, M. & Hughes, Ch. Nov. 2015. “Women›s Economic Empowerment and Domestic Violence: Links and lessons for practitioners working with intersectional approaches”. Oxfam Wise Program Guatemala. https://www.oxfamamerica.org/static/media/files/Womens_Empowerment_and_Domestic_Violence_-_Boris__Hughes_hX7LscW.pdf

Cattaneo, L. & Goodman, L. . (Jan. 2015). “What is Empowerment Anyway? A model for Domestic Violence Practice, Research, and Evaluation”. Psychology of Violence vol.5 ,No. 94-84 ,1. American Psychological Association, Washington.https://www.researchgate.net/publication/274867069_What_Is_Empowerment_Anyway_A_Model_for_Domestic_Violence_Practice_Research_and_Evaluation

Cornwall, A. March 2007. “Revisiting the Gender Agenda”. IDS Bulletin banner. Volume38, Issue2. https://doi.org/10.1111/j.5436.2007-1759.tb00353.x

Eyben, R.. October 2011. “Supporting Pathways of Women›s Empowerment: A Brief Guide for International Development Organizations”. Pathways Policy Paper. Department for International Development. UK. https://core.ac.uk/download/pdf/29136699.pdf

Hidrogo, M. & Fernald, L. 2012. “Cash Transfers and Domestic Violence”. International Food Policy Research. Washington. USA.https://pacdev.ucdavis.edu/files/conference-schedule/session/papers/cash_transfers_and_domestic_violence_12_3.13.pdf

Ofstehage, A.; Gandhi, A.; Sholk; J. et al . (September 2011). “Social Issue Report: Empowering Victims of Domestic Violence”. Social Impact Research (SIR).Root Case. Boston.
http://www.rootcause.org/docs/Resources/Research/Empowering-Victims-of-Domestic-Violence/Empowering20%Victims20%of20%Domestic20%Violence20%-Social20%Issue20%Report.pdf

Reeves, H. & Baden, S. (Feb. 2000). “Gender and Development: Concepts and Definitions”. Prepared for the Department for International Development for its Gender Mainstreaming Intranet Resource. Institute of Development Studies. University of Sussex.

Vyas, S. & Watts, Ch. (October 2008). “How Does Economic Empowerment Affect Women›s Risk of Intimate Partner Violence in Low and Middle Income Countries? A systematic Review of Published Evidence”. London School of Hygiene and Tropical Medicine, London. UK. https://opendocs.ids.ac.uk/opendocs/bitstream/handle/12753/123456789/How_does_economic.pdf?sequence=1

المحور الثاني

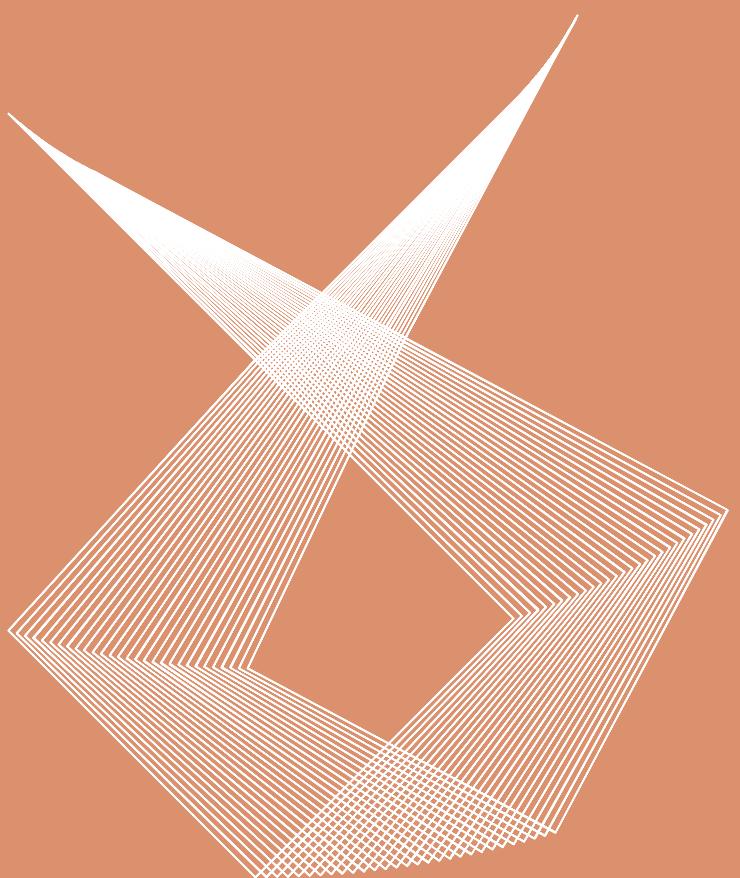

المقاومة الجندريّة: إعادة التفكير في السرديّات والمعايير الاجتماعيّة

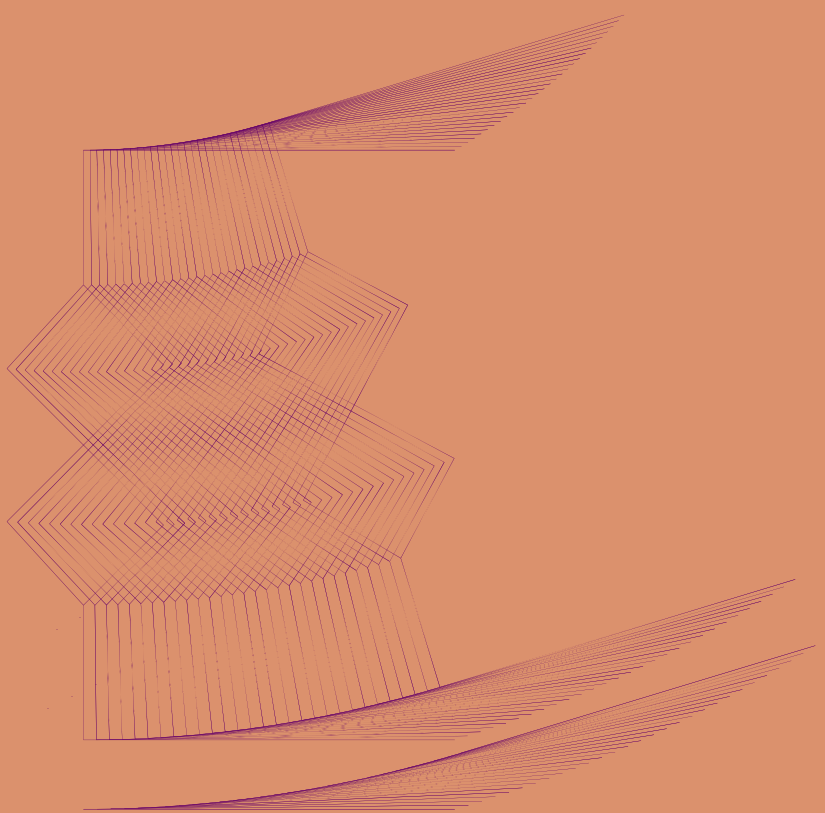

مي أبو الذهب

مهندسة معمارية حصلت على بكالوريوس وماجستير من قسم الهندسة المعمارية والتصميم البيئي في الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا و النقل البحري في العامين 2010 و2017 وهي تعمل في القسم كمدرس مساعد. تعمل أيضًا كمساعدة محرر في مجلة Arcplan العلمية المختصة بعمارة وعمران العالم العربي. تهدف من خلال أبحاثها وعملها في التدريس إلى دمج العمارة بالانثربولوجيا وتسليط الضوء على دراسة الجندر والنسوية وربطها بالهندسة المعمارية.

المقاومة الجسدية والجندرية في الأماكن المخصّصة للنساء فقط[1]

مي أبو الذهب

الملخّص

يهدف هذا البحث إلى دراسة وتحليل نموذج جديد من الأماكن في القاهرة في مصر، تحديدًا أماكن الترفيه والرياضة المخصّصة للنساء فقط. بعد تاريخ من الفصل بين الجنسين، منذ القرن التاسع عشر وحتى القرن العشرين، برز ميل إلى المساحات المختلطة. لكن، مع بداية القرن الحادي والعشرين، عاد ظهور الأماكن المخصّصة للنساء فقط بين الطبقة الوسطى والعليا، تحديدًا في مجالَي الرياضة والترفيه.

يسعى البحث إلى طرح أسئلة حول نظرة النساء إلى المساحات المخصّصة لهنّ، ويركّز على قصصهنّ، عن أعمال المقاومة بين نساء الطبقتين الوسطى والعليا والتفاوض على الأماكن في مدينة القاهرة. يتّبع البحث أهداف الأبحاث النسوية بشكل عامّ عبر تسليط الضوء على تصورات المرأة وتجاربها. انطلاقًا من زيارات على مدى أربعة أشهر إلى نادٍ صحيّ رياضيّ مخصّص للنساء، استخدمت في البحث مقاربة نوعية ولجأت إلى أدوات عدة لجمع البيانات، بما فيها 26 مقابلة غير موجهة مع مشتركات في نادٍ صحي رياضي مخصص لهن، كما تم الاعتماد على تقنية الملاحظة المباشرة للمكان. شملت الزيارات مقابلة مع المالكة والمهندس المعماري الذي صمّم المبنى. حدّد البحث ثلاث تيمات تُظهر الأسباب التي تدفع النساء إلى ارتياد نادٍ مخصّص لهنّ، أ) مقاومة أحكام الرجال عن المرأة في منشآت الترفيه والرياضة المختلطة، ب) المفاوضة حول حقهنّ لمكان عام آمن، وت) ارتياحهنّ لممارسة الرياضة والنشاطات الترفيهية في أماكن مخصّصة للنساء. يستنتج البحث أنّ النادي الصحّي الرياضي يبرز أعمال المقاومة النسائية.

الكلمات المفتاحية: مساحات/أماكن مخصّصة للنساء، المقاومة، الأجساد الجندريّة، القاهرة.

المقدّمة

مع بداية القرن الحادي والعشرين، بدأ ظهور الأماكن المخصّصة للنساء في القاهرة، خصوصًا بين الطبقات الاجتماعية العليا والوسطى، إذ تفضّل النساء المنتميات إلى هذه الطبقات النوادي الرياضية والشواطئ والمسابح المخصّصة لهنّ.

انتشر هذا النوع من الأماكن في القاهرة، مع تنامي اهتمام نساء هذه الطبقات بها. يبدو ذلك جليًّا للمارّة في شوارع القاهرة، حيث تنتشر النوادي الصحيّة الرياضية للنساء فقط كما يتضح في الصورة 1. كذلك، لدى تصفّح وسائل التواصل الاجتماعي، تظهر لنا إعلانات مختلفة للمنشآت المخصّصة للنساء في مصر.

في النوادي الاجتماعية للطبقة الوسطى والطبقة العليا، بات الوقوع على نوادٍ رياضية ومسابح مخصّصة للنساء أمرًا شائعًا كما توضح الصورة 2. في حال كان المكان مختلطًا بين الجنسين، يتحوّل إلى مكان مخصص للنساء فقط خلال ساعات محدّدة، حيث يُمنع دخول الموظفين الرجال إليه. لا تقتصر ظاهرة الأماكن المخصّصة للنساء فقط على القاهرة، وإنّما تنتشر في مدن أخرى في الساحل الشمالي لمصر، حيث هناك شواطئ خاصّة للنساء كما يتضح في الصورة 3.

يهدف البحث إلى تسليط الضوء على هذه الأماكن الناشئة في القاهرة. يهمّني تحديدًا التحقيق في نظرة النساء إلى هذه الأماكن، كيف

---

1 تستند هذه الورقة إلى ماجستير في العلوم قُدّم إلى قسم الهندسة المعمارية والتصميم البيئي في الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري، بعنوان "صور القوّة في مكان ترفيهي خاص بالنساء". أشرفت على البحث الأستاذة منال أ. سمير أبو العلى والأستاذ المساعد الدكتور أحمد العنتبلي.

صورة 1: مبانٍ لمنشآت اللياقة البدنية المخصّصة للنساء، وإعلان عن مسبح للنساء فقط على وسائل التواصل الاجتماعي.

مصدر الصورة: الباحثة

تحدّثنا قصصهنّ عن أعمال المقاومة بين نساء الطبقة الوسطى - العليا وتفاوضهنّ حول الأماكن العامة والخاصة في مدينة القاهرة.

لم يتطرّق هذا البحث إلى التوتر والديناميكيات القائمة بين النساء في الأماكن المخصّصة لهنّ، رغم وقوع حوادث تظهر هذه التوترات. إنّ الدراسة اقتصرت على النظر في أسباب تفضيل النساء من الطبقتين الوسطى العليا والوسطى للأماكن المخصّصة لهنّ وعلاقتهنّ بالأماكن المختلطة. يمكن إجراء المزيد من الأبحاث عن الأماكن المخصّصة للنساء فقط للتعمّق في التوترات التي تحدث بين النساء في مثل هذه الأماكن.

أُجريت معظم الأعمال البحثية ذات الخلفيات النظرية المختلفة على النوادي الرياضية أو المسابح المخصّصة للنساء خارج مصر. في الدول غير الغربية، درست بينار أوزتورك وكنان كوكا (2017) العوامل التي تؤثر في تجارب النساء اللواتي يشتركن في نوادٍ رياضية مخصّصة للسيدات في تركيا، وتوصّلت إلى أنّ هذه المساحات توفّر للنساء ثلاث حاجات أساسية: الاستقلالية والكفاءة والترابط، معيدة في الوقت نفسه بناء العلاقة بين الرياضة والأنوثة للنساء.

تسلّط دراسات أخرى الضوء على أشكال المقاومة التي تظهر في مراكز الرياضة المخصّصة للنساء، تعتبر سرتاتش سيليكوغلو (2015) أنّ النساء التركيات اللواتي يرتدن مراكز رياضية مخصّصة لهنّ في اسطنبول يساهمن في تغذية النظام الأبوي السائد، وفي الوقت نفسه، ينمو لدى هؤلاء النساء المحجّبات نوع من المقاومة للنظام الأبوي في هذه المساحات التي تفصل بين الجنسين، من خلال الاهتمام بشكل وصحة أجسادهنّ، وبالتالي، تحدّي الفرضيات المسبقة عن صورة المرأة العصرية. أمّا كنان كوكا وآخرون (2009)، فيعتبرون أنّ النساء التركيات المنتميات إلى طبقة اجتماعية دنيا يفاوضن على الحاجة إلى مكان آمن يمارسن فيه النشاطات البدنية في وقت الفراغ عبر ارتياد المراكز الرياضية المخصّصة لهنّ. درست فيرينا لينيس وساين أغرغارد (2018) أيضًا مقاومة النساء، لكن في دولة غربية — الدنمارك — حيث رفضت النساء المسلمات حظر الساعات المخصصة للنساء في المسابح عبر تشكيل مجموعة ناشطة نظّمت تظاهرات ومناظرات عامة مع مجلس المدينة لمنع هذا الإجراء. ورغم توسّع كمّ المعرفة حول الأماكن الترفيهية والرياضية المخصّصة للنساء وحول علاقة ذلك بالمقاومات الجندرية، تبقى الأبحاث في السياق المصري محدودة. لذا، يهدف بحثي إلى دراسة هذه العلاقة في القاهرة.

في معرض بحثي، أتطرّق إلى مفهوم المقاومة حسب تعريف جايمس سي. سكوت (1989)، ليس المقاومة كحركة جماعية واسعة النطاق تمارسها مجموعة من الأعضاء، لكنني أدرس تلك المقاومة الصغيرة واليومية. برأي سكوت، يعتبر العلماء السياسيون المقاومة عبارة عن حركات اجتماعية أو مجموعات ثورية أو أشكال أخرى

مـن المعارضـة السياسـية المنظمـة علنًـا، بالتالـي، يتجاهلـون أشـكال المقاومـة اليوميـة المؤثـرة رغـم عـدم بروزهـا بوضـوح. يعتقـد سـكوت أنّ المقاومـة ليسـت بحاجـة لأن تتّخـذ شـكل عمـل جماعـي، ويفسّـر كيـف يلجـأ الفلّاحـون إلـى أشـكال المقاومـة اليوميـة لتحـدّي الدولـة والطبقـة العليـا. مثـلًا، يسـتخدمون تقنيـات كالصيـد غيـر المشـروع لتأكيـد حقّهـم الطبيعـي في المـوارد، مـن دون تهديـد سـلامتهم. يعتبـر سـكوت أنّ هـذه التقنيـات الصغيـرة تعكـس أشـكال مقاومـة يوميـة.

في بحثي، أنظـر أيضًـا إلـى المقاومـة فـي مفاوضـات النسـاء للحصـول علـى السـلامة والخصوصيـة والحريـة فـي المدينـة. وأسـتند هنـا إلـى بحـث أنـوك كونينـغ (2009a) حـول نسـاء الطبقتيـن الوسـطى والعليـا فـي مصـر، الـذي درَسَـت فيـه كيـف تتجـول النسـاء فـي القاهـرة و يتحركـن فـي المدينـة. كذلـك، أعايـن بشـكل نوعـيّ تجـارب النسـاء في الأمـاكـن المخصّصـة لهـنّ عبـر إجـراء مقابلـة مـع النسـاء المشـتركات فـي نـادٍ صحـي رياضـي للسـيدات فقـط فـي القاهـرة الجديـدة.

فـي الأقسـام التاليـة، سـأقدم أولًا السـياق الـذي أجريـت فيـه البحـث والمنهجيـة التـي اتّبعتهـا، ثـمّ سـأناقش ثـلاث تيمـات نتجـت مـن دراسـتي، وهـي: مقاومـة أحـكام الرجـال عـن المـرأة المثاليـة فـي منشـآت الترفيـه والرياضـة المختلطـة، المفاوضـة حـول حقهـن فـي مـكان عـام آمـن، وارتياحهـنّ لممارسـة الرياضـة والنشـاطات الترفيهيـة فـي بيئـات مخصّصـة للنسـاء فقـط.

سياق البحث

أجريـت البحـث فـي نـادٍ صحـي رياضـي مخصّص للسـيدات، تأسّـس فـي العـام 2007 فـي إحـدى ضواحـي القاهـرة الجديـدة الغنيـة. النـادي

صورة 2: لافتات «للسيدات فقط» في مسبح ونادي اللياقة البدنية داخل نادٍ رياضي خاصّ. مصدر الصورة: الباحثة

صورة 3: إعلان على وسائل التواصل الاجتماعي لشاطئ للسيدات فقط في الساحل الشمالي.

مصدر الصورة: الباحثة

عبارة عن منشأة صحية تتضمّن نشاطات ترفيه ورياضة مختلفة، مثل «سبا»(spa)، ومسبح، ومقهى خارجي مفتوح و آخر داخلي مغطى، وصالة للياقة البدنية، وصالة للأيروبيكس، ومركز تجميل، وساحة للأطفال مثل ما توضح الصورة 4. يقدّم النادي الرياضي المخصّص للنساء عضوية شهرية وسنوية، بالإضافة إلى إمكان ارتياده ليوم واحد.

أجريت مقابلة مع مالكة النادي الرياضي، التي قالت إنّ مشروعها يستهدف نساء الطبقة الوسطى العليا، واصفةً نساء هذه الفئة بالـ«النساء العاملات المثقفات اللواتي يتقاضين راتبًا يخوّلهنّ الإنفاق على نشاطات ترفيهية». إنّ رسم الدخول ليوم واحد، يبلغ 200 جنيه مصري والذي يصعب على نساء الطبقات العاملة دفعه، هذا يؤكّد استهدافها لنساء الطبقات الوسطى العليا. يُعدُّ هذا الخيار منطقيًا عند النظر إلى موقع النادي ووجوده في القاهرة الجديدة. بحسب بحث بيترا كوبنغر (2004)، تُبنى مجتمعات سكنية فخمة بسرعة في ضواحي مناطق القاهرة، ومنطقة القاهرة الجديدة هي إحداها. تؤمّن هذه المجتمعات الحصريةَ والتميّزَ الاجتماعي للطبقات الاجتماعية الوسطى والعليا. وفق إريك دينيس (2006)، تعتبر النخبة مدينة القاهرة «مجمّعًا من مصادر إزعاج لا تُطاق» (Denis 2006:50) حيث تدفعهم إلى الهرب، بالتالي، يبدو واضحًا هرب النخبة الحضرية إلى المجتمعات الجديدة في ضواحي القاهرة.

أضافت المالكة أنّها اختارت هذا الموقع، عالمةً بأنّها تستهدف فقط النساء اللواتي يرغبن حتمًا في الخصوصية، بالتالي، كانت تبحث عن موقع غير مكتظّ بالمباني المحيطة كما تظهر الصورتان 5 و6. اختارت أن يكون المبنى للسيدات فقط، استنادًا إلى أمثلة لنوادٍ

بيبقى متنفس ليكي تلبسي المايوه. كلنا أمهات اللي عندنا stretch marks اللي مليانة اللي مش عارفة ايه

صحية رياضية تفصل بين الجنسين في أوروبا، بسبب اختلاف احتياجاتهما. في النادي، يتكوّن الطاقم العامل والأعضاء من النساء فقط (باستثناء حارس أمن يجلس خارج المبنى)، ولا يُسمح للرجال بالدخول. قالت المالكة أيضًا إنّ خيارها لم يعتمد على اعتبارات ثقافية أو دينية.

انطلاقًا من الخلفية الثقافية التي ذكرتها المالكة، يجدر أن أشير إلى أنّ مفهوم الفصل بين الجنسين في الطبقات الاجتماعية الوسطى العليا ليس بالظاهرة الجديدة في مصر.

حتى بدايات القرن التاسع عشر، كان الفصل بين الجنسين لا يزال سائدًا في منازل الطبقة العليا. كان المنزل يضمّ ناحية الحرملك للنساء والسلاملك للرجال. كانت المدارس أيضًا تفصل بين الجنسين، وكانت ثمة مبانٍ مخصّصة للفتيات للدراسة (Badran 1995؛ Salim 1984).

تشير منى راسل إلى وجود فصل بين الجنسين في الماضي في دار الأوبرا، ذاكرةً زيارة سير ساموبل سيليغ دي كوسل، مسؤول بريطاني حظي بفرصة حضور افتتاح الدار في العام 1871 (De

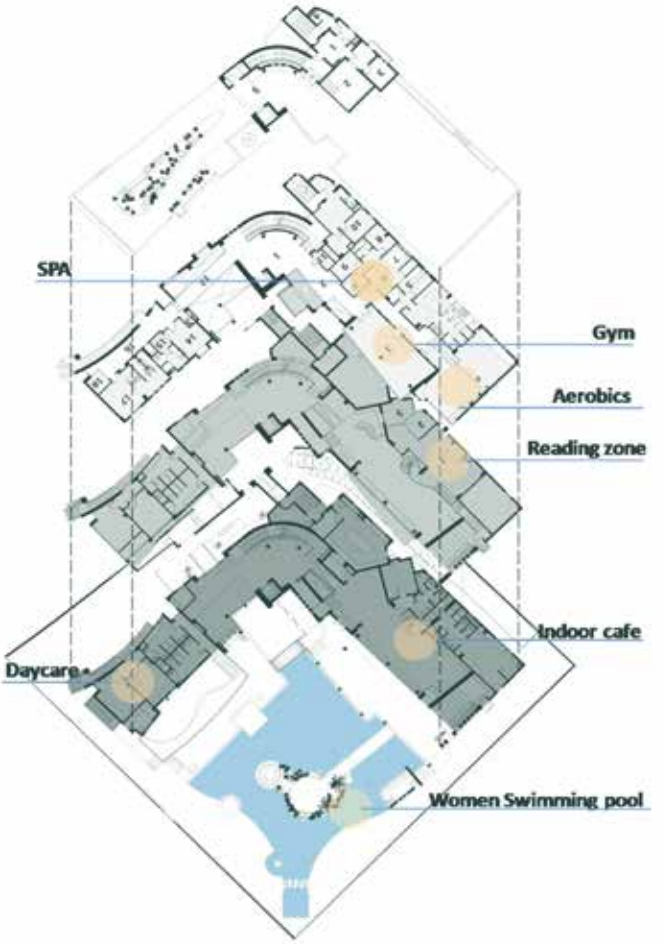

صورة 4: رسم بياني يظهر تقسيم النادي الرياضي والفراغات المختلفة في المبنى.

مصدر الصورة: ستوديو مدى المعماري، مع تعديلات من الباحثة

Kusel 1915؛ Russell 1997). تصف هدى شعراوي في مذكّراتها عن زياراتها إلى معرض فنّي كان يكرّس ساعات محدّدة للنساء (Sha'rawi 1987). درس الباحثون الأشكال الأولى للفصل بين الجنسين التي تجسّدت في مفهوم الحريم في القرون القديمة في مصر (مثلًا، Ahmed 1982، Hatem 1986، Fay 2012)، لكن لا تزال الدراسات قليلة حول منشآت الترفيه والرياضة المخصّصة للنساء في أيامنا هذه.

المنهجية

تردّدت إلى النادي الرياضي المخصّص للنساء على فترة أربعة أشهر، خمسة أيّام في الأسبوع، في أوقات مختلفة. خلال زياراتي، لاحظت أنّ السيدات يأتين إلى النادي بأنواع مختلفة من الأزياء، فبعضهنّ محجّبات والأخريات غير محجّبات. نادرًا ما كنت أرى امرأة ترتدي النقاب والخمار. كانت تتردّد إلى النادي المخصّص للسيدات نساء من فئات عمرية وحالات اجتماعية مختلفة، يأتي بعضهنّ لممارسة النشاطات الترفيهية، وبعضهنّ الآخر للاستفادة من خدمات التجميل التي يقدّمها النادي.

اعتمدت كذلك على أسلوب المراقبة في النادي الرياضي، وأجريت 26 مقابلة غير موجهة مع نساء من فئات عمرية مختلفة تراوحت أعمارهنّ بين 18 و55 عامًا. كان هدفي فهم تصوّرهنّ للنادي الصحّي الرياضي المخصّص للنساء، وتجاربهنّ فيه، ودوافعهنّ لزيارته، وعلاقتهنّ بالأماكن المختلطة، وأشكال المقاومة المقدمة في أجوبتهنّ.

نصف المشاركات محجبات، لكنهنّ لم يصفن نوع حجابهنّ، كما أنّ ستّ مشاركات كُنّ عضوات في النادي الصحّي الرياضي، بينما الأخريات كنّ من الزائرات اللواتي يستخدمن النادي ليوم واحد. جميع العضوات يأتين إلى النادي من دون أي مرافق، بينما يختلف الأمر بالنسبة إلى زائرات النادي ليوم. كان بعضهنّ يأتين مع أقارب أو مجموعة صديقات، وبعضهن الآخر من دون رفقة.

كانت نصف المشاركات في الدراسة متزوّجات، والنصف الآخر عزباوات، كما أنّ سبع مشاركات تخطّين عمر الـ40 عامًا، بينما تراوح عمر الأخريات بين 18 و39 عامًا. اختلف مستوى الدراسة والوضع المهني للمشاركات، إذ كانت بعضهنّ من طالبات الجامعات وبعضهنّ الآخر من النساء العاملات أو غير العاملات. أطلعت المشاركات على هدف الدراسة قبل دعوتهنّ إلى مقابلات فردية، وحصلت على موافقتهنّ الشفهية قبل البدء بالمقابلة. تراوحت مدّة المقابلات بين 25 و40 دقيقة، وسجّلتها صوتيًا. استخدمت أسماء مستعارة لحماية هوية السيدات والنادي.

كذلك، دوّنت التسجيلات حرفيًا، ثمّ بدأت بعملية تحليل الموضوعات. كبداية، عيّنت لكلّ مقابلة رمزًا، بعدها استخدمت أسلوب ترتيب البطاقات لترتيب الرموز نفسها سويًا. نتيجة لهذه العملية، توصّلت إلى معرفة التيمات التي تفسّر ارتياد النساء لهذه الأماكن. في القسم التالي، سأستعرض نتائج التحليل، بالإضافة إلى اقتباسات من المقابلات التي تبرز كلّ نتيجة.

صورة 5: موقع النادي الصحي الرياضي المخصّص للنساء. مصدر الصورة: الباحثة

التحليل

أظهرت عملية التحليل ثلاث تيمات أساسية متعلّقة بمقاومة النساء أو التفاوض حول النادي الصحي الرياضي المخصّص للنساء، وهي الآتية: مقاومة أحكام الرجال عن المرأة المثالية في منشآت الترفيه والرياضة المختلطة، المفاوضة حول حقهنّ في مكان عام آمن، وارتياحهنّ لممارسة الرياضة والنشاطات الترفيهية في أماكن مخصّصة للنساء. عرضت كلّ تيمة مع نقاش حول ما تظهره عن المقاومة والتفاوض بين النساء.

مقاومة أحكام الرجال عن المرأة المثالية في أماكن الترفيه والرياضة المختلطة

سردت المشاركات في الدراسة كيف يواجهن أحكامًا من الرجال حول المظهر أو التصرّف المثالي، عندما يكنّ في أماكن مختلطة بين الجنسين للرياضة والترفيه. أمّا تجاربهنّ في النادي الرياضي المخصّص للنساء، فخفّفت من هذه الضغوط، وساعدتهنّ على مقاومة النماذج المثالية التي يحدّدها الرجال. أخبرتنا لميا، امرأة مسنّة غير محجّبة وعضوة في النادي الرياضي، عن تجربتها:

«بصي بيبقى أريح بالنسبة للواحد يعني **you don't have to worry** بقى لابسة ايه، داخلة شكلك عامل ازاي وخارجة شكلك عامل ازاي. أنا وصحابي بنيجي هنا بنبقى لابسين لبس رياضة عادي وبنخرج عادي لكن في أي جيم تاني أو النادي او بتاع لازم تغيري و تعملي شعرك و **Makeup** هنا لا لا مش بضطر للقصص ديه **you don't have to worry** يعني فاهمني ازاي بتدخلي تخرجي عادي بتبقي على راحتك أكتر.»

علّقت أسماء، 29 عامًا، وهي سيدة عاملة متزوّجة لديها طفل، على الصورة التي تُرسم لجسد المرأة، من دون الأخذ في الاعتبار تأثير الحمل عليه. فسّرت أنّها تشعر بارتياح أكبر من ناحية جسمها عندما ترتاد النادي المخصّص للنساء، قائلةً:«بيبقى متنفس ليكي تلبسي المايوه. كلنا أمهات اللي عندنا **stretch**

صورة 6: صلة النادي الصحي الرياضي المخصّص للنساء بالمباني المحيطة. مصدر الصورة: الباحثة

marks اللي مليانة اللي مش عارفة ايه. مبتفرقش خالص لكن لو انت في مكان بقي في mixed بيبقى الواحد شوية في إحراج».

تظهر تصريحات المشاركتين كيف تقاومان أحكام الرجال حول الجسم المثالي الذي يجب أن تتحلّيا به. تشعران بالحرية والارتياح في جسمَيهما وتتحديان أحكام الرجال حول صورة المرأة التي باتت عبئًا يأسرهما. تتّفق هذه النتائج مع دراسة كرايغ وليبرتي (2007) حول مركز للياقة البدنية للنساء فقط، بحيث خلُصت الدراسة إلى أنّ النساء يجدن في هذه الأماكن ملاذًا خاليًا من الأحكام بفضل غياب الرجال.

اعتبرت مشاركات أخريات أنّ، نتيجة الهوس في التوصّل إلى جسم مثالي، باتت أماكن الرياضة والترفيه المختلطة بين الجنسين ساحات لعرض أجمل الأجسام وأحلى الملابس. لذا، يشعرن بارتياح أكبر في النادي الرياضي المخصص للنساء.

علّقت هاجر التي كانت ترافق شقيقتها إلى مركز اللياقة البدنية، قائلةً: «ال mixed بتحسي ان الناس كلها بتبص عليكي. كلوا بيبص على كلوا ده احنا fashion . احنا مش جايين علشان ننزل ال pool ..... بحس ان هي بتبقىshowy اكتر من ان انتي بتستمتعي بال pool او بشمس.»

نستنتج من كلامها أنّ مجرّد حضورها إلى النادي الصحي الرياضي المخصّص للنساء يشكّل تحدّيًا لهذه الاستعراضات وشكلًا آخر من أشكال المقاومة. كما أنّ بعض النساء يأتين إلى هذه النوادي لتحدّي التصرّفات التي يرفضها المجتمع في المساحات المختلطة.

مثلًا، تقول هند: «أنا بشرب سجاير بس مش في أي حتة لو قاعدة في قعدة بنات في مكان only ladies ok بس في الشارع في restaurant كده لأ».

من هذا المنطلق، في النوادي الرياضة المخصّصة للنساء، تملك المرأة حرية القيام بأفعال تُعتبر غير أخلاقية في المساحات

أصبح التحرّش الجنسي من أبرز المخاوف التي تقلق النساء القاطنات في القاهرة وفي مناطق أخرى

المختلطة. بالتالي، لا تقاوم النساء فقط الصورة المفروضة من الرجال عن الجسم المثالي للمرأة، ولكن أيضًا يتحدّين السلوك الأخلاقي المثالي المفترض بهنّ اتّباعه.[2]

التفاوض على حقّهنّ في مكان عام آمن

النادي الرياضي المخصّص للنساء هو مكان تشعر فيه المنتسبات بالأمان من دون حضور الرجال الذين يتعدّون على خصوصيتهنّ. مثلًا، تصف ساره الموقف كالآتي: «نبقى على راحتنا أكتر privacy نقدر نلبس اللي احنا عايزينه ... هي في مصر اكتر

2 ذكرت بعض المشاركات في البحث أنّهنّ يدخّنّ بشكل طبيعي في الأماكن المختلطة أيضًا لأنّ المجتمع المصري بدأ يتقبّل ذلك.

(استخدام فتحات صغيرة في الحجم للواجهة المطلة على الشارع لتخبئة ما في الداخل)

(وضع جدار عازل للرؤية أمام المدخل للحرص على الخصوصية)

(استخدام جدران عالية في الارتفاع وحواجز مرتفعة فوق زوايا المبنى)

صورة 7: واجهة مدخل النادي الصحي الرياضي تظهر كيف يخبّئ الفراغات الداخلية. مصدر الصورة: https://archnet.org/sites/6709/media_contents/73782

علشان اللبس ومش كل حتة تقدري تلبسي اللي انتي عايزه علشان ال harassment mainly فهنا ال ladies only يبقى ألطف».

ذكرت ياسمين، امرأة عاملة عمرها 25 عامًا ولا ترتدي حجابًا، أنّ التحرّش هو العامل الأساسي الذي دفعها إلى الاشتراك في نادٍ صحّي رياضي مخصّص للنساء، وقالت:

«انا فضلت أنزل ال pool لحد ما كان عندي 16 سنة وبعد كده الناس بدأت تحس ان أنا alien فأنا بطلت أنزل علشان الناس كانت بتبصلي بصة غريبة أوي و الموضوع مبقاش بص بس بقي بص و مد ايد في أوقات تانية بقي ف I decided to stop.»

أصبح التحرّش الجنسي من أبرز المخاوف التي تقلق النساء القاطنات في القاهرة وفي مناطق أخرى في البلاد. في دراسة أجرتها مبادرة «خريطة تحرش» HarassMap في العام 2014، أفادت 95% من 300 امرأة شاركت في الإحصاء في القاهرة الكبرى أنّهنّ تعرّضن للتحرش الجنسي، بما في ذلك إيماءات وتعليقات شفهية وتحرش جسدي. تُعدّ هذه المسألة مثيرة للجدل أكثر ، في ضوء وجود أمثلة عن حوادث وُجهّت فيها أصابع اللوم إلى النساء اللواتي كنّ ضحايا تحرّش تعرّضن له على يَد رجال، كما صرّحت هند زكي وداليا عبد الحميد (2014): «تُلام ضحايا هذه الاعتداءات على لباسهنّ أو سلوكهنّ أو ردود فعلهنّ خلال الاعتداء (Zaki & Abd Alhamid 2014:1).

(تقييم الصورة في 13 فبراير/شباط 2019). الباحثة عدّلت الصورة.

صورة 8: النادي الصحي الرياضي بتصميم شفّاف على شكل L من الداخل، ينفتح على المسبح.

مصدر الصورة: https://archnet.org/sites/6709/media_contents/73790

(تقييم الصورة: 13 شباط/فبراير 2019)

لكنّ التحرّش في مصر ليس مسألة لباس. فالنساء المحجّبات وغير المحجّبات على حدّ سواء يتعرّضن للتحرّش. طرحت منى، شابّة محجّبة تبلغ من العمر 26 عامًا تكمل دراستها العليا، مسألة اللباس والتحرّش، قائلةً:

«ال mixed زحمة و مبقاش براحتي ناس بتبقي مش حنقول تحرش بس حكاكين يعني، خليني اتكلم بالبلدي... انت تبقي في المياه و يجي واحد يفضل بصصلك يغمزلك الجو الرخيص ده مع ان أنا لابسة مايوه شرعي مبتفرقش في بلدنا هنا مبتفرقش لابسة شرعي لابسة خيمة لابسة بكيني اللي انت عايزه مبتفرقش خلينا نعترف بالحقيقة يعني.»

بما أنّ هؤلاء النساء يزرن النادي الرياضي المخصّص للنساء للشعور بالأمان ولمقاومة نظرات الرجال التي تسبّب لهنّ التوتر في الأماكن الرياضية والترفيهية المختلطة، يتوافق تصريح المشاركات في الدراسة حول تأثير التحرّش، مع نقاش كونينغ (2009b) حول نساء الطبقة الوسطى العليا في القاهرة. تقول كونينغ إنّ نظرة الرجل غير اللائقة تشبه شيئًا مدنسًا يلامس جسم المرأة. من الصعب أن يتصالحن بشدّة مع وعيهنّ الذاتي عندما يتنقّلن في الأماكن العامّة في القاهرة.

تتوافق نتائج البحث أيضًا مع استنتاجات دراسة كوكا وآخرين (2009) الذين وجدوا أنّ بعض النساء يرتدن مراكز الرياضة المخصّصة للنساء في تركيا للاستمتاع بمكان عام آمن، خالٍ من نظرات الرجال.

شغلت مسألة تلبية حاجة النساء للخصوصية وحمايتهنّ من نظرات

الرجال المهندس الذي صمّم المبنى. فارتأى أن يجعله على شكل حرف L وأن يضمّنه مسبحًا، وقام بتوزيع الفراغات الأخرى حوله كي تتمكن من أن تنفتح عليه، للحرص على ألّا يرى أحد النساء في الداخل مثلما توضح الصورتان 7 و8.

تحدّثت سلمى عن الخصوصية عندما كانت تصف ما تفضّله في النادي الرياضي، قائلةً: «أنا مش محجبة بروح أماكن **mixed** ..اجي هنا اكتر **privacy** ححس ان أنا قاعدة براحتي. ححس ان محدش بيبص عليا.»

قصدت سلمى بالخصوصية هنا الأمان الذي تشعر به في هذه الأماكن. أمّا هبة التي ترتاد النادي لتستفيد من تقنية التخلص من الدهون الزائدة ، فقالت: «مكان مخصص للسيدات بتبقي أحسن بكتير بيبقي مضمون أكتر. يعني لما يكون سنتر مش شغال فيه غير سيدات فبيديكي أمان أكتر أن انت مطمنة علي نفسك و خصوصا لو انتي محجبة يعني.»

يُعتبر ارتياد النساء ناديًا رياضيًّا مخصّصًا لهنّ طريقة للتفاوض على التمتّع بمكان آمن لقضاء وقت من دون الوجود الذكري الذي قد يسبّب لهنّ تقلقلًا وقلّة خصوصية من خلال أفعال مختلفة. تجدر الإشارة إلى أنّ بعض المشاركات قُلنَ إنّهنّ يستطعن ارتياد نادٍ رياضي أو ترفيهي مختلط إذا كنّ ينتمين إلى طبقة اجتماعية معيّنة تضمن لهنّ الحماية من النظرات التي تخرق حاجتهنّ إلى الخصوصية.

تحدّثت ياسمين، التي ذكرت أوّلًا أنّها توقفت عن ارتياد المسابح المختلطة، عن تأثير الطبقة الاجتماعية في تغيير هذا الواقع، قائلةً:

> «انا مقدرش انزل في مكان عادي علشان انا لو نزلت نظرات كلام **whatever** فاضطريت بعد كده انوا لو عايزة انزل ال **pool** بضطر ياما اروح مكان **fancy** اوي الناس فيه معظمهم اجانب او مصريين من **social standard** معين او اني اجي مكان زي هنا للسيدات بس».

يعني ذلك أنّ تعريف النساء للأماكن الآمنة مرتبط أيضًا بالطبقة الاجتماعية. يمكنهنّ تقبّل وجود الرجال في الأماكن التي تضمن فيها لهنّ طبقتهن الاجتماعية الحفاظ على سلامتهنّ. يتوافق ذلك أيضًا مع كونينغ (2009a) التي درست تحرّكات نساء الطبقة الوسطى العليا في المدينة، وقالت: «استندت مسارات هؤلاء النساء بشكل ثابت إلى خارطات تحرّك الطبقات الاجتماعية: الأماكن الآمنة للنساء هي الأماكن الراقية» (**Koning 2009a: 541**).

كما أنّ النساء يتّبعن استراتيجيات مختلفة لدى ارتياد الأماكن التي تُعدّ غير آمنة أو غامضة. قالت سهى إنّها تغيّر خيارها للملابس في الأماكن المختلطة الجنسين: «بصي انا بروح **mixed beaches** بس الفرق بيكون لبسي. اللبس بيختلف حسب انتي في مكان **mixed** ولا مخصص للسيدات. هنا بلبس براحتي أكتر. ممكن انام على الشازلونج براحتي.»

لا يقتصر الأمر على تغيير الملابس، وإنّما تغيّر النساء تصرّفاتهنّ في الأماكن المختلطة. تقول سهير: «لو احنا قاعدين كده وفي رجالة في المكان وبنت وقفت رقصت حيقولوا عليها صايعة, و انتي مش عايزة يتقال عليكي كده. انا مش عايزة حد يفكر في اني كده.»

بالتالي، تعتمد النساء استراتيجية تغيير خيارهنّ للملابس أو اتّباع تصرّفات معيّنة للحرص على سلامتهنّ، وفي الوقت نفسه، لتفادي أي سلوك مهين أو يقلّل من احترامهنّ.

الارتياح لممارسة الرياضة والنشاطات الترفيهية في أماكن مخصّصة للنساء

تعتبر بعض المشاركات في الدراسة، خصوصًا النساء المحجبات، أن اللباسَ مقيّدٌ لممارسة الرياضة، بالإضافة إلى قيود الحركات الجسدية المطلوبة لممارسة النشاطات الرياضية بشكل جيد. ذكرت المشاركات أنّ المكان المخصّص لهنّ يبعث الراحة في أنفسهنّ لدى ممارسة الرياضة أو نشاطات ترفيهية لأنّه يبدّد القيود التي يواجهنها عندما يردن التمرّن.

ذكرت لميا ذلك حين قالت:

> «باخد راحتي بقعد براحتي بعرف البس مايوه. في ال **mixed** مبعرفش انزل ال **pool** و لو نزلت بنزل بمايوه شرعي. ال **gym** بروح **women-only** علشان اعمل ال **exercise** بتاعي و انا لابسة براحتي لو في **mixed** حضطر

ابقي لابسة training suit كامل ولابسة طرحة فمش حبقي براحتي و انت بطرحة و training suit كامل بتبقي فعلا بتزهقي تلت ساعة و مبقدرش اكمل.»

يقيّد وضع الحجاب، وهو تقليد إسلامي، النساء بنوع محدّد من الملابس، وقد يشعرهنّ بعدم الارتياح في أثناء ممارسة النشاطات الترفيهية أو الرياضية. وبالتالي، يساعد النادي الرياضي الخاصّ النساء على الاستمتاع بنشاط قد لا يكون متاحًا في العادة. تخبرنا دينا، إحدى المشاركات اللواتي تجاوز عمرهنّ 40 عامًا، عن تجربتها: «أنا محجبة من زمان أوي، فبالنسبة لي الموضوع كان زمان مفيش حاجة نعملها مفيش أماكن زي هنا و أنا في الجامعة مكانش في حاجة تتعمل. أنا مبسوطة ان في السن ده في أماكن كده».

تقيّد الحركات الجسدية التي يجب القيام بها في الأماكن الرياضية والترفيهية النساء عندما يكنّ في مكان غير مخصّص لهنّ، إذ قد يُعتبرن فاسقات ووقحات. وعلّقت مشاركات عدّة في المقابلات على هذا الموضوع. تقول لميا: «بالذات الـ aerobic classes في حركات و moves مش حتعرفي تعمليها و انت مع ولاد.. فاهمة قصدي.»

علّقت سحر أيضًا على الحركات الجسديّة، مضيفةً عامل العمر:«في سني ده احب كده افضل اجي النادي الصحي ده. يوم ما بختار أعمل رياضة بفضل ستات بس عشان مش حقعد انام و ارفع رجلي و انزل رجلي مانيش صغيرة يعني».

يتوافق ذلك مع دراسة (Sehlikoglu 2015) حول المركز الرياضي المخصّص للنساء في اسطنبول. فرغم أنّ هذه الدراسة ركّزت على النساء المحجّبات، تظهر نتائجها أنّ النساء يفضّلن ارتياد هذه الأماكن لأنّ الحركات التي يمارسنها في التمارين الرياضية قد تتنافى مع السلوك المتوقّع من النساء في عالم الاحتشام. تتوافق الدراسة أيضًا مع نتائج (Öztürk & Koca 2017) التي تؤكّد أنّ النساء يشعرن بارتياح أكبر في الأماكن الرياضية المخصّصة لهنّ، لأنّهنّ غير مضطرّات على ضبط حركات أجسادهنّ أو التقيّد بملابس معيّنة.

نظرًا إلى طبيعة النشاطات الرياضية، تفضّل النساء الأماكن المخصّصة لهنّ. ذكرت المشاركات في الدراسة أنّهنّ لا يرغبن في أن تصبح أماكن أخرى أيضًا مخصّصة للنساء فقط، مثل المقاهي أو المراكز التجارية، حتى إنّ بعض المشاركات عبّرن عن عدم تفضيلهنّ لسيارات المترو المخصّصة للنساء. وبالتالي، لا ترغب المشاركات في الدراسة في أن تكون جميع الأماكن مخصّصة للنساء، إنّما يعتمد ذلك على النشاط الذي يردن ممارسته.

النقاش

في هذه الدراسة، تطرّقنا إلى المقاومة من ناحية «عدم الامتثال»، أي عدم امتثال النساء لأحكام الرجال حول السلوك أو الشكل المثالي لهنّ، أو عدم امتثالهنّ لنظرات الرجال في الأماكن الترفيهية والرياضية المختلطة، ما يُعدّ نوعًا من أنواع المقاومة. نتيجة لذلك، تبتكر النساء اللواتي يرتَدْن الأماكن الترفيهية والرياضية المخصّصة لهنّ مساحات مقاومة خاصّة بهنّ.

ورغم أنّ هذه الأفعال قد تُعدّ نوعًا من الهرب، إلّا أنّ المجتمع الذي تُلام فيه المرأة على ارتداء لباس البحر وتُعتبر فيه مسؤولة عن التحرّش الذي تتعرّض له يفرض وجود مثل هذه الأماكن التي تصبح وسيلة للمرأة للمقاومة مع الحفاظ على كرامتها. لذا، لا

«باخد راحتي بقعد براحتي بعرف البس مايوه. في ال mixed مبعرفش انزل ال pool

تستوجب المقاومة بالضرورة مواجهة مع الطرف الآخر. تتطابق هذه الفكرة مع اعتبار سكوت (1989) أنّ المقاومة قد تكون فعلًا يوميًّا، وليس بالضرورة عملًا ثوريًّا.

قد يقول بعضهم إنّ هذه المقاومة محصورة في انتماءالنساء إلى طبقة اجتماعية معيّنة، أي الطبقة الوسطى العليا أو الميسورة، لأنّ النساء المنتميات إليها قادرات على تحمّل تكلفة هذه الأماكن، لكن، يمكن إجراء أبحاث إضافية لدراسة صحّة هذه الحجّة. في

الواقع، بدأت نوادي الشباب التي تديرها وزارة الشباب في القاهرة والتي تستعملها الطبقة العاملة بتخصيص ساعات معيّنة للنساء فقط في الأماكن الترفيهية والرياضية.

أظهرت الأبحاث أيضًا القدرة التي تتمتّع بها هؤلاء النساء على الفعل أو التصرّف باستقلالية. لديهنّ القدرة على التصرّف وتغيير أو تحدّي النظام التبعي في الأماكن الترفيهية والرياضية المختلطة. شدّدت المشاركات على أنّهنّ يزرن هذه الأماكن بكامل إرادتهنّ، ولسن مرغمات على ذلك. لا يُمنع عليهنّ زيارة الأماكن المختلطة الأخرى. حتى في التجارب أعلاه، أخبرتنا المشاركات عن زياراتهنّ لأماكن مختلطة. إنّ وجود المساحة المخصّصة للنساء كخيار وليس كفرض يؤكّد أنّهنّ قادرات على اتخاذ قراراتهنّ باستقلالية.

تعتبر النساء النادي الرياضي خيارًا يشعرهنّ بالارتياح في أجسامهنّ وبالتحرّر من القوالب

و بالتالي «تمكّن»(empower) مثل هذه المساحات النساء. تقول ليزلي وايزمان (1981): «إنّ الأماكن المُتاحة أو غير المُتاحة لنا أو التي يُمنع علينا الدخول إليها تشكّل مصدر تمكين أو عجز لنا» (Weisman 1981:7). بالتالي، شكّلت العلاقة بين النادي الرياضي المخصّص للنساء كمكان خاصّ بهنّ والأماكن المختلطة الأخرى ناحية مهمّة وجب التطرّق إليها لأنّها توضح كيف يساعد وجود هذه الأماكن في «تمكين» (empower) المرأة.

الخاتمة

نظرت هذه الدراسة إلى رأي النساء بالنادي الرياضي/الصحي المخصّص لهنّ في القاهرة الجديدة، وإلى أنماط المقاومة التي تدور في هذا المكان. كشف النادي الرياضي المخصّص للنساء حكايات عن المكان نفسه وعن الأماكن الرياضية والترفيهية المختلطة.

يظهر التحليل كيف تعتبر النساء النادي الرياضي خيارًا يشعرهنّ بالارتياح في أجسامهنّ وبالتحرّر من القوالب التي يصبّها الرجال حول الجسم والسلوك المثاليين للمرأة. يمنحهنّ النادي الرياضي الفرصة لمقاومة هذه الأحكام.

كما أنّ تعرّض النساء للتحرّش أو المضايقة من الرجال ومعاناتهنّ من قلّة الخصوصية في الأماكن الترفيهية والرياضية المختلطة كانا مسؤولَين جزئيًا عن تفضيلهنّ للنوادي الرياضية المخصّصة لهنّ. يستهدف تحرّش الرجال النساء المحجبات وغير المحجبات على حدّ سواء. لتفادي مثل هذه الأفعال، تستخدم النساء استراتيجيات مثل تغيير خيارهنّ في الملابس أو تصرّفاتهنّ في الأماكن المختلطة التي يعتبرنها غير آمنة أو غامضة.

يمنح النادي الرياضي المخصّص للنساء المنتسبات الراحة في ممارسة الرياضة والاستمتاع بالنشاطات الترفيهية عبر تحريرهنّ من بعض القيود المتعلّقة بهذه النشاطات. في الأماكن المخصّصة للنساء، تستطيع النساء المحجبات ارتداء ملابس تسهّل عليهنّ ممارسة الرياضة وتأدية حركات جسدية معيّنة قد تبدو إيحائية أو وقحة في وجود الرجال.

أخيرًا، وجد البحث أنّ مقاومة النساء لم تتجسّد في مواجهة مع الرجال في الأماكن الرياضية والترفيهية المختلطة، وإنّما برزت من خلال إنشائهنّ مساحات مقاومة تمثّلت في الأماكن الترفيهية والرياضية الخاصّة بهنّ. بفضل هذه المساحات، تشعر النساء بالتمكين والقدرة على الفعل واتخاذ قراراتهنّ باستقلالية.

Ahmed, Leila. 1982. “Western Ethnocentrism and Perceptions of the Harem.” Feminist Studies 34–521 :(3) 8.

Badran, Margot. 1995. Feminists, Islam, and Nation: Gender and the Making of Modern Egypt. Princeton, N.J: Princeton University Press.

Craig, Maxine Leeds, and Rita Liberti. 2007. “Cause That’s What Girls Do’: The Making of a Feminized Gym.” Gender and Society 99–676 :(5) 21.

De Kusel, Baron Samuel Selig. 1915. An Englishman’s Recollections of Egypt, 1863 to 1887, with an Epilogue Dealing with the Present Time 1914. New York: John Lane Co.

Denis, Eric. 2006. “Cairo as Neo-Liberal Capital? From Walled City to Gated Communities.” In Cairo Cosmopolitan. Cairo New York: The American University in Cairo Press.

Fahmy, Amel, Angie Abdelmonem, Enas Hamdy, Ahmed Badr, and Rasha Hassan. 2014. “Towards a Safer City-- Sexual Harassment in Greater Cairo: Effectiveness of Crowdsourced Data.” HarassMap.

Fay, Mary Ann. 2012. Unveiling the Harem: Elite Women and the Paradox of Seclusion in Eighteenth-Century Cairo. Syracuse, New York: Syracuse University Press.

Hatem, Mervat. 1986. “The Enduring Alliance of Nationalism and Patriarchy in Muslim Personal Status Laws: The Case of Modern Egypt.” Feminist Issues 43–19 :(1) 6.

Koca, Canan, Karla A. Henderson, F. Hulya Asci, and Nefise Bulgu. 2009. “Constraints to Leisure-Time Physical Activity and Negotiation Strategies in Turkish Women.” Journal of Leisure Research 51–225 :(2) 41. https://doi.org/00222216.2009.11950167/10.1080.

De Koning, Anouk. 2009a. “Gender, Public Space and Social Segregation in Cairo: Of Taxi Drivers, Prostitutes and Professional Women.” Wiley Online Library.

De Koning, Anouk 2009b. Global Dreams: Class, Gender, and Public Space in Cosmopolitan Cairo. Cairo New York: American Univ. in Cairo Press.

Kuppinger, Petra. 2004. “Exclusive Greenery: New Gated Communities in Cairo.” City & Society 61–35 :(2) 16. https://doi.org/10.1525/city.2004.16.2.35.

Lenneis, Verena, and Sine Agergaard. 2018. “Enacting and Resisting the Politics of Belonging through Leisure. The Debate about Gender-Segregated Swimming Sessions Targeting Muslim Women in Denmark.” Leisure Studies 20–706 :(6) 37. https://doi.org/02614367.2018./10.1080 1497682.

Öztürk, Pinar, and Canan Koca. 2017. “Women’s Exercise Experiences in Women-Only Gyms in Turkey: An Examination within the Framework of Self-Determination Theory.” Women in Sport and Physical Activity Journal 24–118 :(2) 25. https://doi.org/10.1123/wspaj.0015-2016.

Russell, Mona L. 1997. “Creating the New Woman: Consumerism, Education, and National Identity in Egypt, 1922-1863.” Ph.D. Dissertation, United States, District of Columbia: Georgetown University.

Sālim, Laṭīfah Muḥammad. 1984. Al-Mar’ah Al-Miṣrīyah Wa-Al-Taghyīr Al-Ijtimā‘ī, 1945-1919. Miṣr Al-Nahḍah. Cairo: Al-Hay’ah al-Miṣrīyah al-‘Āmmah lil-Kitāb.

Scott, James. 1989. « Everyday Forms of Resistance.» Copenhagen Journal of Asian Studies (62–33 :(4.

Sehlikoğlu, Sertaç. 2015. “Female Bodies and State Power: Women- Only Sport Centers in Istanbul.” In Women’s Sport as Politics in Muslim Contexts, 29–102. London: Women Living Under Muslim Laws.

Sha‘rāwī, Hudá. 1987. Harem Years: The Memoirs of an Egyptian Feminist (1924-1879). Edited by Margot Badran. New York: Feminist Press at the City University of New York.

Weisman, L. K. 1981. Women’s Environmental Rights: A manifesto, from: MAKING ROOM: Women and Architecture. HERESIES 3)3 ,11).

Zaki, Hind, and Dalia Abd Alhamid. 2014. “Women as Fair Game in the Public Sphere: A Critical Introduction for Understanding Sexual Violence and Methods of Resistance.” Translated by Vickie Langhor. 2014. http://www.jadaliyya.com/pages/index/18455/women-as-fair.

سلمى أبو حسين

مديرة أبحاث في مركز دراسات الهجرة واللاجئين في الجامعة الأمريكية بالقاهرة. عملت كمنسقة للشؤون الإنسانية في صندوق الأمم المتحدة للسكان - مكتب مصر، حيث قامت بتحليل احتياجات الصحة الجنسية والإنجابية للاجئين السوريين وغير السوريين لتوفير خدمات الصحة الإنجابية الفعالة والوقاية من ومقاومة العنف الجنسي. كانت سلمى سابقًا مسؤولة مشروع في مجلس السكان الدولي في مكتب القاهرة، حيث شاركت في كثير من البحوث المتعلقة بالجندرة لمدة خمس سنوات. قادت مشروع تموله وزارة التنمية الدولية البريطانية بعنوان «برنامج أدلة للقضاء على ختان الإناث» في مصر، والذي يهدف إلى معالجة الفجوات المعرفية المتعلقة بوضع ختان الإناث في مصر وتقديم مقترحات وتوصيات لأكثر الطرائق الفعالة لإنهاء هذا الانتهاك لحقوق الإنسان. حصلت على درجة الماجستير في ممارسة التنمية الاجتماعية من كلية لندن الجامعية (UCL) وحاصلة على درجة البكالوريوس في الإعلام من الجامعة الأمريكية بالقاهرة.

النساء في المرحلة الانتقالية: مقاومة بتر الأعضاء التناسلية الأنثوية في مصر

سلمى أبوحسين

«زمان كان لازم عادات وتقاليد الكل يتطاهر ماكنش عندهم وعي. لكن حاليًا لا. أنا عندي بنت وماطهرتهاش. وحاولوا يؤثروا عليا في البيت بس أنا قولت لا دي مالهاش لازمة ومش بتفيد البنت. دي معلومة اعرفها من وانا في ابتدائي».
- أمّ من ريف سوهاج

«لأ دلوقتى [الختان] أحسن من زمان بقى. زمان ده كان تعذيب ويقفلوا على الجرح بتراب الفرن. الناس دلوقتي بتروح لدكتور علشان العملية تبقى أمنة. وبيستخدموا بنج وكده فمبيحسوش بحاجة».
- فتاة من حضر الغربية

الخلفية

لا يزال بتر الأعضاء التناسلية[1] الأنثوية ممارسةً شائعة في مصر. وتُعرّف منظمة الصحة العالمية (2008) بتر الأعضاء التناسلية الأنثوية على أنه « إزالة الأعضاء التناسلية الخارجية بشكل جزئي أو تام، أو إلحاق إصابات أخرى بتلك الأعضاء لأسباب غير طبية». ومن المعروف أنّه تترتّب على هذه الممارسة عواقب صحيّة سلبيّة، بما في ذلك الألم الشديد والصدمة والنزيف المفرط ومشاكل في التبول والعواقب النفسية والوفاة في بعض الحالات. ورغم أنّ بتر الأعضاء التناسلية الأنثوية بين الفتيات اللواتي يبلغن من العمر 17 عامًا وما دون انخفض بنسبة 10 نقاط مئوية بين عامي 2005 و2014 (El-Zanaty & Way 2006; MoHP, et al., 2015a)، إلا أنه لا يزال منتشرًا بنسبة 92 في المئة بين النساء المتزوجات البالغات بين 15 إلى 49 عامًا (Ministry of Health and Population; El-Zanaty and Associates; & ICF International, 2015a). علاوةً على ذلك، انخفضت نسبة النساء المتزوجات اللواتي يدعمن بتر الأعضاء التناسلية الأنثوية بأربع نقاط مئوية فقط بين العامين 2008 و2014 (MoHP et al., 2015a). ومن المثير للقلق أنّ بيانات المسح الذي أجري في العام 2014 لدراسة الشباب في مصر (SYPE) تشير إلى أن سبعة من كل عشرة شباب تتراوح أعمارهم بين 15 و29 سنة يعتزمون إخضاع بناتهم لبتر الأعضاء التناسلية الأنثوية في المستقبل (رشدي وسييفردينغ، 2014).

أظهرت البيانات أيضًا أن مقدمي الخدمة الصحية (مثل الأطباء والممرّضات) يقومون بعملية بتر الأعضاء التناسلية الأنثوية بشكل متزايد، وهو ما يسلّط الضوء على إضفاء الطابع الطبي (أو ما يسمّى بالتطبيب) على ممارسة كانت تتمّ تقليديًّا على يد الدايات في المجتمع. ويشكّل إضفاء الطابع الطبي على هذه الممارسة «حالةً تقوم خلالها أي فئة من مقدمي الرعاية الصحية ببتر الأعضاء التناسلية الأنثوية، سواء في عيادة عامة أو خاصة، أو في المنزل، أو في أي مكان آخر» (WHO 2010). وقد ارتفعت معدلات الفتيات والشابات المصريات (19 سنة وما دون) اللواتي خضعن لبتر الأعضاء التناسلية الأنثوية على يد طبيب أو ممرّضة من 55 في المئة في عام 1995 إلى 81.9 في المئة في العام 2014 (MoPH et al 2015b)، ما جعل مصر البلد الذي يشهد أعلى معدل انتشار لبتر الأعضاء التناسلية الأنثوية على يد مقدمي الخدمة الصحية (El-Zanaty et al 1996; UNICEF 2013). ويمكن أن تُعزى هذه الزيادة إلى القرار الطبي الصادر عن وزارة الصحة والسكان في العام 1994 والذي

1 سنستخدم مصطلح "بتر الأعضاء التناسلية الأنثوية" في هذه الورقة لأنه المصطلح الأكثر شيوعًا وسط النشطاء كي يتجنبوا غياب الوعي الثقافي الذي يحمله مصطلح "تشويه الأعضاء التناسلية" ولا يُعدّ مصطلحًا حادًّا أو تحقيريًّا. كما أنه لا يحمل المعنى نفسه لكلمة الختان والتي تُستخدم بالتوازي لختان الصبيان.

يحصر إجراء عملية بتر الأعضاء التناسلية الأنثوية بالأطباء فقط في مرافق متخصصة (المستشفيات العامة بشكل رئيسي) وفي أوقات محددة وبتكلفة محددة (Shell-Duncan 2001). وقد أُصدر القرار في البداية بهدف الحد من مضاعفات بتر الأعضاء التناسلية الأنثوية. إلّا أنّ ذلك لم يحدث، وضغط المجتمع المدني والجهات الفاعلة الدولية على الوزارة لإعادة إصدار قرار بمنع تطبيق هذه الممارسة في جميع المستشفيات بعد سنة (Barsoum et al 2011). وقد أدّت وفاة الفتيات اللواتي خضعن لبتر الأعضاء التناسلية الأنثوية في المستشفيات في ما بعد إلى تجريم هذه الممارسة في العام 2008 وتشديد القانون في العام 2016 (Amin, Moety & Sabry 2017).

سلّطت الحملات الداعية إلى التخلي عن بتر الأعضاء التناسلية الأنثوية في مصر في التسعينيات بشكل أساسي الضوء على الأضرار الصحية المباشرة الناجمة عن هذه الممارسة، ولعلها ساهمت جزئيًّا في زيادة إضفاء الطابع الطبي على عملية بتر الأعضاء التناسلية الأنثوية. وأظهرت دراسة كيفية أنّ السبب الرئيسي وراء قرار الأمهات القاضي بالسعي إلى إجراء عملية بتر الأعضاء التناسلية الأنثوية لبناتهنّ تحت إشراف طبي يعود إلى أن مقدمي الخدمة الصحية حاصلون على تدريبات ولديهم معرفة ما يعني أنهم يتمتعون بمعرفة أفضل من الدايات حول كيفية إجراء عملية بتر الأعضاء التناسلية الأنثوية، وبالتالي، تتعرض الفتيات لمخاطر صحية وطبية أقلّ (Modrek & Sieverding 2016). كما ساهم إضفاء الطابع الطبي في إظهار الممارسة على أنهاحديثة وآمنة طالما أنها تتمّ على يد طبيب ممارس. ويتيح هذا الوضع المجال لتحليل ممارسة بتر الأعضاء التناسلية الأنثوية من خلال عدسة نظرية الحداثة. وتتوقع هذه النظرية أنه مع ركوب المجتمع موجة التحديث (من خلال تحسين التعليم وزيادة الثروة والتحضر والوصول إلى الوسائل الإعلامية الحديثة)، سيتم التخلي تدريجيًّا عن الممارسات التقليدية الضارة مثل بتر الأعضاء التناسلية الأنثوية. وسننظر في ما إذا كان «تحديث» ممارسة بتر الأعضاء التناسلية الأنثوية من خلال «التطبيب» يشكل ضربًا من ضروب المقاومة الجندريّة. من جهة أخرى، سنطرح السؤال حول ما إذا كان «تحديث» ممارسة بتر الأعضاء التناسلية الأنثوية كإجراء يقوم به مقدمو الخدمة الصحية يسمح لها بالاستمرار ويؤدي إلى إضعاف المقاومة الجندريّة ضدها.

أهداف الدراسة

تُستخدَم البيانات الكمية المختلطة (المسح الصحي والديموغرافي في مصر) والبيانات الكيفية التي تمّ جمعها في إطار دراسة مجلس السكان الدولي حول مناهج التسويق الاجتماعي المتعلقة ببتر الأعضاء التناسلية الأنثوية في مصر للنظر في ممارسات بتر الأعضاء التناسلية الأنثوية - التخلي تمامًا عن هذه الممارسة مقابل منح الممارسة طابعًا طبيًّا – من خلال عدسة نظرية الحداثة، ولتحليل كيفية إسهام الممارسات والتصورات في الاختلافات في أشكال المقاومة الجندريّة. ونعني بالمقاومة الجندريّة الحلول المتعمّدة والمدمرة التي ابتكرتها النساء لتحرير أنفسهن بطريقة أو بأخرى من المعايير الجندرية السائدة. كما نعمل على تفعيل نظرية الحداثة من خلال ثلاثة مؤشرات بديلة: التعليم، والثروة، ومكان الإقامة في المناطق الحضرية. وسنَصف الإطار المفاهيمي الذي يوجّه تحليلنا، ومنهجية الدراسة، ونتائج تحليل البيانات الكمية والنوعية في الأقسام الآتية.

الإطار المفاهيمي: الحداثة والتنمية والمساواة بين الجنسين

عمل علماء العلوم الاجتماعيّة الأميركيون على تطوير النظرية الكلاسيكية الخاصة بالحداثة لدراسة المشاكل التي تعانيها البلدان المتخلّفة في فترة ما بعد الحرب وإيجاد حلول لها. وقد تمّت بلورة النظرية للمرة الأولى في خمسينيات القرن الماضي كتفسير لكيفية تطوّر المجتمعات الصناعية في أميركا الشمالية وأوروبا الغربية وكيف يجب على الدول المتخلّفة أن تُظهر النمط نفسه تجاه التنمية (So 1990). ويُنظَر إلى التنمية في إطار نظرية الحداثة على أنها اعتماد «العالم الثالث» على القروض والمساعدات الخارجية لإحداث تحوُّل في المؤسسات التقليدية (Levy 1967). بمعنى آخر، تُعرَف على أنها عملية تحوُّل الأمة من مجتمع تقليدي إلى مجتمع حديث وهي تستمدّ جذورها من أفكار التقدم الأفقي حيث تتطوّر المجتمعات على مراحل يمكن التنبؤ بها إلى حدّ ما، من البساطة إلى التعقيد ومن التجانس إلى التغاير. وبهذا المعنى، تشكّل «التقليدية» التي يتّسم بها العالم «المتخلّف» عقبةً أمام

التقدّم وبالتالي تكون الحداثة النموذج المرغوب فيه لإزالة جميع العوائق التي تحول دون التنمية والنمو (Raj 2014). وفي طبيعة الحال، تعرّض التحديث للنقد باعتباره يعكس التفوق الاستعماري والافتراضي (Phillips 2018).

تُميّز نظرية الحداثة تمييزًا واضحًا بين ما هو «تقليدي»، والذي يكون دائمًا في غير صالح المُثل الغربية، وما هو «حديث»، والذي يجب على الدول المتخلّفة اتّباعه (Chakrabarty 2000). لكنْ، لم تُختبَر بشكل كامل كيفية إدراج الجندر في نموذج الحداثة، والذي من الواضح أنه ليس محايدًا (Hooper 1999). وإذ تركّز على الفردية، توحي النظرية بأنّ الأفراد يتمتعون بالاستقلالية في اتخاذ القرارات على أساس التواصل المتساوي والاحترام المتبادل. وبالتالي، فهي تشير إلى حدوث تأثير تدريجي على النساء، بحيث سيحصلن على السلطة والاستقلالية من خلال

> **في ناس بتقول البنت لما تتجوز لو مش مطهرة يطلقها زوجها**

العمل، وستساعد مثل هذه الفردية في نهاية المطاف في تعزيز المساواة بين الجنسين والقضاء على العنف ضد المرأة (Giddens 1990; 1991; 1999; Ahlberg, Roman & Duncan 2007).

وقد انتقدت الحركات النسائية الداعية إلى المساواة بين الجنسين التحديث باعتباره يعزّز الذكورة من خلال تسليط الضوء على الوجود الثنائي للواقع وخلق التناقضات بين الحديث مقابل التقليدي؛ والعام مقابل الخاص؛ والعقلاني مقابل المُحافظ. بالتالي، تربط النظرية السمات الذكورية بالمجال العام حيث تظهر النزعة الفردية والاستقلالية والتجريدية. من ناحية أخرى، تربط الصفات الأنثوية أكثر بالمجال الخاص لأنها تُصوّر السمات «التقليدية» والاتكالية والشخصية. وبعبارة أخرى، تُمنح القيمة للصفات الذكورية في حين يُقلَل من قيمة الصفات الأنثوية في ظل نظرية التحديث (Hooper 1999).

المؤشران الرئيسيان للحداثة هما التعليم والتوظيف (Inglehart & Norris, 2003) ، بالإضافة إلى مؤشرات أخرى مثل الثروة والعمر والنوع الاجتماعي والتديّن واستخدام وسائل الإعلام الحديثة ومكان الإقامة في المناطق الحضرية/ الريفية (Martinez & Khalil 2012; Stockemer & Sundstrom 2014).

الحداثة وإضفاء الطابع الطبي على الرعاية الصحية الإنجابية

ساد الطابع الطبي بشكل متزايد في الحياة التناسلية للمرأة خلال القرن العشرين في العالم الغربي (Greil 1991) حيث توسّع الطب ليشمل المخرجات المتعلقة بالجسم والتي لم تكن تُعرَف سابقًا على أنها مشكلات طبية، مثل الحيض وولادة الأطفال، وفي هذه الحالة، بتر الأعضاء التناسلية الأنثوية. وتتبنى النساء حاليًا التكنولوجيا الحديثة في أشكال مختلفة من الصحة الإنجابية، خصوصًا عند الولادة حيث أصبحت الولادة القيصرية (الجراحة القيصرية) التدخل الطبي الأكثر شيوعًا. ويُقال أنّ التكنولوجيا المساعدة توفر للمرأة شعورًا بالأمان (Illich 1976) and (Kohler Riessman 1983)، وتُصوَّر في مهنة الطب على أنها فعالة وقيّمة. بناءً على ذلك، تعوّل النساء على مهنة الطب لتَجنّب «المخاطر» وتحقيق السلامة أثناء عملية الولادة (Giddens 1991).

في الظاهر، يُنظَر إلى تزايد إضفاء الطابع الطبي بشكل متزايد على الرعاية الصحية الإنجابية عمومًا على أنه يعطي المرأة إحساسًا أكبر بالسيطرة. وتشير دراستان نظرتا في الولادات القيصرية في الولايات المتحدة الأميركية وتركيا إلى أنّ النساء من الطبقة الوسطى يعتبرن أنّ الولادة القيصرية قد منحتهن السيطرة والتمكين. ومع ذلك، فقد انتقدت الكتابات المناصرة للمرأة بشدة إضفاء الطابع الطبي على تجربة الولادة لأنه يتسبب بفقدان المرأة للسلطة والاستقلالية في التحكم بجسدها (Floyd 1994; Cindoglu & Sayan-Cengiz 2010). علاوةً على ذلك، أكّدت الكاتبات المناصرات للمرأة أنّ التحول إلى العلاج الطبي يؤدي إلى السيطرة على أجساد النساء وإخضاعهن لمهنة الطب التي يطغى عليها الطابع الذكوري. ويشير ليفي (Levy 1992) إلى أنّ العلاج الطبي للمرأة مرتبط ارتباطًا وثيقًا بالأفكار المتعلقة بالصورة الدونيّة الخاصة بجسد المرأة: «تدخل

المرأة إلى النظام الطبي كمريضة، وتُصنَّف مريضةً وبحاجة إلى الرعاية، مهما كانت حالتها عادية.» (ص.93). وعليه، يُعرَّف الحمل على أنه خللٌ يُظهر أنّ النساء يقعْن ضحية جهازهنّ الإنجابي وبالتالي، فإنهنّ يحتجْن دومًا إلى تدخّل طبي.

كما وُصف العلاج الطبي بأنه لا إنساني. ويسلّط ليفي (Levy 1992) الضوء على أنه «يحوّل الإنسان إلى شيء عبر التعامل معه كآلة بحاجة إلى تصليح. ويُفصَل العقل والروح عن الجسم عن طريق مؤسّسة تهتمّ فقط بالمسارات الفيزيولوجية. ويركّز العلاج بشكل أكبر، من خلال التخصّص، على مناطق أصغر في الجسم، ويؤدي ذلك بالتالي إلى تجزئة الرعاية». ويشعر الشخص أكثر، بفعل هذه التجزئة، كأنه غريبٌ عن جسمه. وقد نظر ويليامز وكالان (1996) في هذه المسألة في ورقتهما التي وصفا فيها تجربة النساء مع الولادة بأنها تغريبية نظرًا إلى كونهنّ مُرغمات على استخدام تقنيات التوليد من دون فهم كامل للمخاطر التي يخفّف استخدام هذه التقنيات من حدوثها أو لماذا يستخدمنها بشكل عام. ويولّد ذلك شعورًا بالغربة بين النساء وأجسادهن/حياتهن الإنجابية. والسؤال الذي نطرحه هنا هو ما إذا كان يتمّ تمكين أو استضعاف النساء اللواتي يسعيْن بشكل ناشط إلى طلب تدخّل طبي في حال بتر الأعضاء التناسلية الأنثوية لأنهنّ يعتزمْن الحد من المخاطر الطبية لهذه الممارسة ولكنهنّ لا يتخلّيْن عنها كليًّا. وقد رُوي عن اعتماد المرأة المصرية على مقدمي الخدمة الصحية لتُقرّر ما إذا كانت ابنتها بحاجة إلى بتر الأعضاء التناسلية الأنثوية أم لا، الأمر الذي يفسح المجال لخطاب التبعيّة والتشوه (Modrek & Sieverding 2016). وقد أشارت دراسة أخرى أجرتها نينا فان إيكيرت وإلس ليه وسارة فان دي فيلدي (2015) إلى أنّ الأم الحاصلة على مستوى تعليمي أعلى والتابعة للأُسر الأكثر ثراءً تختار، على الأرجح، اللجوء إلى أحد مقدمي الخدمة الصحية من أجل إخضاع ابنتها لبتر الأعضاء التناسلية الأنثوية.

بتر الأعضاء التناسلية الأنثوية والحداثة

يوحي نموذج الحداثة للفرد بوجود رابط أفقي بين الحداثة (يتم تقييمه من خلال تدابير الوضع الاجتماعي) والتخلي عن بتر الأعضاء التناسلية الأنثوية. ومع ذلك، تسلك قرارات النساء المتعلقة ببتر الأعضاء التناسلية الأنثوية مسارات مختلفة، يتمثل أحدها باللجوء إلى تطبيب الممارسة بدلًا من التخلي عنها. وبما أنّ المرأة المصرية تعيش في سياق مجتمعي وليس في سياق فردي، فإنّ تكييف الحداثة يُمسي أمرًا صعبًا. من هنا، قد لا يكون تحسُّن الوضع الاجتماعي (أي التعليم والتوظيف) والمواقف (النيّة في التخلي عن الممارسة) كافيًا لأنه لا يمكن اتخاذ القرارات بمعزل عن البيئة الاجتماعية للفرد (الأسرة، والأقران، والمجتمع).

لذلك، يُعتقَد أنّ عملية صنع القرار أكثر تعقيدًا ولا تشمل الأم وحدها فقط بل أيضًا أفراد الأسرة الآخرين (الأب، والجدة، إلخ). ومن غير المعروف مدى تأثير رأي المرأة في القرار المتعلق ببتر الأعضاء التناسلية الأنثوية لأنه قد يعتمد على وضعها الاجتماعي وكذلك على وضعها داخل الأسرة والمجتمع. قد تُعارض الأم خضوع بناتها لبتر الأعضاء التناسلية الأنثوية، ولكنْ بالنظر إلى «سلطتها» المحدودة داخل الأسرة، قد لا تكون راغبةً أو قادرةً على التأثير في هذا القرار.

المنهجية

تشتمل هذه الدراسة التي تعتمد طرائق مختلطة على (1) تحليل البيانات الكمية التي تمثّل الواقع على الصعيد الوطني (المسوحات الصحية والديموغرافيّة في مصر، EDHS) ؛ (2) تحليل البيانات الكيفية الأولية التي تمّ جمعها في القاهرة، وحضر وريف محافظة الغربية (وهي من محافظات الوجه البحري) وحضر وريف محافظة سوهاج (وهي من محافظات صعيد مصر/الوجه القبلي). وقد اعتمد المكوّن الكيفي للدراسة على تصوّرات الأمهات والفتيات حول بتر الأعضاء التناسلية الأنثوية، باستخدام البيانات التي تم جمعها من خمس مجموعات نقاش بؤرية (FGDs) مع أمهات الفتيات اللواتي هُنّ في سنّ بتر الأعضاء التناسلية الأنثوية (10-14 سنوات) وخمس مجموعات نقاش بؤرية مع الفتيات من 18 إلى 24 سنة. وقد عمل مجلس السكان الدولي في البداية على تصميم هذه الدراسة في العام 2016 لاستكشاف تصوّرات الناس لحملات التسويق الإجتماعي الخاص بالتخلي عن بتر الأعضاء التناسلية الأنثوية وأُعيد تحليل البيانات المستخرَجة للنظر في أهداف هذه الورقة.

رسم بياني 1: نسبة التخلّي عن ممارسة بتر الأعضاء التناسليّة الأنثويّة، والتطبيب والممارسات التقليدية (EDHS 2005, 2008, 2014)

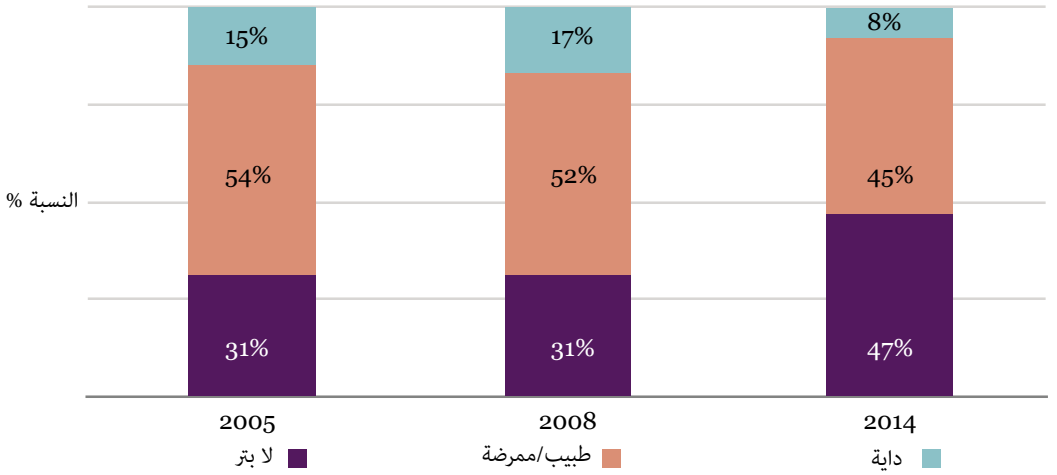

رسم بياني 2: نسبة إضفاء الطابع الطبّي على بتر الأعضاء التناسليّة الأنثويّة مقابل الممارسات التقليدية (EDHS 2005, 2008, 2014)

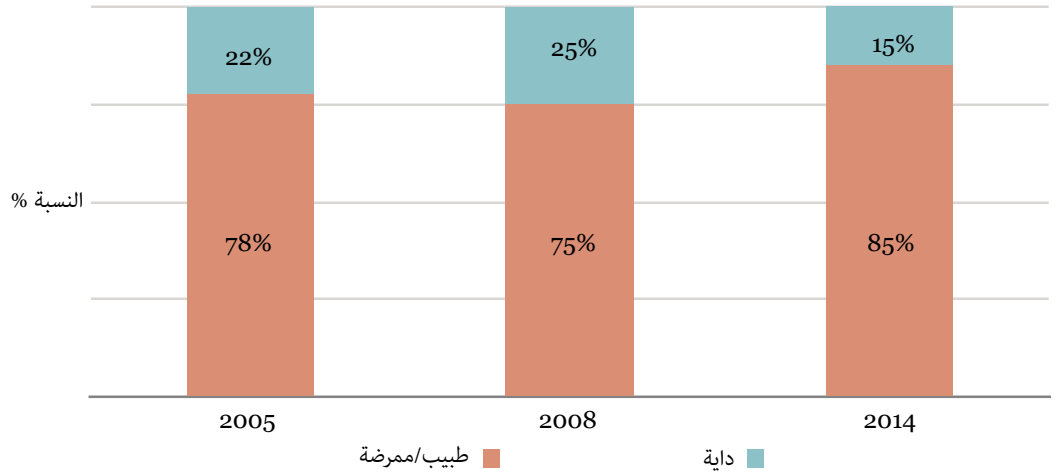

رسم بياني 3: نسبة النساء (بين 18-24 سنة) اللّواتي يُردن ممارسة بتر الأعضاء التناسليّة لبناتهنّ (EDHS 2005, 2008, 2014)

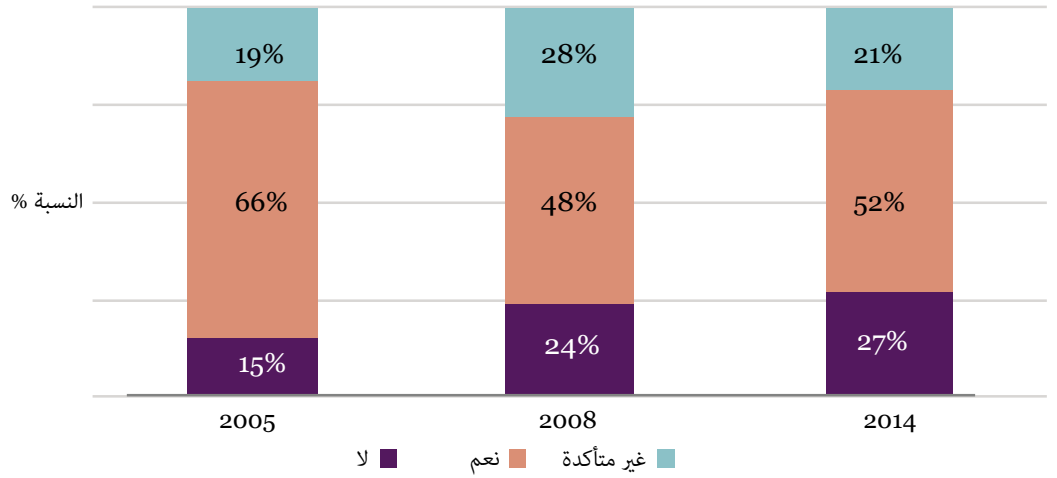

يتمثـل المكـوّن الكمّـي للدراسـة فـي تحليـل البيانـات الثانويـة المنبثقـة عـن المسـوحات الصحيـة والديموغرافيّـة في مصـر للأعـوام 2005 و2008 و2014. يُعَـدّ المسـح السـكاني الصحـي فـي مصـر مسـحًا يمثّـل الواقـع على الصعيـد الوطني لجهـة مؤشـرات الصحـة والرعايـة الاجتماعيـة المتعلقـة بالنسـاء المتزوجـات مـن سـن 15 إلـى 49 عامًـا وأُسـرهنّ. وبلـغ عـدد النسـاء فـي كل مجموعـة بيانـات 19474 فـي العـام 2005، و 16272 فـي العـام 2008، و 21762 فـي العـام 2014. كمـا قمنـا، علـى وجـه التحديـد، بتقييـم ممارسـات أمهـات الفتيـات اللواتـي تتـراوح أعمارهـن بيـن 15 و24 عامًـا (اللواتـي تعرضـن لبتـر الأعضـاء التناسـلية الأنثويـة في سـياق

تعتقد غالبية الفتيات والأمهات أنّ التعليم والوعي يسهمان بشكل قوي في التخلي عن البتر

طبـي أو تقليـدي) ونوايـا الشـابات المتزوجـات (مـن سـن 18 إلـى 24 عامًـا) (لجهـة الإقـدام علـى بتـر الأعضـاء التناسـلية الأنثويـة لبناتهـن أو عدمـه). وقـد تـمّ تحليـل البيانـات لغـرض هـذه الدراسـة باسـتخدام برمجيـة STATA.

أمـا الدراسـة الكيفيـة الأصليـة، فقـد اشـتملت علـى تنظيـم نوعيْـن مـن مجموعـات النقـاش البؤريـة/المركّـزة في القاهـرة والغربيـة وسـوهاج: 10 مجموعـات نقـاش بؤريـة مـع أمهـات لفتيـات تتـراوح أعمارهـن بيـن 10 إلـى 14 سـنة و10 مجموعـات نقـاش بؤريـة مـع فتيـات (18-25 سـنة). وقـد تـم الحصـول علـى الإذن الأخلاقـي لإجـراء الدراسـة مـن لجنـة مراجعـة الأخلاقيـات (IRB) التابعـة لمجلـس السـكان الدولـي وإحـدى لجـان مراجعـة الأخلاقيـات المحليـة فـي مصـر. وضمّـت مجموعـات النقـاش البؤريـة مـع الأمهـات والفتيـات بيـن ثمانـي وعشـر مشـاركات لـكل مجموعـة. وفـي محافظتـيْ سـوهاج والغربيـة، ضمّـت مجموعـات النقـاش البؤريـة عـدد المشـاركات نفسـه تقريبًـا مـن المناطـق الريفيـة والحضريـة. واقتصـرت الدراسـة علـى النسـاء اللواتـي أنهيْـن مرحلـة التعليـم الابتدائـي علـى الأقـل واللواتـي طالتهـنّ حملـة إعلاميـة واحـدة علـى الأقـل تنـادي بالتخلـي عـن بتـر الأعضـاء التناسـلية الأنثويـة.

النتائج

النتائـج الكميـة: الحداثـة، والتخلـي عـن بتـر الأعضـاء التناسـلية الأنثويـة وإضفـاء الطابـع الطبـي علـى هـذه الممارسـة

قمنـا بتقييـم العلاقـة بيـن ممارسـات بتـر الأعضـاء التناسـلية الأنثويـة (التخلـي عـن بتـر الأعضـاء التناسـلية الأنثويـة مقابـل البتـر التقليـدي أو منـح البتـر طابعًـا طبيًّـا) والعوامـل الاجتماعيـة والاقتصاديـة (التعليـم، والثـروة، والإقامـة فـي المناطـق الحضريـة / الريفيـة كتدابيـر بديلـة للتحديـث) خـلال الأعـوام 2005 و2008 و2014 . وأُجريـت تحليـلات جدولـة حسـابية علـى عينـات مـن مجموعتيْـن مـن النسـاء: 1) أمهـات بنـات تتـراوح أعمارهـن بيـن 15 و24 سـنة و 2) فتيـات متزوجـات بيـن سـن الـ 18 والـ 24. وقـد تـم اختيـار الفئـة العمريـة للبنـات علـى هـذا النحـو بالنظـر إلـى أن متوسـط العمـر الـذي يتـم فيـه بتـر الأعضـاء التناسـلية الأنثويـة وهـو بيـن 8 و14 عامًـا، ويعنـي ذلـك أنّ فرضيّـة الخضـوع لهـذه الممارسـة فـي هـذه السـن تكـون ضعيفـة. أمـا بالنسـبة إلـى الفتيـات، فتـمّ تقييمهـن علـى أسـاس نيّتهـن لإخضـاع بناتهـن لبتـر الأعضـاء التناسـلية الأنثويـة فـي المسـتقبل.

يعـرض الرسـم البيانـي 1 نسـبة الأمهـات اللواتـي لـم يمارسـن بتـر الأعضـاء التناسـلية الأنثويـة علـى بناتهـن (التخلـي عـن بتـر الأعضـاء التناسـلية الأنثويـة) للأعـوام 2005 و2008 و2014، وأولئـك اللواتـي قُمـن بذلـك بمسـاعدة طبيب/ممرضـة (منـح البتـر طابعًـا طبيًّـا)، فضـلًا عـن اللواتـي أجريـن العمليـة بمسـاعدة الدايـة (البتـر فـي السـياق التقليـدي). وشـهد إجمالـي معـدل بتـر الأعضـاء التناسـلية الأنثويـة ارتفاعًـا مـن 31 فـي المئـة فـي العاميـن 2005 و2008 إلـى 47 فـي المئـة فـي العـام 2014. وإذا نظرنـا إلـى الأمهـات اللواتـي أجريْـن بتـر الأعضـاء التناسـلية الأنثويـة علـى بناتهـن، فـإنّ الرسـم البيانـي 2 يوضـح أنّ معـدل إضفـاء الطابـع الطبـي علـى بتـر الأعضـاء التناسـلية الأنثويـة ارتفـع مـن 78 فـي المئـة و 75 فـي المئـة فـي العاميـن 2005 و2008، علـى التوالـي، إلـى 85 فـي المئـة فـي العـام 2014. وكذلـك، كانـت الزيـادة فـي نسـبة التخلـي عـن بتـر الأعضـاء

رسم بياني 4: نسبة ممارسة بتر الأعضاء التناسليّة الأنثويّة من قبل طبيب/ممرضة أو داية (قابلة) استنادًا إلى المستوى التعليمي للأمهات (EDHS 2005, 2008, 2014)

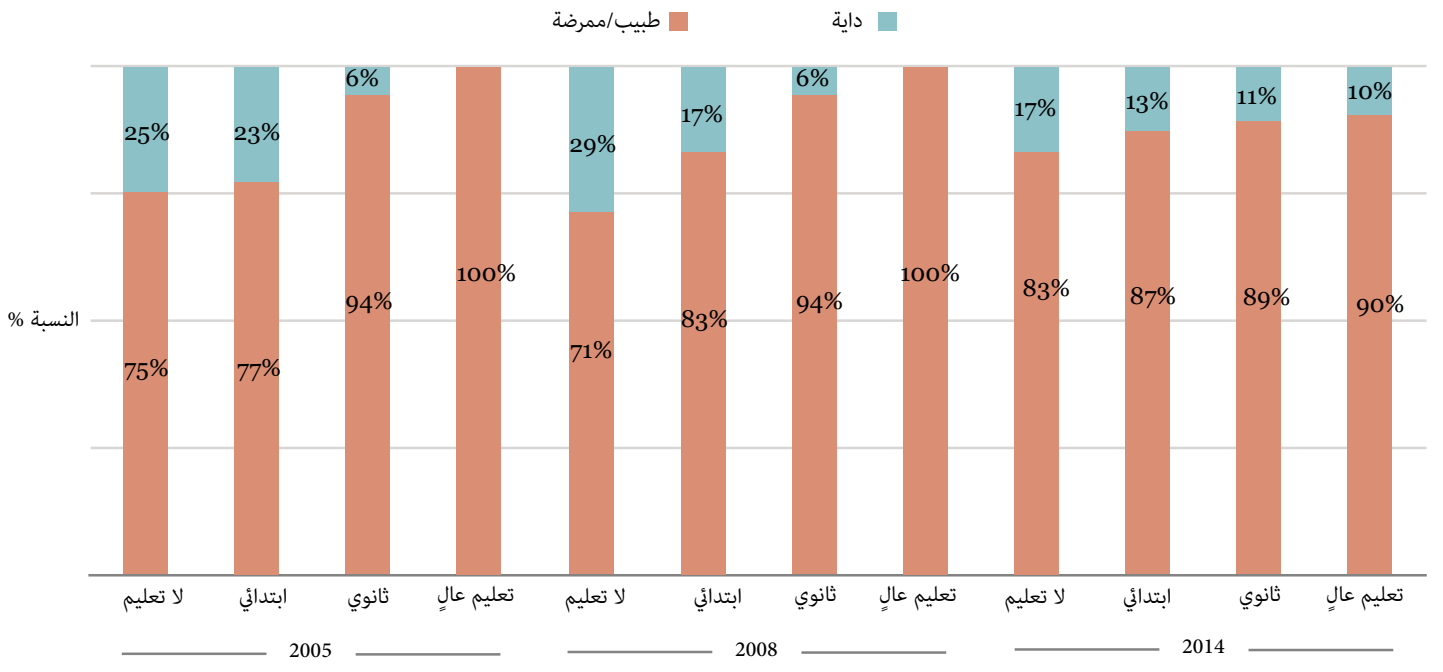

التناسلية الأنثوية في العام 2014 مقرونةً بزيادة قدرها 10 نقاط مئوية في معدل إضفاء الطابع الطبّي على بتر الأعضاء التناسلية الأنثوية (وانخفاض مماثل في بتر الأعضاء التناسلية الأنثوية التقليدي) بين اللواتي لم يتخلّين عن هذه الممارسة. أمّا في ما يتعلق بالفتيات(اللواتي تتراوح أعمارهن بين 18 و 24 عامًا)، فقد ازدادت نيّتهن للتخلي عن هذه الممارسة بشكل مُطَّرد على مر السنين. وبلغ معدل الزيادة 12 في المئة تقريبًا بين العامين 2005 و2014 (انظر الرسم البياني 3).

لتكوين فهم أفضل عن تأثير الحداثة على إضفاء الطابع الطبي على بتر الأعضاء التناسلية الأنثوية تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية، قمنا بدراسة العلاقة بين مستوى تعليم الأم، والثروة، والإقامة في المناطق الحضرية/الريفية، وما إذا كان بتر الأعضاء التناسلية الأنثوية قد تم بواسطة طبيب/ممرضة أو داية ويُظهر الرسم البياني 4 نسبة الأمهات اللواتي قُمن ببتر الأعضاء التناسلية الأنثوية لبناتهن على يد مقدم خدمة صحية بفعل التعليم خلال الأعوام 2005 و2008 و2014. بالنسبة إلى التعليم، تميل الأمهات الأكثر تعلُّمًا إلى ممارسة البتر على بناتهن بواسطة اللجوء إلى طبيب أو ممرضة. وقد شهد معدل إضفاء الطابع الطبي على البتر أعلى زيادة بين العامين 2005 و2014 (8 في المئة و10 في المئة) في أوساط الأمهات الحاصلات على تعليم ابتدائي وثانوي. كما ارتفعت نسبة الأمهات اللواتي قُمن ببتر بناتهن بواسطة الداية بشكل مدهش في أوساط الحاصلات على تعليم ثانوي وعالي (7 في المئة و10 في المئة على التوالي). بالتالي، يتم سد الفجوة في الممارسة على مستوى التحصيل العلمي بمرور الوقت. أما النتائج الخاصة بالثروة (غير مبينة)، فهي تتبع الاتجاه نفسه. وتختار نسبة أعلى من الأمهات الأكثر ثراءً إضفاء الطابع الطبّي على بتر الأعضاء التناسلية الأنثوية ، رغم أنّ معدل إضفاء الطابع الطبّي على بتر الأعضاء التناسلية الأنثوية ارتفع مع مرور الوقت في أوساط الفقراء. وأخيرًا، يُرجّح أكثر اعتماد الأمهات في المناطق الحضرية على بتر الأعضاء التناسلية الأنثوية بالمقارنة مع نظيراتهن في المناطق الريفية. ولم تشهد البنات في جميع المناطق عمومًا تحولًا من أي نوع كان على مستوى بتر الأعضاء التناسلية الأنثوية على مر السنين باستثناء مَن يعشْن في المناطق الريفية في الوجه القبلي والبحري من مصر، حيث زاد بشكل كبير احتمال خضوع البنات لبتر الأعضاء التناسلية الأنثوية على يد مقدمي خدمة صحية (16 في المئة و8 في المئة على التوالي بين العامين 2005 و2014).

الرسم البياني 4:

رغم أنّ نسبة التخلي عن هذه الممارسة، كما هو موضّح في الرسوم البيانية السابقة، ارتفعت بشكل مطّرد على مر السنين، إلا

أنّ الانتشار الواضح لمنح هذه الممارسة طابعًا طبيًّا يطرح السؤال حول ما إذا كانت الحداثة، التي تتخذ شكل العلاج الطبي في هذا السياق، تُسهم في المقاومة الجندريّة أو يشكل تحديًا لها. هل سيمهّد هذا التحول من التقليدي إلى الحديث الطريق أمام مزيد من المقاومة الجندريّة والتخلي التام عن هذه الممارسة؟ سيقوم القسم النوعي الآتي بإماطة اللثام عن هذه المسألة بشكل معمق أكثر.

النتائج الكيفيّة

رغم أنّ الفتيات والأمهات اللواتي أُجريت معهنّ المقابلات في إطار الدراسة التي قام بها مجلس السكان الدولي أبدَين دراية جيدة بالأضرار والعواقب الصحية المرتبطة بالبتر، إلا أنهنّ أعربْن عن افتقارهنّ للمعلومات الطبية المناسبة حول السبب وراء كون البتر ممارسة خاطئة أو ضارة. وقد ذكرت الغالبية العظمى أن بتر الأعضاء التناسلية الأنثوية قد يتسبب بنزيف وانخفاض الشهوة الجنسية ومشاكل نفسية ومضاعفات أثناء الولادة ووفاة الفتاة. وذكرت بعض الأمهات بشكل خاص أنّ عدم الرضا الجنسي حدا بالعديد من الرجال إلى إقامة علاقة خارج إطار الزواج أو الطلاق من زوجاتهم. كما ذكر عددٌ قليل منهنّ أنّ بتر الأعضاء التناسلية الأنثوية يمكن أن يتسبّب بضعف المفاصل، والتهاب المبيض، ومضاعفات في الرحم، والعقم، وتأخُّر الحيض أو بمضاعفات ذات صلة بالحيض. لذلك، لاحظت بعضهنّ أنه رغم خضوعهنّ لبتر الأعضاء التناسلية الأنثوية، إلا أنهنّ لم يعانين من أيّ من هذه المضاعفات ووجدْن صعوبةً في فهم سبب اعتبار هذه الممارسة ضارة. وقد جعلت المعلومات المتضاربة الواردة بشأن هذا الموضوع معظمهنّ يعتقدن أنهنّ بحاجة إلى استشارة الطبيب.

وصرّحت بعض الأمهات اللواتي دعمن بتر الأعضاء التناسلية الأنثوية أو ترددن في رفض هذه الممارسة أنّ النساء اللواتي لم يخضعن لبتر الأعضاء التناسلية الأنثوية قد يعانين من العقم والاستثارة الشديدة والارتباك الجنسي. واعتقد بعض النساء أنّ بتر الأعضاء التناسلية الأنثوية للفتيات في سن أصغر من شأنه أن يمنع المشاكل النفسية لأنّ الفتيات أقلّ عرضةً لتذكُّر تجربة البتر وصدمته. بالإضافة إلى ذلك، يعتقد بعض النساء أنّ بتر الأعضاء التناسلية الأنثوية قد يساعد الفتاة على النمو وبناء جسدها. وذكرت بعض الأمهات أيضًا أنه يتم لأغراض تجميلية.

التخلي عن بتر الأعضاء التناسلية الأنثوية

مع التمسك بهذه الممارسة كقاعدة اجتماعية/ثقافية قوية، فإنّ التخلي عنها هو شكل من أشكال مقاومة التقليد. وبالنظر عن كثب إلى النساء اللواتي قرّرن التخلي عن هذه الممارسة، يبدو أنّ غالبيتهن أصغر سنًّا وأكثر تعلُّمًا وقد ترعرعن في المناطق الحضرية. وفي ظل تصوُّر انخفاض معدل البتر، يعتقد المجيبون أنّ هذه الخصائص هي العوامل الرئيسية المُساهمة في التخلي عن هذه الممارسة. وتؤدي هذه العوامل إلى زيادة الوعي، والاعتراف بالآثار الصحية المترتبة على هذه الممارسة، والسعي إلى الحصول على تطمينات من أجل التخلي عنها والتسبب في شعور الشخص المعني بالخوف.

تعتقد غالبية الفتيات والأمهات أنّ التعليم والوعي يسهمان بشكل قوي في التخلي عن البتر. فكلما ارتفع مستوى تعليمك، قَلّ احتمال إخضاع ابنتك للبتر. وتقول فتاة من حضر محافظة الغربية: «مقدرش أنسى لما المدرسة كلمتنا عن الختان. كنت اول مرة أتكلم مع حد في الموضوع ده إن الختان ده غلط. لسه فاكرة كويس المعلومات اللي قالتها لنا يوميها..».

وأعربتْ أُمّ أخرى من ريف سوهاج عن أنها لو كانت على علم مسبقًا بأن بتر الأعضاء التناسلية الأنثوية ليس جيدًا لصحة المرأة، لما أخضعت ابنتها للبتر في الأساس.

رفع الوعي بشأن التخلي عن بتر الأعضاء التناسلية الأنثوية

ثمة تصوُّر عام سائدٌ مفاده أنّ الأشخاص بدأوا يتخلون عن هذه الممارسة خصوصًا مع الحصول بشكل أكبر على معلومات بشأن التخلي عن بتر الأعضاء التناسلية الأنثوية سواء من الجلسات المجتمعية أم عبر وسائل الإعلام التقليدية أم من خلال تجربة شخصية. وظهر في النقاشات أنّ التخلي عن هذه الممارسة يستند إلى الحصول على معلومات بشأن التخلي عن البتر من وسائل الإعلام أو في أثناء المحاضرات/الجلسات المجتمعية. وتقول أُم من حضر محافظة الغربية:«انا مطهرتش بنتي بصراحة. قولتلهم زمان مش زي دلوقتي كل حاجه بتتقدم. بقيت ضد الختان على

اساس اللي انا بسمعه في التلفزيونات».

السعي إلى الحصول على تطمينات للتخلي عن الممارسة

تجسّد الموضوع الثابت الذي ظهر في جميع مناقشات مجموعات التركيز في واقع أنّ النساء قرّرْن التخلي عن هذه الممارسة فقط بعد استشارة الطبيب. ولتوضيح هذه النقطة، قالت أُم من حضر محافظة الغربية:

«احنا عندنا يعني في البيت غلط لازم تطاهري البنت بس انا لما سمعت من الدكتورة انه مش مهم شيلت الموضوع دا من دماغي. واتكلمت مع والدتي مكنش عندها مانع لأن انا اختي كدا برضوا مطهرتش (بناءاً على نصيحة طبيب) واتجوزت وعادي»

كان هناك عددٌ قليل جدًا من الروايات عن النساء اللواتي قرّرن بشكل فردي التخلي عن هذه الممارسة فقط على أساس المعرفة أو الوعي. مع ذلك، أتى قرار التخلي جماعيًا من داخل الأسرة وكان يستند بشكل كبير إلى رأي الطبيب. ويعكس هذا الاعتماد التردد القوي والشعور بالدونية في ما يتعلق بما يمكن للمرأة التحكم به إنْ لم يكن جسدها. واحتلّ مقدمو الخدمة الصحية مقام القاضي، ليس على أساس المعرفة والإنجازات العلمية إذ إنهم لا يدرسون مثل هذه الممارسة في كلية الطب/التمريض بل على أساس التقاليد السائدة والذكورية في نهاية المطاف. وبالتالي، فإنّ هذه الممارسة تُحدث فصامًا بين الجسد «الأنثوي» والطب «الذكوري» وتزرع المزيد من المثل العليا غير المتساوية في عالم «يتّسم بالحداثة».

تعتقد الغالبية العظمى من الفتيات والأمهات أن البتر لا يزال يُمارَس على نطاق واسع لأنه لا يزال هناك نقص في الوعي. كما تعتقد أنّ بعض الآباء يخشون من إصابة بناتهم بالعقم أو عدم قدرتهن على الإنجاب عندما يتزوجن إذا لم يخضعن لهذه الممارسة. ومع ذلك، فقد أضافت معظم النساء والأمهات أنّ بتر الأعضاء التناسلية الأنثوية آخذٌ في الانخفاض في أوساط الأجيال الجديدة. ومنهن من ذكرت أنّ بعض العائلات لا تكشف عمّا إذا كانت بناتهن قد خضعن لبتر الأعضاء التناسلية الأنثوية بسبب الخوف من التداعيات القانونية لهذه الممارسة. ومن أجل توضيح هذه النقطة، لاحظتْ أُم من حضر محافظة سوهاج أنّ «في ناس بطلت بعد ما سمعت أن فى غرامه وسنين سجن». وعندما يتعلق الأمر بآرائهنّ الشخصية حول هذه الممارسة، لاحظنا وجود تناقض في آراء معظم الفتيات والأمهات حيال ذلك، حيث أعلنت بعضهنّ عن تخلّيهن الكامل عن هذه الممارسة. وقد أدركن أن بتر الأعضاء التناسلية الأنثوية ضارٌ وقد يسبب العديد من المضاعفات الجسدية والنفسية قصيرة وطويلة الأجل. ومع ذلك، ما زلن يعتقدن أنه كان من الضروري استشارة الأطباء في المقام الأول ومن ثم الشيوخ للاقتناع بشكل تام بوجوب التخلي عن هذه الممارسة.

إضفاء الطابع الطبي على بتر الأعضاء التناسلية الأنثوية

يثير إدراج أفراد الطاقم الطبي في المعادلة تساؤلًا حول ما إذا كانت الحداثة تمكّن النساء من مقاومة الأشكال التقليدية للعنف القائم على الجندر أو يعرض استراتيجيات جديدة للتكيف لا تتطلب مواجهةً مع التقاليد. ورغم أن الحداثة، من حيث الخصائص، واضحة وظاهرة بين الأجيال الصاعدة من النساء المصريات اللواتي يصلن إلى مستويات أعلى من التعليم، فإن الطابع المجتمعي للمجتمع المصري، الذي يتحدى فكرة

أنا مطهرتش بنتي بصراحة. قولتلهم زمان مش زي دلوقتي كل حاجه بتتقدم

الفردية التي تتجلى في نظرية الحداثة، لا يتيح فرصة حدوث تأثير تدريجي كشكل من أشكال مقاومة العنف القائم على الجندر. بتعبير أدق، التخلي عن بتر الأعضاء التناسلية الأنثوية لا يتم بشكل فردي. في الواقع، تشكل القاعدة الاجتماعية السائدة والافتقار إلى الرسائل الموحدة عوائق قوية أمام التخلي عن هذه الممارسة، مما يولّد ترددًا في نهاية المطاف ويمهّد الطريق أمام شكل حديث من أشكال بتر الأعضاء التناسلية الأنثوية وهو إضفاء الطابع الطبي على البتر. وأعرب بعض النساء عن صعوبة مقاومة الضغوط الاجتماعية بشكل كبير حتى لو كُنّ على دراية بالنتائج واقتناعًا منهنّ بأن بتر الأعضاء التناسلية الأنثوية مُضرّ. ولوحظ وجود ازدواجية لدى بعض النساء أثناء مجموعات النقاش البؤرية نظرًا للعقوبات الاجتماعية المحتمَلة جراء عدم الخضوع لبتر الأعضاء التناسلية الأنثوية مثل الطلاق أو الحد من فرص الزواج.

«أنا طلعت لقيت لازم اللي عندها بنت تطهرها. وبعد كده في معلومات تاني عرفتها ان في أضرار وده غلط بيسببلها مشاكل بعد كده كتير خالص. والمعلومات دي عرفتها لما حضرت ندوة ومن برنامج في التليفزيون. من كتاب قريته برضو. اللي مؤثر فيا انه عادات وتقاليد وأنا مش عايزة اعملها لبنتي بس برضو العادات والتقاليد اللي في البلد نفسها بتحتم عليا اني لازم أطهرها. والواحد محتار انه ينفذ لازم العادة دي في البلد ان الواحدة تطاهر ولا يخاف من الأضرار اللي بتيجي بعدين»
- أُم من ريف سوهاج.

«في ناس بتقول البنت لما تتجوز لو مش مطهره يطلقها زوجها»
- أُمّ من حضر سوهاج.

ما عزّز هذا الشعور بالتناقض، كما أوضحت غالبية النساء، هو الرسائل الإعلامية المتناقضة المتعلقة بهذه الممارسة. ونتيجةً لذلك، لم يتقبل كثيرون فوائد التخلي عن هذه الممارسة، بل كانوا بحاجة إلى سماع ذلك من طبيب مختص. على سبيل المثال، رغم أنّ بعض الفتيات أشرن إلى أنهن يفضّلن التخلي عن بتر الأعضاء التناسلية الأنثوية، إلا أنهن ما زلن يَقُلن إنهن سيستشرن الطبيب أولاً قبل اتخاذ قرار بشأن هذه الممارسة. ويعتبر قسمٌ آخر أنّ الرسائل التي تحملها بعض حملات التسويق الإجتماعي والمبادرات على أرض الواقع تسلط الضوء بشكل إيجابي على تطوير بتر الأعضاء التناسلية الأنثوية وتروّج له عن قصد. وقالت أم من ريف سوهاج إنّ «المعلومات المتاحة حاليًا أثّرت ان الناس بقيوا يروحوا لدكتور. لكن ما بطلوش ختان». كما ذكرت فتاة من حضر سوهاج أنّ «الناس بقى عندها وعى اكتر من ساعة ما نزل اعلان «لا للختان». الناس بقيت تودى بنتها للدكتور بدل الداية». ويدلّ ذلك على أنه في بعض الحالات، قد تكون الحملات التي دعت إلى التخلي عن هذه الممارسة ساهمت في انتقال النساء من بتر الأعضاء التناسلية الأنثوية إلى منح البتر طابعًا طبيًّا بدلاً من التخلي عن هذه الممارسة بسبب تركيزهن الشديد والوحيد على أضرار بتر الأعضاء التناسلية الأنثوية. بالتالي، ساهم ذلك في تعظيم دور الطبيب في هذه الممارسة.

وسط وجود تردد لدى الكثيرين في ما يتعلق بهذا الموضوع، بدأت الحلول المحتملة وما يُعتقد بأنه اقتراحات «متوازنة» بالظهور. وقد سلّطت النتائج الضوء بشدة على إضفاء الطابع الطبي على بتر الأعضاء التناسلية الأنثوية وتصويره على أنه قرار مستنير أساسه التوعية. على سبيل المثال، قالت فتاة في حضر محافظة سوهاج: «حضرتُ محاضرةً عن بتر الأعضاء التناسلية الأنثوية أظهرت مدى التحديث الذي طرأ على هذه الممارسة. يقوم الأطباء أولاً بفحص الفتاة ثم يقررون إن كانت تحتاج إلى بتر الأعضاء التناسلية الأنثوية أم لا». كما ذكرتْ أمّ من ريف سوهاج أيضًا أن «زمان كان في الداية والكلام ده لكن لما بدأ الوعي شوية بيودوا بناتهم يتختنوا عند دكتور».

زُعم أيضًا أنه بسبب الطرائق القديمة وشدة بتر الأعضاء التناسلية الأنثوية، كانت الفتيات يُجبرن على أن يكنّ باردات جنسيًّا وقد تعرضن لأذى كبير جراء ذلك. لكن، مع إضفاء الطابع الطبي على بتر الأعضاء التناسلية الأنثوية والحد من خطورة هذه الممارسة، لا يزال

الحدّ من الشعور بالألم يشكل سببًا مهمًّا للتحول نحو إضفاء الطابع الطبي على الممارسة

بإمكان النساء الالتزام بالتقاليد وتقليل الأضرار المحتملة المرتبطة بهذه الممارسة. ويشير ذلك إلى عامل الأمان المتمثل في الطب والذي أبرزته جيدينز حيث تلجأ النساء إلى التكنولوجيا للحد من المخاطر. وتوضح أم من سوهاج هذه النقطة قائلةً:

«انا فتحت الموضوع مع جوزي أني مش عايزة أختن بنتي بس لقيته بيسألني ليه بما ان الدنيا اتغيرت وبقى في أنواع من الختان مش صعبة زي زمان. معرفتش أرد عليه اقوله ايه».

وتُسلط أمّ أخرى من ريف محافظة سوهاج الضوء كذلك على أنّ «في ناس ماقتنعوش بتلاقي بنات تتختن برضو. هما داخلين في سياق جديد يعني يقولوا تتختن بس حاجة بسيطة. دى طهارة حديثة. مش هيجور عليها يعنى».

يبدو أن الحد من الشعور بالألم يشكل سببًا مهمًّا للتحول نحو إضفاء الطابع الطبي على هذه الممارسة. ومع استخدام المعدات الطبية المعقمة ومواد التخدير، اعتقد بعض النساء أن عملية بتر الأعضاء التناسلية الأنثوية خالية من الألم. وتوضح فتاة من ريف سوهاج هذه النقطة بقولها: «انا عملت عند دكتور وبنجني وعادى ماحستش بحاجة».

كما اشتمل عامل الأمان في سياق العلاج الطبي على استخدام اختبارات الدم والتحاليل الطبية والاعتماد عليها قبل إجراء العملية، ما أعطى الأمهات مزيدًا من المبررات بأن بناتهن في أيدي أمينة. وتوضح أمّ من ريف سوهاج ذلك بقولها: «الدكتور بيقول ان لازم يكون في تحاليل طبية بيعملوها قبل ما يقرر انه يختن علشان يحدد لو عندها انيميا او سيولة في الدم. الكلام ده قاله طبيب في الندوة ان لازم تعملوا تحاليل عشان يشوف البنت ممكن تتختن ولا لا».

ظهر عامل الاختيار الذي سبق ذكره في الإطار المفاهيمي كذلك في النتائج. وأُشير إلى أن النساء يخضعن لعملية اختيار صارمة للطبيب المؤهَل القادر على ضمان تنفيذ العملية بأمان. من ناحية أخرى، يكون مثل هذا الاختيار خاطئًا إذا ما تعرضت الفتاة للأذى. ويعتقد أنصار البتر أنّ في حال وفاة الفتاة في أثناء العملية أو بعدها، يُلقى اللوم على الطبيب وليس على العملية في ذاتها. وتوضح فتاة من القاهرة هذه النقطة قائلةً: «هو لما واحدة تموت وقت عملية الختان ديه في ناس بردو هتقول ده قضاء وقدر أوعيب دكتور». هذا يعني أن قاعدة اجتماعية مثل البتر تشكل ضرورةً مصونة حتى في ضوء التحديث/إضفاء الطابع الطبي على الممارسة وفي حال حصول مضاعفات شديدة مثل الوفاة. من ناحية أخرى، يبحث الناس عن تعديلات تسمح لهم بالاستمرار في اتباع هذه التقاليد الضارة من دون تعريض أنفسهم للعقوبات الاجتماعية.

بتر الأعضاء التناسلية الأنثوية كجراحة تجميلية

ظهر بتر الأعضاء التناسلية الأنثوية بقوة في النتائج كإجراء تجميلي يضمن أن تكون الشفران الصغيران «بالحجم الطبيعي» (غير جاحظتين أو غير طبيعيتين)، وأن يكون المهبل «نظيفًا» وهو ما يُنظر إليه عمومًا على أنه جميل، لا سيّما لغايات الزواج. ونادرًا ما يتم توثيق مثل هذا القول المتعلق بالبتر كجراحة تجميلية في الأدبيات ذات الصلة بإضفاء الطابع الطبي على بتر الأعضاء التناسلية الأنثوية. ويمكن ربط ذلك بالعامل المتعلق بالوضع الاجتماعي في السياق الطبي حيث إن المرأة تبدو أفضل وتصبح أكثر قابلية للزواج عبر «تجميل» الأعضاء التناسلية. وتقول أمّ من حضر محافظة الغربية عن ابنتها: «الدكتور قلي عايزه (تختن).. قلي شكلها وحش ودى حاجه زي التجميل». وتذكر فتاة أخرى من حضر محافظة سوهاج قول حماتها إن «لازم البنت تتطاهر عشان ما تبقاش زي الولد بالإشارة إلى القضيب. ومع استخدام مثل هذا التبرير، يصبح الأمر مرتبطًا بشدة بالنقد النسوي لإضفاء الطابع الطبي على هذه الممارسة حيث يتم تصوير أجساد النساء هنا على أنها مشوهة وبحاجة إلى تدخل طبي لتجميلها. بالتالي، فهذا يُنمي الإحساس بالضعف والتبعية الخاص بأجساد النساء. كما أنه يتحدى الخطاب المتمحور حول المقاومة الجندريّة ويسمح بمزيد من المبررات لدعم هذه الممارسة، الأمر الذي لا يؤدي، من دون شك، إلى أي شكل من أشكال التخلي عن بتر الأعضاء التناسلية الأنثوية.

يُصوَّر التجميل على أنه عبارة عن إجراء مختلف لا يمكن مقارنته ببتر الأعضاء التناسلية الأنثوية لأنه يخدم غرضًا مختلفًا. وتوضح أمّ من ريف سوهاج ذلك بقولها: «أخذت أمٌّ فتاتها للخضوع لإجراء تجميلي على يد جراح تجميل لأنها مقتنعة بأن بتر الأعضاء التناسلية الأنثوية خطأ وعبارة عن ممارسة مختلفة. لذلك، بحثت عن جراح تجميل جيد يعرف ما يجب فعله على عكس الداية». وأشارت أمّ أخرى من حضر محافظة الغربية إلى هذا الأمر باعتباره «دي عملية تجميل مش طهارة. ممكن نحط كده. في بنات تستحق ان هي تتعمل كده. بيبقا منظرها وحش. بيضايقها. بيبقا شكلها وحش مع جوزها». وتوضح هذه التبريرات الوسائل التي قد تتيح توسع الحداثة وترسيخ الممارسات الضارة السائدة منذ زمن طويل والتي تغلب مفهوم المقاومة الجندريّة. ويؤدي ذلك في نهاية المطاف إلى كشف الثغرات التي تعتري نظرية الحداثة.

الخاتمة

على ضوء مثل هذا الضغط، تقف النساء عند مفترق طرق حيث يُتوقّع منهن الموازنة بين مسؤولياتهن المنزلية «التقليدية» وبين ذاتهنّ «الحديثة» العلنية التي تُساند العائلة. في المقابل، نشهد صعود ثقافة الهدم التي تسعى المرأة من خلالها إلى تحسين وضعيتها التفاوضية. وفي سياق بتر الأعضاء التناسلية الأنثوية، تُظهر هذه الورقة أن النساء عالقات بين التقليد والحداثة، حيث تخلت بعضهنّ عن هذه الممارسة علنًا في حين تقوم أخريات بإجرائها في سياق طبي كملاذ في وجه الالتزام الصارم بالمجالات الأنثوية التقليدية. كما توضح الورقة أن الخطاب الدائر حول الحداثة باعتباره مسارًا للمقاومة والتخلي عن بتر الأعضاء التناسلية الأنثوية قد يكون مضلّلًا جزئيًّا مع إمكان بروز إجراءات تكيف جديدة (مثل إضفاء الطابع الطبي على الممارسة/التجميل) والتي يُزعَم أنها تشكل مسارًا حديثًا إلّا أنها في الواقع تعزز هذه الممارسة التقليدية.

◆◆◆

Modrek, S., & Sieverding, M. 2016. “Mother, Daughter and Doctor: Medical professionals and mothers' decision-making about FGM/C in Egypt”. International Perspectives on Sexual and Reproductive Health. 92-81 :(2)42

Levy, K.B. 1992. The politics of women's health care: medicalization as a form of social control. Ide House. Texas.

Levy, M. 1967. “Social Patterns (Structures), and Problems of Modernization”, in W. Moore and R. M. Cook (eds), Readings on Social Change, Eglewood Cliffs, NJ: Prentice-Hall.

Patai, R. 1967. Women of the Modern World. New York: Free Press

Phillips, Anne. 2018. “Gender and modernity”. Political Theory. 009059171875745. ISSN 5917-0090 DOI: 0090591718757457/10.1177

Raj, Y. 2014. “Modernity and Gender: A Critique of Modernization Theory”. Himalayan Journal of Sociology & Anthropology. Vol.6

Riessman, C. K. 2003. “Women and medicalization: a new prespective”. Social policy 18-3:(1)14

Roushdy R., & Sieverding M. 2015. “Panel Survey of Young People in Egypt 2014: Generating evidence for policy, programs, and research”. Cairo: Population Council.

Shell-Duncan B, Njue C, and Moore Z. 2017. “The Medicalization of Female Genital Mutilation /Cutting: What Do the Data Reveal?” Evidence to end FGM/C. Population Council. https://www.popcouncil.org/uploads/pdfs/2017RH_MedicalizationFGMC.pdf

Smit, A. 2012. Resisting Modernity? The Performance of Gender Based Violence in Contemporary India. Utrecht University.

So, A. 1990. “Social Change and Development: Modernization, Dependency, and World System Theories”. Sage Library of Social Research 178. Newbury Park: Sage Publication.

Stockemer D & Sundstrom A. 2014. “Modernization Theory: How to Measure and Operationalize it When Gauging Variation in Women’s Representation?”

World Health Organization. Eliminating female genital mutilation. An interagency statement . Geneva: World Health Organization; 2008. Available from: http://www.who.int/reproductivehealth/publications/fgm/9789241596442/en/

WHO, 2010. “Global Strategy to Stop Health-Care Providers from Performing Female Genital Mutilation”. World Health Organisation.

Williams, S. J., & Calnan, M. 1996. “The “limits” of medicalization?: Modern medicine and the lay populace in “late” modernity”. Social Science & Medicine, 1620–1609 ,(12)42.

Van Rossem, R., Meekers, D., & Gage, A. J. 2015. “Women's position and attitudes towards female genital mutilation in Egypt: A secondary analysis of the Egypt demographic and health surveys”. 2014-1995. BMC public health, 874 ,15. doi:10.1186/s6-2203-015-12889

Ahlberg, J. Roman, C., Duncan, S. 2007. “Actualising the ‘democratic family’? Swedish policy rhetoric versus family practices”. Working Paper I Orebro Universitet. http://www.oru.se/PageFiles/07_1/16240.pdf, retrieved November 30th 2018

Amin T., Moety A. & Sabry H. 2017. “Female Genital Multilation: Egypt in Focus”. European Journal of Forensic Sciences. 28-24 :(1)4 https://scholar.cu.edu.eg/?q=tarektawfikamin/files/1468919433-115.pdf

Anderson K.L, & D. Umberson. 2001. Gendering Violence: Masculinity and Power in Men’s Accounts of Domestic Violence. Gender & Society. 380-358 :(3)15.
Béhague, D.P. 2002. “Beyond the Simple Economics of Cesarean Section Birthing: Women's Resistance to Social Inequality”. Culture, Medicine and Psychiatry. 507–473 :(4)26. https://doi.org/10.1023/A:1021730318217

Barsoum A., Rifaat N., El-Gibaly O., et al. 2011. “National Efforts toward FGM-Free Villages: the Evidence of Impact”. New York: Population Council. Working Paper. https://www.researchgate.net/publication/262056048_Towards_FGM-Free_Villages_in_Egypt_A_Mid-Term_Evaluation_and_Documentation_of_the_FGM-Free_Village_Model_Project

Chakrabarty, D. 2000. Provincializing Europe: Postcolonial Thought and Historical Difference. Princeton: Princeton University Press.

Cindoglu, D., & Sayan-Cengiz, F. 2010. Medicalization discourse and modernity: contested meanings over childbirth in contemporary Turkey. Health care for women international, 43-221 ,3 31 .

El-Zanaty, F., and Way, A. 2009. Egypt Demographic and Health Survey 2008. Cairo, Egypt: Ministry of Health, El-Zanaty and Associates, and Macro International.

El-Zanaty, F., and Way, A. 2006. “Egypt Demographic and Health Survey 2005”. Cairo, Egypt: Ministry of Health and Population, National Population Council, El-Zanaty and Associates, and ORC Macro.

Floyd, D. 1994. “The Technocratic Body: American Childbirth as Cultural Expression. Social Science Medicine”. :(8) 38 1140-1125. http://www.davis-floyd.com/wp-content/uploads/10/2016/Davis-Floyd-1994-The-Technocratic-Body-American-Childbirth-as-Cultural-Expression.pdf

Giddens, A. 1999. Runaway World: how globalization is reshaping our lives . London: Profile.

Giddens, A. 1991. Modernity and Self-identity. Cambridge: Polity.

Giddens, A. 1990. The consequences of Modernity. Cambridge: Polity.

Hooper, C. 1999. “Masculinities, IR and the 'Gender Variable': A Cost-Benefit Analysis for (Sympathetic) Gender Sceptics”. Review of International Studies. No. 25, pp. 491-475.

Illich, I 1976. Limits to Medicine--Medical Nemesis: The Expropriation of Health. Penguin, Harmondsworth.

Martinez, P.R. & Khalil, H. 2012. “Battery and development: Exploring the link between intimate partner violence and modernization”. Cross-Cultural Research 267-231:(3) 47.

باسكال غزالي

حائزة ماجيستير بتميّز في الرسم من كلية الفنون الجميلة في الجامعة اللبنانية في بيروت. تركز في فنها على القصص الشخصية والتوثيق وتحوُّل الأمكنة والذاكرة. ناشطة في الحركة النسوية في لبنان منذ 2010 . ساهم عملها على سلسلة قصص مصورة وحلقات بث في صوت النسوة بتعزيز شغفها بالارشيف والسرديات المختلفة. كانت جزءًا من فريق عمل معرض «أنا بخير ...اطمئنوا» الذي يعرض قصص نساء من المنطقة العربية وهي حاليًا جزء من فريق تحرير الشكمجية – مجلة نسوية مصورة كما تعمل على نشر قصة مصورة عن الأديبة مي زيادة.

* الرسوم كافة في هذه الورقة البحثية تعود للمؤلفة.

رحلة البحث عن مي

باسكال غزالي

ملخّص

ينطوي اهتمامي بقصة مي على قناعاتٍ عدة: القناعة الأولى هي أن قصة مي زيادة هي حكاية مقاومة. فكلّ من سمع بمي زيادة يعلم أنها تحدّت مفاهيم المجتمع الأبوية ككاتبة شاركت وساهمت في قيام النهضة العربية الأدبية وهو أمر ليس بالاعتيادي ولا يمكن تجاهل صعوبته حتى في أيامنا بعد مرور أكثر من مئة عام. لكنّ مي لم تكن تكتب فحسب بل كانت ناقدة ومترجمة تتقن من اللغات ثمانيَ أو تسعًا. كانت كاتبتنا ضليعةً من الأدب العالمي فزيّنت نصوصها بمراجع من مختلف الأعمال الفلسفية، العلمية والأدبية وبكرمٍ شديد. كانت اللغة شغفًا لمي زيادة وكانت مؤمنة برسالة اللغة لتوطيد وتمديد آفاق المعرفة. وعدا عن كونها كاتبة مترجمة وناقدة، أسّست صالونًا أدبيًا في القاهرة، عُرف بصالون الثلاثاء، وعلى غرار الصالونات الأخرى، حضن ورعى نقاشاتٍ وحوارات بين كبار الصحافيين ومثقفي ومثقفات مصر نذكر منهم العقاد وطه حسين ولطفي السيد وخليل مطران وأحمد صادق الرافعي وكثيرين غيرهم. وقد استطاع هذا الصالون احتواء هذا المزيج لأنه كان مفتوحًا للجميع ولأنه استمر خمسة وعشرين عامًا أي أكثر من تقسيمات الحرب العالمية الأولى! وعلى ذكر الحرب، لم يصمد الصالون فقط في خلال تلك الحقبة ولكنه بقي حيويًا في خلال عهود الحكم المختلفة التي توالت على مصر والمنطقة. ويعود الفضل الأساسي في ذلك لدراية مي وإصرارها على دور الصالون في خلق الحوار والحداثة.

لم تكن مي زيادة قائدةً رائدة في الأدب والصحافة فحسب بل كانت أيضًا من رائدات الحركة النسوية التي عرفتها مصر مع نساء مثال هدى الشعراوي وباحثة البادية وأخريات. وهنا تأتي القناعة الثانية: لم توفّر مي فرصة لتذكيرنا بضرورة دخول المرأة المجال العام وضرورة وجودها في مختلف أقسام الحياة. ولا يخلو الأمر من مآخذ نسوية قد ترفض اعتبار مي نسوية بمفهوم النسوية اليوم، ولكن في السياق الذي كانت تعيش وتعمل به ومن خلاله، لا يمكننا اعتبارها خلاف ذلك. نادت مي بتعليم النساء، وهو مطلب أساسي، بوجود ناشطات مثال ملك حفني ناصف وأخريات من اللواتي أسّسن أكثر من لقاءٍ نسائي ومدارس لتعليم القراءة والكتابة والخياطة والتطريز للنساء، وهذه مهارات لا تستثنى في اعتبار حياة أفضل للنساء في المنطقة في ذلك الوقت. اختلفت المقاربات، لكن مبدأ إشراك المرأة في الفضاءات العامة، بقي نفسه. ونرى بذلك مي المحاضرة والخطيبة والطالبة والصحافية ومحور الصالون الأدبي. من يعرف عن مي أكثر، يرى كيف قاومت دور المرأة النمطي (أو المنمّط) في حياتها. فعملت ودرست وحاضرت وأدارت صحيفة أبيها كما رفضت الزواج لمجرد ضرورته للمجتمع. فرغم كثرة الأقاويل والمقاربات التسطيحيّة التدخّلية في حياتها الشخصية، والتي تدور حول محبّيها وأسرارها العاطفية ومظهرها وثيابها، أبت أن تقوم بأي خطوة غير مبنية على مشاعر والتزامٍ حقيقيين. القناعة الثانية إذًا هي أن مي مقاومة للتنميط الجندري.

من يعلم عن مي أكثر بقليل يعلم عن قضائها ما قارب السنة في العصفورية .لكن مي لم تكن تشكو من الجنون أو الهيستيريا، كان تشخيصها مبنيًا على انعزالها في بيتها بعد حزنها الشديد جراء موت والديها، وموت جبران وهو من اعتبرته الأقرب إليها. في وحدة مي، تمكّن ابن عمها من إقناعها بتوكيله لتخليص أعمالها العالقة وتمكّن بحذاقة من إرسالها إلى لبنان حيث أُخذت بالقوة الى العصفورية.

أما القناعة الثالثة فهي أن قصة مي قصة لم تُحكَ بعد، وما نعرفه عنها أجزاء من صورة أكبر وأقرب لمي-الإنسانة فلا بدّ من إعادة تركيب أجزاء الصورة وإعادة كتابة التاريخ الخاص لحكايات المقاومة الجندريّة كقصة مي. ومن هنا قناعتي بضرورة استعمال الرسوم والمرئيات لنعيد رسم هذه الصورة بشكلٍ أوضح أملًا بأن نعرف عن هذه الديناميات المزيد لنتمكّن من رؤية أوضح لحاضرنا الذي لا يزال يحوي الديناميات نفسها وإن بأشكالٍ مختلفة.

ومن الجدير بالذكر أن هذه الورقة جزء من مشروعٍ أطول هو قصة

رسم 1: وجه مي

مصوّرة عن مي زيادة ورحلة بحثي الشخصية لإعادة رسم قصتها التي لم تحكَ أو لم تحكَ كما هو جدير بها أن تحكى ليس إنصافًا لها فحسب بل إضاءة على تاريخ من المقاومة الجندرية نحمله معنا ونعود إليه في نسويتنا كل يوم.

الكلمات المفتاحيّة:
نسوية - مقاومة - نهضة - أدب - حياة

من هي مي زيادة ؟

مي زيادة (1886 - 1941) كاتبة وشاعرة وناقدة نسوية، ولدت لأب لبناني وأم فلسطينية. عاشت وتعلّمت في مدرستي الناصرة وعينطورة ثم سافرت مع والديها الى القاهرة في العام 1907. انطلقت مسيرتها في مصر ككاتبة حيث نشرت مقالات نقدية وأدبية في صحف ومجلات عدة منها جريدة المحروسة التي كان يملكها أبوها.

أسّست صالونًا أدبيًّا استمر لمدّة عشرين عامًا عرف بصالون الثلاثاء فساهمت في حركة النّهضة العربية وفي صياغة أفكارها وتوجهاتها. كان صالون مي ملتقى المثقفين ورواد النهضة الذين أدركوا أهمية دوره في الثقافة العربية. عُرفت بتوجّهها النسوي الذي دعم وشجّع ثقافة تعزيز دور ووجود المرأة ومشاركتها في نشأة المجتمع المعاصر، فكتبت عن رائدات الحركة النسوية في ذاك الوقت. لها العديد من المؤلفات والترجمات، أبرزها:

أزاهير حلم - سوانح فتاة - كلمات وإشارات - غاية الحياة - رجوع الموجة - بين الجزر والمد - الحب في العذاب - ابتسامات ودموع - ظلمات وأشعة - وردة اليازجي - عائشة - تيمور - نعم ديوان الحب - موت كناري وغيرها...

بعد موت والديها ووفاة جبران قبل سفره الى لبنان حيث يقال أنهما كانا سيلتقيان، غابت مي عن الأنظار وتوقّف ضيوف الصالون عن اللقاء. لا ندري إن كان القيد الاجتماعي

من يعلم عن مي أكثر بقليل يعلم عن قضائها ما قارب السنة في العصفورية

هو ما منع الأدباء من زيارة امرأة تعيش وحدها أو إن كانت حال مي النفسية قد أخذت من حياتها كل مأخذ، لكن فترة ما بين موت جبران ودخولها مستشفى الأمراض العصبية (العصفورية) ليس فيها كثير من الوضوح إذ لم يذكر أي من المراجع الكثير عن هذه الحقبة.

بعد فترةٍ من الحزن والوحدة واستغراب الأصدقاء وميلها للانعزال، ابتعد عنها معارفها شيئًا فشيئًا فقامت بمراسلة ابن عمّها جوزف زيادة الذي كان يعيش في فرنسا والذي كان أقرب فردٍ متبقٍّ من عائلتها رغم خلاف والديهما في ما يخص أملاك العائلة في لبنان ورغم رفضه حب مي في ريعان صباها. لكن جوزف لم يكن يهدف لمساعدة مي فقد أقنعها بوجوب توكيله على ممتلكاتها للتمكّن من تصريف الأعمال العالقة واستعمل هذا التوكيل للاستيلاء على أملاكها والتصرّف بها على هواه. تمكّن جوزف زيادة من إقناع مي بالسفر الى لبنان للراحة وهناك أرسلها رغمًا عنها إلى مستشفى العصفورية في لبنان. تمكّنت مي من الخروج من العصفورية ومعاودة حياتها ككاتبة ومحاضرة حتى وفاتها في القاهرة عام 1945.

لماذا مي زيادة؟

تهدف هذه المقالة المصورة الى التركيز على قصة مي كرائدة في الحركة النسوية وفي النهضة العربية التي عرفتها مصر أوائل القرن العشرين كما تهدف الى تفكيك السردية الشائعة وإعادة النظر لمي من منطلق نسوي يعيد اعتبارها كيانًا مستقلًا بخلاف السردية السائدة التي تبرز تبعيتها لحياة الكتّاب الذكور الذين أحاطوها. هذه القصة مهمة أساسية وحق لمي في أن ننظر إلى حياتها كوحدة مستقلة وكاملة عوض أن نبقيها جزءًا تابعًا لحياة الكتّاب الذكور الذين كانوا حولها. كتب كثيرون عن مي؛ هناك من تمادى في وصف شكلها وتفاصيل وجهها وقياس هذه التفاصيل بحسب المعايير الجمالية السائدة فاختلفت التوصيفات والآراء ولم نستطع معرفة ما إن كانت مي جميلة جدًّا أو متوسطة الجمال أو حتى قبيحة رغم ما بدا من أهمية لهذا الأمر بالنسبة للكتّاب! وهناك من انصرف عن المظاهر السطحية فتوغّل في حيثيات تواصلها مع الكتّاب والسياسيين حولها. فتعدّدت النظريات حول علاقات سرية وعلنية مع معظمهم تخللتها سباقات طويلة الأمد ومتفاوتة الصعوبة إلى قلب مي. نجد من هذا القبيل منشورات تناولت مراسلات مي مع أحد الكتّاب من دون سواه وأخرى تناولت مراسلات متنوّعة تلتها تصاريح عن من عشقت ومن صادقت ومن أحبّت عذريًا، الخ. كما ثمّة منشورات عن نشاط مي النسوي وعلاقاتها برائدات

رسم 2: صورة جبران وتعليق مي على خلفيّتها

الحركة حينها. ونرى بين كل هذه المنشورات اضمحلال مي الكاتبة والناقدة خصوصًا مي- الإنسانة، ورغم كل هذه الكتابات، لا نزال نجهل مي. نستطيع تركيب بعض من أجزاء شخصيتها في المجال العام، إلا أننا نعجز عن تصوُّر مي في المجال الخاص. تكمن أهمية هذا التصوّر في قدرتنا على أنسنة التجارب وربطها بالواقع القريب للتعلّم منها والأمل من خلالها.

يشير جوزف زيدان في مقدّمة كتابه «الأعمال المجهولة لمي زيادة» إلى كون معظم المقاربات لحياة مي متمحورة حول علاقاتها بمن حولها فهي حينًا المضيفة الكلاسيكية وحينًا المعشوقة السرّيّة أو مصدر الالهام أو الزميلة أو الابنة، وجميع هذه المقاربات تستثني أعمال مي وهويّتها ككاتبة بعيدًا من تفاصيل حياتها الاجتماعية.

رحلة البحث عن مي

سمعت عن مي زيادة للمرة الأولى في المدرسة حيث قدمتها معلّمة اللغة العربية لنا على أنّها الفتاة التي راسلت وأحبّت جبران خليل جبران لسنوات من دون أن يلتقيا. كان الخبر غريبًا بالنسبة إلينا، فكيف تحابّا لسنوات من دون لقاء؟ ولما بدأنا نشكك بمصداقية حبهما، أضافت معلمتي طرفة صغيرة اجتذبت اهتمامنا الى قصة حبهما، فقالت: «لا نعلم إن كانا حبيبين، لكن مي كانت تحتفظ بصورة لجبران كتبت على خلفيتها «مصيبتي منذ أعوام». وبقيت القصة لغزًا مرافقًا لحياة جبران، وما زالت مي، رغم دورها البطولي في هذا العشق الغريب، مجهولة ومخفية في زاوية مغلقة ومظلمة من الذاكرة العامة التي صال جبران فيها وجال.

بعد خمسة عشر عامًا، وعندما أردت رسم قصة تعكس جانب من التاريخ النسوي، لتحكي ما لا يُحكى بالعادة، قادتني ذاكرتي الى قصة مي زيادة. لم نعلم عنها - في المدرسة وخارجها - قدر ما علمنا عن جبران؟ ولم نقرأ أدبها كما قرأنا لغيرها من النهضويّين؟ وأيضًا، كيف تمكّنت الأبويّة من إخضاعها لأطماع ابن عمّها ومن تجريدها من أملاكها فكرية كانت أم مادية؟ هذا جزء مهم جدًّا في حياة مي يجعلها ذات أهمية أكبر بعد، إذ يعيدنا للقرن الذي ولدت فيه مي وإلى القيود الاجتماعية والثقافية التي أحاطت بالنساء وإلى دور الطب آنذاك - وكذلك اليوم وبشكل عام - في «ترويض» النساء وانتشار مصطلح الهيستيريا. يقول الباحث الفرنسي ميشال فوكو

رسم 3: مي مستلقية على الأرض

في كتابه الجنون والحضارة[1] إن الهستيريا وغيرها من التشخيصات النفسية الخاصة بالنساء استعملت «لتأديب الجسد والسيطرة على رغباته»، وأي أجسادٍ ربطت بالانحطاط وبالخطأ و بالضعف أكثر من أجساد النساء؟ فهي لطالما كانت المضلّلة الأولى وسبب انحراف التاريخ الإنساني نحو الشر والضياع. فالمرأة هي الآخر الأقل شأنًا، المجهول والغامض والمقلق. فهي تمثل ما يجب التحقيق فيه وتشريحه، حتى يُجرد من أسراره التي تجعله إنسانًا. ومي زيادة خير دليل على ذلك، فحينما وقع الفشل في احتوائها، شُيطنت وشُخّصت بالهستيريا[2].

قاومت مي وصفها بالجنون ومحاولات «تدجينها» داخل المصح، وصمدت هناك رغم الوسائل الإخضاعية المتعدّدة السائد استعمالها آنذاك. تمكّنت بعد طول انتظار وبمساعدة أصدقاء من الخروج من المصح ومعاودة حياتها بمعظم أجزائها السابقة تباعًا. إن مقاومة مي لمظلوميّتها لهي مقاومة نسويّة لأدوات الأبويّة التي لا تزال متربّصة بمصير النساء والأشخاص غير النمطيّين اليوم. أن نحكي قصّتها التي لم تُحكَ - أو لم تُحكَ بالقدر الكافي - لهو إخراجها من عتمٍ إضافي فرضه التاريخ عليها.

يهدف هذا المشروع الى تقريبنا من مي كإنسانة وككاتبة وهما وجهان عملت جاهدة للدفاع عنهما طوال حياتها كما يأمل أن يقرّب مي منّا في عصرنا الحالي الذي لا يزال ظالمًا في وجه التنوّع والاختلاف وقد يعتبره بعضهم أكثر رجعية وأقلّ عصريّة من مرحلة النهضة التي ازدهرت مع مي ومثيلاتها وأمثالها في أوائل القرن العشرين. يأمل هذا المشروع في استعادة تقليد نسوي وهو كتابة النّساء عن النّساء التي تبعتها مي في ثلاثة منشورات عن نساء عصرها.

الأوجه المختلفة لمي زيادة

قررت تقديم مي في أوجه عدة لنتمكن من النظر الى تداخل وتفاعل هذه الأوجه بين بعضها وفي المحيط كل مرة وهو ما فعلته هي عندما كتبت عن باحثة البادية (ملك حفني ناصف) فقدّمتها تحت ستة عناوين. وبناءً على هذا سأقدّم مي في وجه مختلف في كل قسم مما يلي.

مي النسويّة

لا يمكن الحديث عن مي من دون البدء بكونها امرأة حملت مشعل النسوية طوال حياتها وفي كل تفاصيلها. نادت مي بدور

1 الجنون والحضارة: تاريخ الجنون في العصر الكلاسيكي (بالفرنسية: Histoire de la folie à l'âge classique)، هو كتاب من تأليف الفيلسوف الفرنسي ميشال فوكو، نُشر عام 1964.

2 المراقبة والمعاقبة هو كتاب للفيلسوف والباحث الاجتماعي الفرنسي ميشيل فوكو نشر في فرنسا عام 1975 باسم Surveiller et Punir: Naissance de la prison ثم نشر بالانكليزية عام 1977 تحت عنوان Discipline and Punishment.

رسم 4: ملك حفني ناصف

التعليم لتمكين المرأة واعتبرت تثقيف النساء أساسًا في بناء مجتمع حديث تخرج فيه النساء الى النور بأدوارٍ مختلفة. باشرت شخصيًّا بهذا الفعل عبر مثابرتها على تعلّم اللغات وزيادة مخزونها الأدبي فالتحقت بجامعة القاهرة للتعمّق في دراسة الأدب العربي والتاريخ الإسلامي والفلسفة. نرى في كتاباتها كيف أصرّت على التذكير بالنساء في كل الأوساط والفرص ولم تستثنِ النساء اللواتي اعتبرتهنّ رائدات في المجال. لم تكتفِ مي بالمقالات والخطب فكتبت ثلاثة كتب عن ملك حفني ناصف، وردة اليازجي وعائشة التيمورية وهي ممارسة قامت بها كثيرات من النساء النسويات لإعادة استملاك التاريخ.

وهي التي بادرت إلى مراسلة جبران خليل جبران واعترافها له بإعجابها بأدبه وبرغبتها في أن يتشاركا تبادلاً ثقافيًّا شأن الكتّاب العالميين[3] متحدّيةً بذلك الدور التقليدي للمرأة التي تنتظر أن يكلّمها رجل حتى لو شعرت برغبة في محادثته. وهي أول خطيبة في حفل أدبي أقيم لتكريم الشاعر خليل مطران في القاهرة عام 1913 والذي لم تكن لتؤدي هذا الدور لولا كونها مثالًا للمرأة[4] في العصر الحديث. هذا ما مكّنها من تأسيس الصالون الأدبي خاصتها. وبقيت الصور الراسخة عن مي صورًا لا تفيها حقها الريادي والمغامر في صعوبات الحروب العالمية

3 رسالة في تاريخ 29 آذار 1912.

4 سليم سركيس كما ورد في كتاب "قصة حب أغرب من الخيال" بقلم جميل جبر - الطبعة الثالثة - دار صادر - بيروت 2011.

والظروف التي رافقت حياتها.

عاشت مي في مجتمع محافظ لا يزال في طور التغيير نحو «الحداثة» مما جعل أمرها مصدر حيرة زائدة فرأى فيها المحدّثون مثالاً للمرأة الجدية ولكنهم فشلوا في استيعاب ما تنطوي عليه الحداثة من مساواة وحرية قرار. تقرّب منها الكثير من روّاد النهضة ولكنهم كما الرأي العام لم يستطيعوا إخراجها من قالب العشق والرغبة. انتقد الكاتب واسيني الأعرج هذه

قاومت مي وصفها بالجنون داخل المصح وصمدت رغم الوسائل الإخضاعية

الحداثة «المعطوبة» في محاضرته في الجامعة الأميركية في بيروت في العام 2017 مستغربًا «ازدواجية المقاربة لدى أدباء النهضة الذين أغرم معظمهم بمي كونها تمثل ما يناشدون به كطالبي حداثة، في حين لم يعامل أيًّا منهم زوجته على هذا الأساس فلم نرَ أيًّا منهم يصطحب زوجته أو بناته الى الأوساط الأدبية أو يعرّفهن على مي». لا شك في أن موضوع الرغبات المتعلّق بالأصدقاء قد أتعب مي ولكنها لم تضع حدًّا للتزلّف إلا بعد خروجها من العصفورية وعودتها الى القاهرة رافضةً استقبال أحد ما لم يكن من «الأساقفة والقسسة»[5] في دليل قاطع على غضبها ومللها من الأصدقاء المزيّفين الذين أهملوها حين كانت في حاجة لمساندتهم ودعمهم.

أما اليوم فتختلف الآراء المتعلّقة بنسوية مي فهناك من يعتبر هذه النسوية مشوبة بضعفها لجبران أو بإصرارها على الحفاظ على تقاليد مجتمعية ما هو ليس راديكاليًّا كفاية ومنهم من يتّهمها بالنسوية الطبقية التي لم تعتبر النساء المختلفات مساوياتٍ للداعيات لهذه النسوية وخصّصت بطريقةٍ أو بأخرى النسوية لطبقة معيّنة تشمل نساء العائلات الأغنى والأكثر وصولاً للعلم والأكثر قدرة على السفر والتحرّك وهي عوامل اقتصادية طبقية تميّز بين النساء كما

5 فراشة الأدب... مي زيادة - وثائقي مرئي من انتاج الجزيرة الوثائقية 2016 https://www.youtube.com/watch?v=_3X8FY1sVng

رسم 5: رسوم دراسية لوجه مي

الأبوية . من هنا، نشدد على ضرورة إعادة بناء قصة مي في إطارها الزماني والمكاني لمحاولة فهم المشهد النسائي فيها والنظر مجدّدًا لمساهمة مي في تغييره أو ترسيخه.

في مقالٍ عن المرأة والتضامن، تفسر مي كيف أن النساء كنّ مكروهات ومنبوذات في العصور المبكرة، مشددة على أن المجتمعات البدائية تعتبر المرأة بلا قيمة. وتقول أيضًا إن جهلهنّ جعلهنّ عرضة لتحكّم الرجل بهنّ، و «ترقّيهنّ» بعد مدة، بطريقة أو بأخرى، إلا أنهن لم يحصلن على أي صلاحيات أو امتيازات إضافية. فبقيت النساء، من وجهة نظر مي، مجرد دمى يُلعب بها في أوقات الفراغ ويتم تزيينها في المناسبات. ترى مي أن تاريخ النساء تاريخ مآسٍ متكررة، ولربما أتعس ما فيه هو أن النساء لم يحتقرن من قبل الجهلة فقط، بل أيضًا من قبل النخبة.

كما تناولت مي زيادة وصف الحركة النسائية بشكل عام؛ فبالنسبة لها، هدفت هذه الحركة إلى تحسين وضع المرأة، بغضّ النّظر عن حالتها الاجتماعية، وشملت الحركة أيضًا، مساعدة النساء الفقيرات وإقامة الأعمال الخيرية وخلق تجمّعات لحماية الفتيات المشرّدات. كما رأت أن الحركة النسائية تتضمن أيضًا المطالبة بتوظيف النساء في المناصب الحكومية والدفاع عن الحقوق السياسية لهن. وقدّمت مي التطور التاريخي للحركة النسائية، فأكّدت أن الحركة في المنطقة بطيئة ومتنامية، ولكنها طموحة وشغوفة. وشددت على وجه الخصوص على ضرورة تعليم وتوظيف النساء. واعتبرت أن الرجال المتعلمين أيضًا داعمون للحركة وبالتالي هناك مكان لهم أيضًا فيها.

مي الشّامية في مصر

إن أحد الأمور المؤكدة حول حدود الدول هي أنها كانت أقلّ حدّة في تلك الأيام، بمعنى أنه لم يكن الهوس الذي نشهده اليوم موجودًا حولها. كان بإمكان الناس السفر والعمل بحرية أكثر بين البلدان وكان بإمكانهم ركوب قطارٍ أو باخرة لنقل حياتهم جغرافيًا من مكان إلى آخر. نرى كيف اختار كثيرون من الأدباء الانتقال من مدنٍ إلى أخرى مختلفة أشهرها القاهرة آنذاك، ولكن الاختلاف لم يكن هامشيًا أيضًا فقد تنازعته ديناميّات عديدة اختلفت حسب السياسات والحروب في المنطقة. هاجر كثيرون

رسم 6: أحد الكتّاب يمرّر رسالة سريّة لمي في خلال النقاش في صالون الثلاثاء

رسم 7: حركة الهجرة من بلاد الشام الى القاهرة

من بلاد الشّام الى مصر في النصف الثاني من القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين هربًا من البطش العثماني وبحثًا عن مكانٍ أكثر انفتاحًا. كانت مصر آنذاك نافذةً أوسع إلى الثقافة الأوروبية والعالمية واندمج الشوام في الحياة الثقافية. لكنّ واقع مي الخاص، أي كونها غير مصرية في مصر، لا يمكن تهميشه. فوالدها لبناني وأمها فلسطينية كما درست مي في مدارس للراهبات في كل من فلسطين ولبنان وتعلّمت هناك اللّغتين الفرنسية والانكليزية إضافة إلى السريانية والعربية. وهذا ما منحها فرصًا لقراءة الكثير من الأدب الفرنسي والإنكليزي مما ساعدها كثيرًا في إثبات نفسها كقارئة أولًا وكأديبة ثانيًا عندما وصلت إلى مصر. كان والد مي مدير صحيفة تحمل اسم «المحروسة» في إشارةٍ إلى مدينة القاهرة وكان غيره من اللبنانيين قد أسّسوا صحفًا شهيرة في مصر كالأهرام والمقتطف ومجلة الهلال وغيرها.[6] في تلك الفترة، شكل الكتّاب اللبنانيون والسوريون شبكة من الصحافيين والنقاد والنّاشرين، وكان تفاعلهم مع السياسة والثقافة المصرية المتغيّرة أمرًا أساسيًّا في صنع النهضة. اتّهم العديد مي بميلها للغرب وبتقصيرها تجاه لغتها العربية الأم وبما أنّها كانت فخورةً بانتمائها العربي، عملت جاهدة لتغيير هذه الصورة فكتبت وحاضرت وتعمّقت في دراسة اللغة العربية.

لم تكن هوية مي تحت مجهر التفسيرات والتصنيفات فحسب، ولكنها كانت أيضًا رحلة شخصية تتمثل في العثور على انتماء لم تجده في الهويات المتبعثرة المتاحة والحدود الركيكة. كتبت مي عن الارتباك الذي يسبّبه «الوطن» والذي عاشت به طوال حياتها، ولربما هويّتها أصبحت توقها المستمر إلى إيجاد محتوى يتناسب مع طموحها وأحلامها. كانت تتوق إلى أن تكون في جبال لبنان في الآن عينه، تشتاق للقاهرة. كتبت مي عن هذا الخليط[7] وعادت إلى القاهرة بعدما خرجت من العصفورية حين أرسلت رسالة قلبية عبر الراديو[8] إلى لبنان رغم ضروب التعذيب والمعاملة السيئة التي مرت بها هناك. عادت إلى مصر وانتقلت من شقة إلى أخرى، متلاعبة بقدراتها المالية الضيّقة وكانت قد فقدت مكتبتها وكتاباتها التي كانت موجودة هناك. لكن رغم ذلك، اختارت مصر لتكمل حياتها وتدفن فيها واختيارها هذا المكان يقول الكثير عن قيمته بالنسبة لها.

كتب العديد من المؤرخين والكتّاب عن دور مي، كخليط منفتح لثقافات مختلفة. سمحت ترجماتها في خلق تبادلات ثقافية، وكانت كتاباتها وتعليمها الشّامي عنصرًا أساسيًّا في تشكيل هذا الدور. أتقنت مي تسع لغات ولم يتمكن أحد من منافستها في ذلك في تلك الفترة في العالم الأدبي. فترجمت الروايات من الألمانية والفرنسية والإيطالية وساهمت في خلق نكهة أدبية جديدة لم تكن بأيدي أبرز أعلام الأدب في تلك المرحلة الزمنية.

---

6 75 رائدًا لبنانيًّا ساهموا في النهضة العربية والإبداعية في مصر - النهار - جوزف باسيل 14 نيسان 2016

https://newspaper.annahar.com/article/354262-

7 ظلمات وأشعة - مي زيادة.

8 زيدان، جوزف. الأعمال المجهولة لمي زيادة. مكتبة طريق العلم – 1996.

رسم 8: مي وهي تدير نقاشات صالون الثلاثاء

مي مؤسّسة صالون الثلاثاء الأدبي

يعود تاريخ تقاليد التجمعات النسائية الأدبية في المنطقة إلى فترة ما قبل الإسلام، ويربط هذا التاريخ بوقفة الشاعرة الخنساء في سوق عكاظ في مكة حيث قرأت شعرها وعبّرت عن آرائها. لربما من هنا، تمّت إعادة إحياء هذا التقليد في أواخر القرن التاسع عشر، نتيجة للتغيير الاجتماعي والسياسي والاقتصادي الشامل في الإمبراطورية العثمانية والنفوذ السياسي والثقافي المتزايد في أوروبا والمنطقة ولم يكن مستغربًا أن تعود هذه

لم تكن حياة مي في مصر سهلة بعد عودتها فقد خسرت أملاكها ومكتبتها

الثقافة إلى الواجهة. فكما عادت التجمعات الأدبية تتشكل في الغرب، كذلك ظهرت في مصر ودول عربية أخرى كسوريا ولبنان وتونس. لم يكن صالون الثلاثاء الذي أسسته مي هو الوحيد من نوعه فقد تزامن في مختلف سنواته مع صالونات أخرى كصالون هدى الشعراوي وصالون نازلي فاضل. لكن ما ميّز صالون مي عن غيره كان انفتاحه للجميع على خلافاتهم واستمراره مع ذلك لفترة ربع قرن - كان هذا الربع قرن نفسه الذي لم يثبت فيه شيءٌ على حاله في العالم.

كيف استطاعت مي أن تدير نقاشات هذا الصالون وما الذي ترتّب عليها من أجله؟ رغم القيمة الثقافية لصالون مي الذي مدحه كثيرون مثل العقاد، إلا أننا نادرًا ما نسمع عن دور مي في الحفاظ على النقاشات في الصالون وفي تسييره. وصفت مي بأنها مضيفة رائعة وامرأة عربية عصرية تمتلك مهارات الخطاب العام، فاستخدمت عادات الضيافة اللبنانية ما سمح بتحوّل بيت مي إلى مساحة مناقشة تقدّمية يتناول الناس فيها المشروبات فيما يناقشون مواضيع الأدب والسياسة والثقافة مثل صالونات الشاي في لندن قبل قرنين من الزمان. وامتُدحت مي بسبب خَلقها لهذا الجو، ولربما امتدحت لخلق مساحة الصالون أكثر مما قُدّرت لتسييره وإدارته وحل النزاعات التي قد تُنقل من الخارج إليه أو تنشأ فيه.

يقال أن كل رواد الصالون كانوا معجبين بالآنسة مي ومبهورين بشخصيتها التي جمعت الأديبة، الموسيقية والمحاورة اللبقة. لكن مي لم تكن تهتم لكل هذه الألقاب فقد كان اهتمامها بهؤلاء الأدباء اهتمامًا لغوياً أولًا لا ندري إن تلاه أي اهتمام جسدي أو عاطفي. يقول واسيني الأعرج إن بعضهم كان يمرّر لها رسائل

سرًّا في خلال أوقات الصالون مما يعيدنا إلى مي «الجذابة» والمضيفة عوض أن نراها المحاورة الجبارة التي يسّرت الأحاديث والخلافات رغم تعقيداتها أو الكاتبة التي ساهمت بخلق جوٍّ من التبادل الثقافي الذي عبر الحدود واللغات.

مي الكاتبة

لا يمكن أن نقرأ عن مي الكاتبة من دون العودة إلى كتاباتها هي بالذات والنظر الى تغيّرها عبر السنوات. العودة إلى كتابات مي هي العودة الى ما تراه في نفسها وما تشاركه مع القراء وبأي طريقة كانت تفعل هذا. تكتب مي كمن يخاطب جليسًا فنشعر بأننا معها في المكتبة أو على الشرفة نحتسي الشاي ونتحدث. وتبدو مي طريفة ساخرة وناقدة عميقة في آن. نتعرّف الى أفكارها عن الأماكن والناس وعن ما تحمله في قلبها من مبادئ إنسانية تجاه الأحداث

«قاومت مي وصفها بالجنون داخل المصحّة وصمدت رغم الوسائل الإخضاعية»

حولها. وندخل معها في صفحات الكتب التي تقرؤها أو قرأتها ونتنقّل من كتاب الى آخر في مكتبتها الواسعة فيما تربط هي

رسم ٩: مي تسهر على كتاباتها

رسم 10: رسم تفصيلي ليد مي وهي تكتب

الأفكار بينها كمن يحيك كنزة صوف بمتعةٍ وتشوّق. ومي لا تترك فرصةً الّا وتذكّر بدور النساء أو العلم أو بأهمية النفس الإنسانية الرحيمة. فهذه هي المبادئ التي عاشت على ضوئها والتي حلمت بها للعصر الآتي الذي أملت أن يكون نهضةً عربية منيرة بعد قرون من الاحتلال والتعتيم.

كتبت مي عن كل أمور الحياة، عن التفصيل والعام والمميّز والمشترك. كتبت عن السياسة وعن الحب كما كتبت عن الأدب والموسيقى والفن ووقّعت كتاباتها بأسماء مختلفة. فكما اختبأت شخصيتها خلف التعريفات والاستنتاجات كذلك ابتعد اسمها الحقيقي عن العلن. وقعت مي كتابتها الفرنسية باسم إيزيس كوبيا وهو مزيج من التاريخ الفرعوني واللاتيني ووقّعت أيضًا بأسماء أخرى لم يكن أيٌّ منها اسمها الحقيقي. كانت مي تدعى ماري ولكنها اختارت - لسببٍ أو لآخر - أن تكمل مسيرتها الأدبية باسمٍ أقلَّ ارتباطًا بالدين وأكثر سهولة للتداول فأبقت الحرفين الأول والأخير وصار اسمها مي.

كانت مي تهتم كثيرًا باللّغة العربية وكونها لم تكن ضليعةً منها كما كانت في الفرنسية والانكليزية، قرّرت أن تتابع دراسات اللغة وهي المؤمنة بقدرة العلم على تبديد الظلام المعرفي[9]. كذلك أرادت لنساء عصرها وللشابات أن يكافحن لنيل المزيد من المعرفة من أجل أن يرسمن غدًا أفضل لنساء المنطقة. ونتج من هذا الإيمان إيمانٌ آخر بالانفتاح. كانت مي تتعلم اللغات طيلة حياتها لتتعرّف

9 "النور وحده يحارب الظلام".

رسم 11: بعض الصحف المصرية التي نشرت مقالات لمي زيادة

إلى حضارات الشعوب الأخرى وكانت في المقابل تترجم الكتب إلى العربية والعكس. إن هذا التمرين يعكس إيمان مي بالانفتاح وإغناء ثقافتنا بالثقافات الأخرى كما أرادت إغناء تلك الثقافات بالأدب العربي. كانت مي تفخر بهويتها العربية التي كانت الهوية الأقرب للواقع بالنسبة لها. نشرت نصوصًا وقصائد ومقالات مترجمة وعرضت مراجعات للكتب والمنشورات الأخرى. تعتبر كتاباتها النقدية إشارة إلى خصوصيّة هذا العصر ويبدو تأثيرها الكبير على غيرها من الكتّاب. لا يمكن أن تهمّش مي الكاتبة، خصوصًا أنها كتبت عن قضايا المرأة، محاولةً استقراء نهج نسوي لاستعادة سياقها عبر موضعته تحت مجهر النساء.

استنادًا إلى ما تقدّم، وصفت مي بالعبقرية رغم المعيار المجتمعي القاسي والعالي الذي وضعت فيه، لم ينجها ذلك من الظلم اللاحق بالنساء ككل. فاحتجزت تحت رعاية ابن عمها بعد فترة من الانعزال والحزن وتشخيصها بالفصام وسجنها في مستشفى العصفورية.

مي حبيسة العصفورية

بعد موت والديها، وموت جبران في المهجر قبل تمكّنه من زيارة بيروت للقائها بعد ما زاد عن عشرين عامًا من المراسلة، وجدت مي نفسها في وحدةٍ موحشة لم تعرف مثلها من قبل. كان لها أقرباء ولكن خلافاتهم مع أبيها حالت دون قربهم منها كعائلة منذ بلوغها سن الرشد. وكان لها أصدقاء أيضًا ولكنهم ما لبثوا أن قلّوا تباعًا عند رؤيتها غارقةً في الحزن حتى لم يعد أحد منهم يزورها أو يسأل عن أحوالها. وهذا ما أشعرها بعدم صدق مشاعرهم تجاهها وانعدام الروابط شيئًا فشيئًا كلما فشلت في أداء دور «المضيفة الجميلة ذات الحديث اللبق». نراها في هذه الفترة تستذكر أيام دراستها في الناصرة وعن طفولتها وأخيها الذي توفّى طفلاً في محاولةٍ يائسة لفهم وحدتها واستيعاب خسارتها. وبعد استسلامها للحزن لفترة، بدا لها أنّ ابن عمها وأقرب أقربائها إليها ممثل العائلة الوحيد وقررت أن تثق به وتضع أمرها بين يديه بعدما وعدها بمساعدتها. كيف لا وهو الذي كانت تحبه في صباها والذي كان كل من بقي لها من عائلتها الآن. أرادت مي أن تصدق أن جوزف سيحميها كأي ابن عم وأنه يمكنه تصريف أعمالها العالقة كما وعد من أجل مساندتها في ظروفها القاسية. وهكذا وقّعت مي على توكيل باسم ابن عمها.

لكنّ ذلك لم يكن هدف جوزف الحقيقي فبعد التوكيل، أقنع مي بضرورة الذهاب إلى لبنان للراحة والابتعاد قليلاً من الأجواء التي كانت تعيشها فاقتنعت. كان من المفترض أن تكون هذه الرحلة قصيرة ومريحة لكن جوزف أبقى مي في منزله مع أولاده الثلاثة الصغار وهو ما صعّب عليها إمكانية الراحة. بعد فترةٍ وجيزة، اقتيدت مي بالقوة إلى العصفورية أو «المستشفى اللبناني للصحة النفسية والأمراض العصبية» من دون علم أحد فيما تابع ابن عمّها التصرف بميراثها على أساس التوكيل الموقّع.

تعرّضت مي لمختلف أنواع الترهيب والترغيب في المصحّة فقد كان من عادة الأطباء وفريق التمريض اللجوء إلى أساليب عنيفة لإخضاع المرضى للعلاج. ليست لدينا أدلّة عن كيفية معاملة مي في المصحّة لكنّ كثيرين ممن زاروا المشفى يشيرون إلى وجود غرف للعزل وقيود وهذه مظاهر لا تزال موجودة في المستشفيات اليوم سواء أكانت مختصة بالأمراض العصبية أم متى تبين أن أحد المرضى يعاني من أيّ من هذه الأمور. يقال أنّ مي كتبت مذكرات عن هذه المرحلة ولكن لم يُعثَر عليها ويشك بعضهم في دور العائلة بإخفاء مثل هذه المستندات التي تتضمن على الأرجح من الفضائح ما ليس بقليل. تكتب دارينا الجندي قصة مي حسب تصوّرها وهي التي عايشت أمرًا مماثلًا وانتهى بها الأمر إلى مستشفى دير الصليب المعروف حاليًا في لبنان لتخصصه في الحالات النفسية. في دير الصليب نجد غرفًا للعزل الفردي كما لا يزال استعمال القيود شائعًا. يقول العاملون هناك إن بعض المرضى لا يعون الأذى الجسدي الذي يسببونه خصوصًا ذاك الذي يسببونه لأنفسهم لذلك يتم تقييدهم أو عزلهم. ليس من

رسم ١٢: مي زيادة في العصفورية

المستبعد أن تكون مي حاولت الاعتراض على حبسها كما افترضت الجندي أي بالإضراب عن الطعام أوّلًا ومن ثم محاولة الإفلات من الإطعام القسري بواسطة الأنابيب بعد تقييدها. تقول الجندي إنهم اضطروا لكسر أسنانها لتمرير الأنبوب بعدما قطعته بواسطتها في المحاولة الأولى. قد يبدو كل هذا مبالغًا فيه ولكن استحالته مستبعدة أيضًا وقد تناولت قصص عديدة هذا الموضوع كمثال الفيلم الأميركي one flew over the cuckoo's nest[10] ومثال المسلسل التلفزيوني «4 مجانين وبس»[11] أو مسرحية «فيلم أميركي طويل»[12] في سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي.

نكاد نفقد الأمل بخروج مي عندما نغوص بتفاصيل العصفورية عالمين أن أحدًا لا يعلم بوجودها هناك في الأصل. الناس في مصر - الذين حدث وسألوا عنها - ظنوا أنها في نقاهة في جبال لبنان كعادتها والناس في لبنان لم يعلموا أنها أتت كونها أمضت كل وقتها في المنزل من دون رغبة برؤية أحد. لكنّ دارينا الجندي تكشف أن صديقًا للعائلة قلق لعدم إجابتها على رسائله على غير عادة فقرر زيارتها في مصر عند مروره في البلاد وعلم أنها في لبنان. وصل إلى لبنان بعد فترة من الزمن وباشر بالسؤال عنها فأخبره جوزف زيادة أنها مريضة ولا يمكن زيارتها. لولا حدس هذا الصديق لما كان أحد علم بما يحصل لمي. فبعدما أصر على زيارتها وعدها بإخراجها وجيّش ما يستطيع من إعلاميين وأدباء وأطباء للضغط على المصح لإخراجها. وصل الخبر إلى مصر وسعى بعض الأصدقاء للمساعدة رغم رفض مي وغضبها لاختفائهم كل هذا الوقت.

استلزم خروج مي مراجعات طبية لحالتها وشكوى قضائية فرضت عليها أن تبرهن عدم جنونها. كانت الإجراءات مضنية وزاد من سوئها أنها تطلب من امرأة فقدت كل من كان حولها وغدر بها آخر من تبقى لها من عائلتها وتركها أصدقاؤها لعذابها، أن تقوم بالمثول وإلقاء محاضرة لكي تبرهن صحة عقلها. خرجت مي من المصح إلى المستشفى ومن المستشفى إلى الجامعة الأميركية ومن بعدها عادت إلى مصر. كان كل ما تريده هو العودة إلى القاهرة حيث

رسم ١٣: جدول حياة مي الزمني

10 Miloš Forman 1975.

11 إنتاج تلفزيون لبنان 1979.

12 زياد الرحباني 1980.

طلبت أن تدفن حين تموت. في طريقها إلى القاهرة، بث الراديو في لبنان رسالة من مي تشكر كل من ساعدها وتشكر البلد الذي أنقذها بعدما كان البلد الذي سلّمها.

لم تكن حياة مي في مصر سهلة بعد عودتها فقد خسرت أملاكها ومكتبتها ولم يكن لديها المال الكافي لاستئجار شقة جيدة فتنقّلت في العديد من الشقق حيث استمرت بالكتابة والنشر بمساعدة أصدقاء في الصحف آنذاك. توفيت مي بعد خمس سنوات من عودتها إلى القاهرة وفي حين رفضت استقبال أصدقاء الأمس، أقيم مأتم صحافي حضره كثيرون وألقوا قصائد رثاء ومديح لها في حين مشى ثلاثة أشخاص فقط خلف نعشها تاركة الحياة شبه وحيدة كما عاشتها.

في الخلاصة

هذه الورقة كما القصة المرسومة التي ستصوّرها هي عمل نسوي في الدافع وفي المضمون وفي الأدوات. الدافع هو أن نخلق حوارًا بين نسويات اليوم عن النهضة وعن النساء الكاتبات في التاريخ الأدبي العربي وأن نعود الى الشخصي لنفهم السياسي ولنشكّله. أقف اليوم بتواضع أمام ِنسوية مقاومة ما زلت أتعلّم منها الكثير وأرغب بمشاركتها بالطريقة الأحبّ اليّ وهي أن نروي بالصور ما فرّقته المقاربات النمطية وحجبته اللغة التسطيحية عنا. قصة البحث كما قصة مي مجموعة طبقات وأطراف قصص تروي لنا كيف تتشكل الذاكرة الجماعية وكيف يمكننا إعادة تشكيلها.

فمي الحبيبة والمضيفة والمنهارة الوحيدة في العصفورية والتي توفيت في بيتها ودفنت من دون مرافقةٍ تُذكر هي أيضًا مي المبادِرة للصداقات والمجتهدة في التعلّم والثقافة والمؤسسة والمحاورة والكاتبة الصامدة بوجه اتهامات الجنون.

بلّشت فكّر ارسم قصة مي زيادة لما رجعت على ورشة القصص المصوّرة مع لينا مرصبح

كنّا كلنا بالورشة عم نفكّر عمن شو بدنا نرسم

ولمّا رجعت على صوت النسوة تناقشت مع ديما و ستيفاني

خبّرت لينا عن شو رح تكون قصتي و سألتني:

وقررت أعمل القصّة عن مي مش عن المراسلات.
وخبّرت سارة وتالتلي

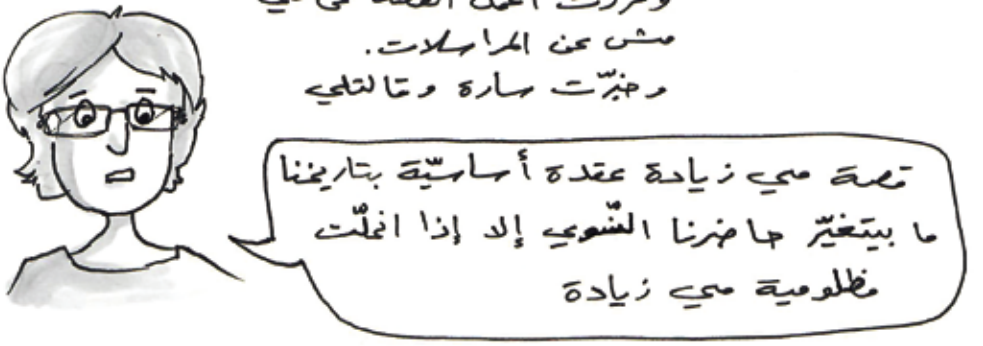

رجت على البيسان واشتريت
الكتاب العميد اللي لقيته!

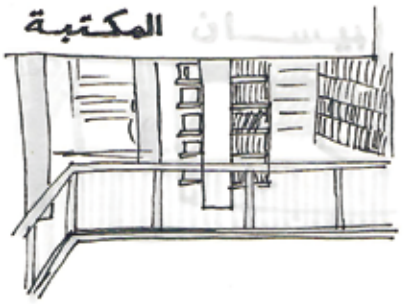

تلفنت لـ لميا:

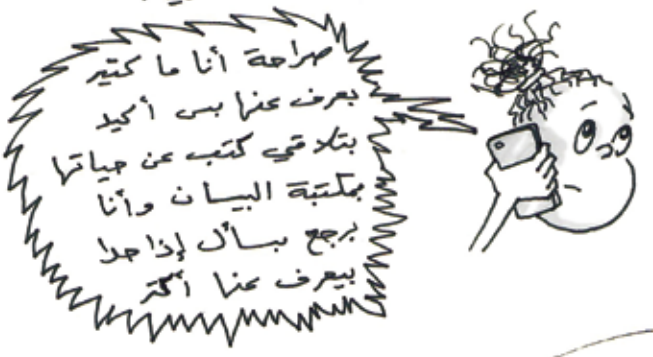

بذات الوقت نهار لي
محاضرة بالـ AUB عن مي!

وهرنا نتشاور بتفاصيل
حياتها و نتخايلها

صرت إقرا أكتر وخبّر
المشاركين بالورشة عن الأدوات

وتعرّفت على
د. بلال أورفلي
عطاني بطاقته وقلّي
رح يساعدني

وهار حوار جلو بينه وبين
د. رنا عيسى

أكيد رح ينغرموا
خيرا... صيدا شي متوقع
بوقتها. كان شي نادر
انه يكون لي امرأة مثقفة
و بتكتب بلويا مرا

وا سيفي الأعرج كان المحاضر
وخبّر كتير عن حياتها

وكمان التقيت د. حُسن محمود
من مجموعة "باحثات"
وكتير حزحت بالقصة وشجّعتني

يومها ما نمت...
كنت على الوقت عم نكتر بالقصة
وبحياة مي بين مصر ولبنان

كان في راهبات
بالعصفورية؟
شو طبيعة المطبخ وين
كان يديره؟

كيف كانوا
الحمّامات؟

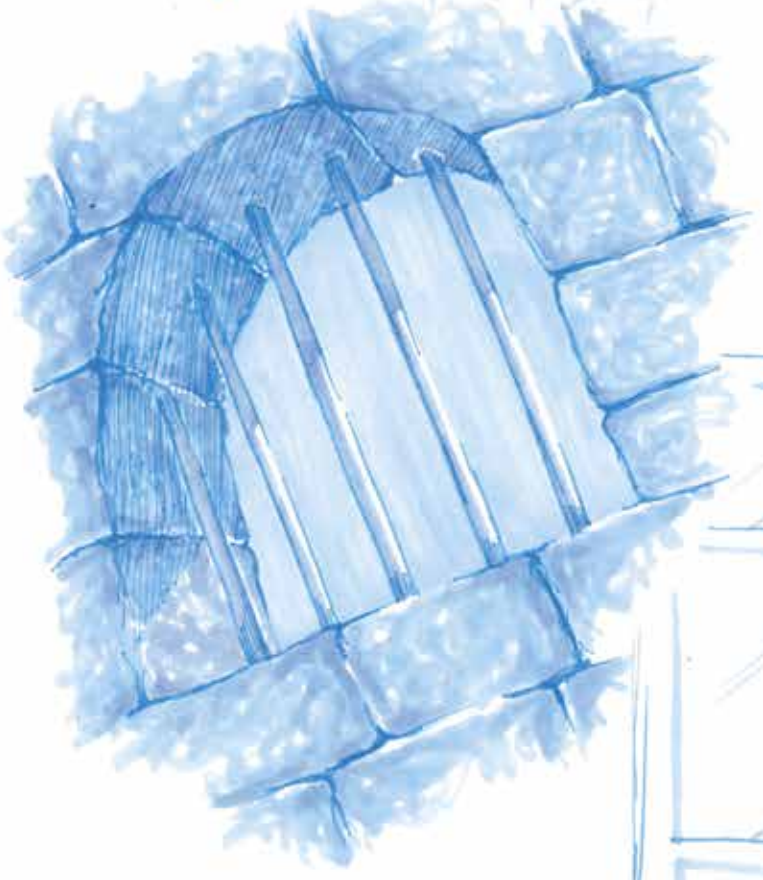

كيف كانوا الشبابيك؟

وكيف كانت حياتك؟ صرت إتخايلها عم تكتب وتتذكّر عصر

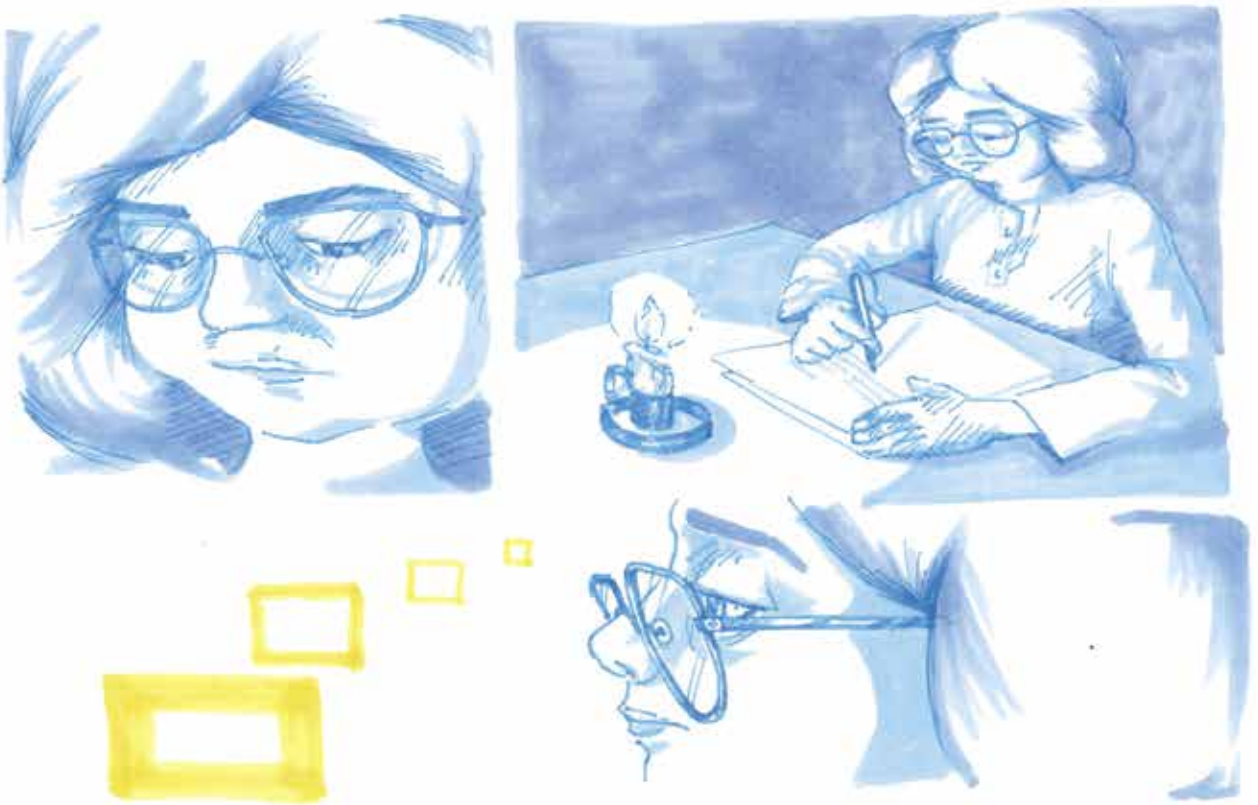

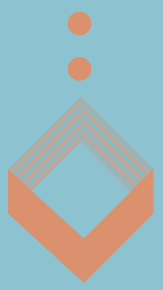

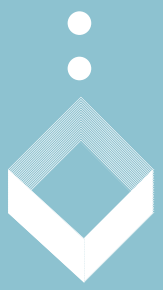

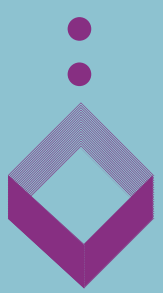

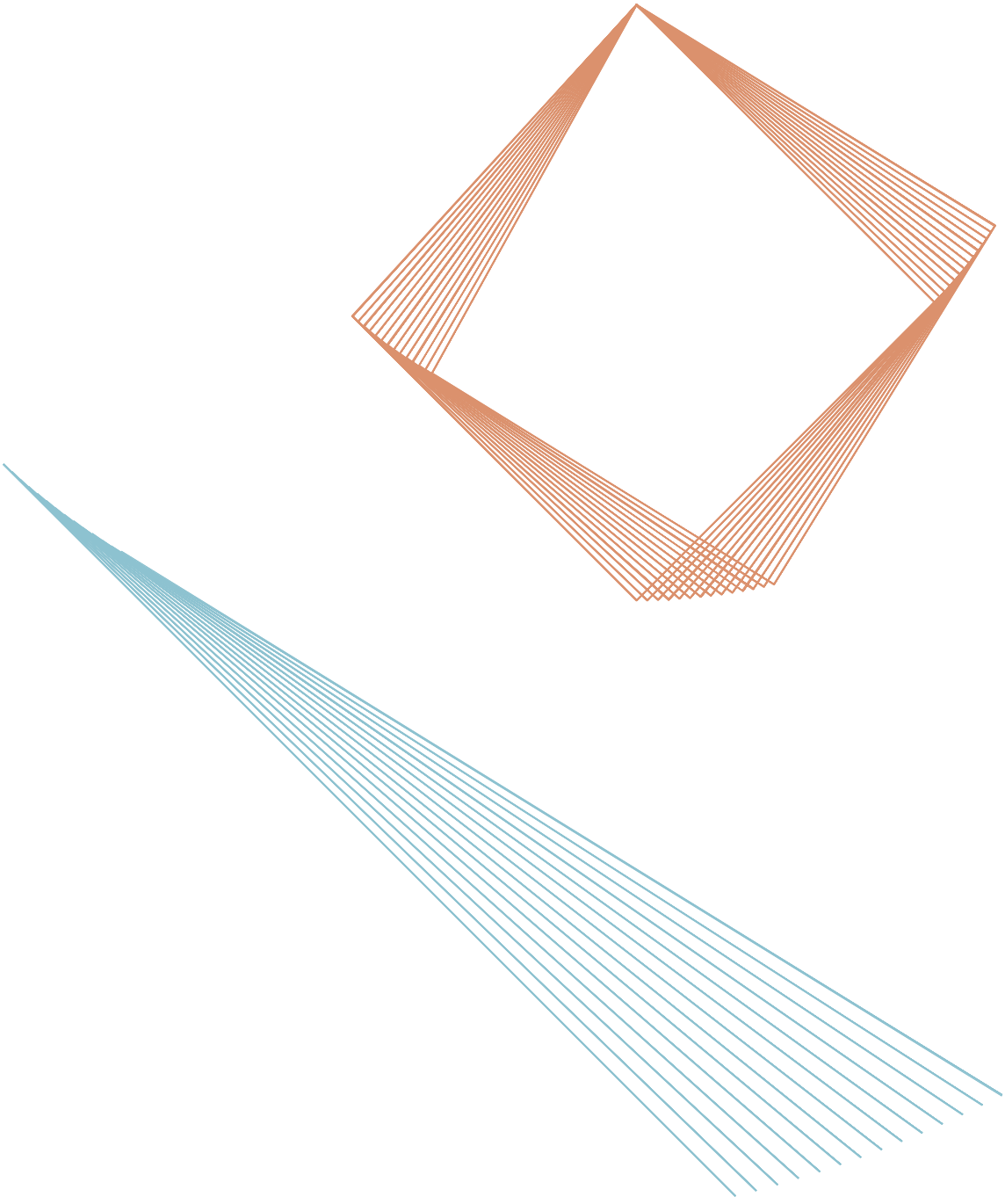

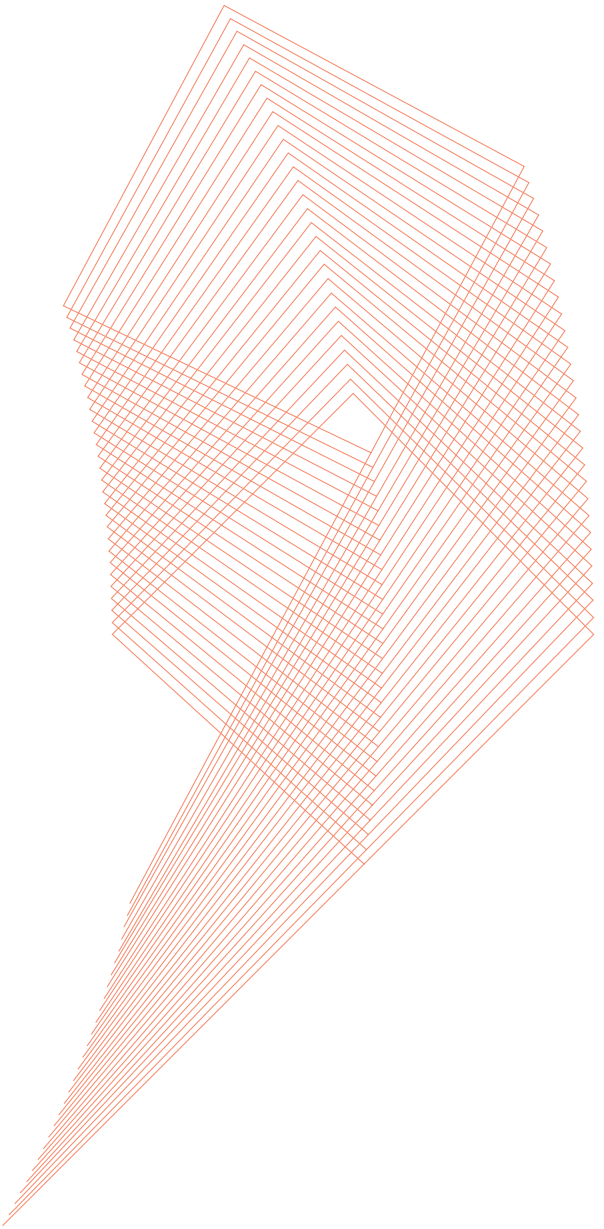

ISBN 978-9953-0-4969-4

Arab Council for the Social Sciences
John Kennedy Street, Ras Beirut
Alamuddin Building, 2nd Floor
Beirut-Lebanon

T. +961 1 370 214
F. +961 1 370 215
E. info@theacss.org

acss_org
theacss

المجلس العربي للعلوم الاجتماعية
شارع جون كينيدي، رأس بيروت
بناية علم الدين، الطابق الثاني
بيروت-لبنان